سفك الدماء والأكاذيب:
مملكة الإعدامات في عهد محمد بن سلمان

ESOHR
European Saudi organisation for Human Rights
المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان

REPRIEVE

المحتويات

معلومات عن ريبريف 1
تصدير 2
ملخص تنفيذي 5
الجزء 1 مقدمة 10
1-1 نظرة عامة 10
1-2 المنهجية 12
1-3 ملخص البيانات من 2010 إلى 2021 14
1-4 السياق القانوني لعقوبة الإعدام في السعودية 16
1-5 السياق التاريخي والسياسي 21
الجزء 2 إعدام المتهمين الأطفال 23
2-1 مقدمة 23
2-2 استمرار إعدام المتهمين الأطفال 28
2-3 الإعدامات الجماعية وأحكام الإعدام التعزيرية لممارسة الحقوق الأساسية 33
2-4 التعذيب الممنهج وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة 35
2-5 الاستنتاجات 36
الجزء 3 إعدام النساء 38
3-1 مقدمة 38
3-2 إعدامات الرعايا الأجانب من النساء 42
3-3 إعدامات العاملات في المنازل 44
3.5 إعدام السعوديات 50
3.6 الاستنتاجات 51
الجزء 4 إعدام الرعايا الأجانب 54
4-1 مقدمة 54
4-2 التمثيل الزائد للرعايا الأجانب 56
4-3 إعدام الرعايا الأجانب المتهمين في جرائم مخدرات 57
4-4 التمييز والإجراءات القانونية الواجبة وانتهاكات المحاكمة العادلة 60
4-5 الاستنتاجات 65

الجزء 5 الإعدام لغير جرائم القتل 67
5-1 مقدمة 67
5-2 الإعدامات للجرائم التي لا تندرج تحت "أشد الجرائم خطورة" 70
5-3 الإعدامات في جرائم المخدرات 72
5-4 الإعدامات لممارسة الحقوق الأساسية 74
5-5 الاستنتاجات 78
الجزء 6 الاستنتاجات والتوصيات 80
6-1 الاستنتاجات 80
6-2 التوصيات 80
الملحق 1 التزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي 85
الملحق 2 مسرد المصطلحات 87
الحواشي السفلية 88

معلومات عن ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية

مؤسسة ريبريف الخيرية مسجلة في المملكة المتحدة (رقم 1114900) وذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) الذي يقدم الدعم القانوني والاستقصائي بالمجان لأولئك الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترعاها الدولة. ينتمي عملاء ريبريف إلى بعض الفئات السكانية الأكثر ضعفًا في العالم. وعلى وجه التحديد، فإن ريبريف تعمل على حماية الحقوق لأولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام وضمان العدالة لضحايا الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء.

المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) هي منظمة غير ربحية أسستها مجموعة من النشطاء بهدف تعزيز الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. لدى المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) رؤية تهدف إلى توسيع نطاق حقوق الإنسان في جميع المجالات، وذلك من خلال العمل على حث السلطات التشريعية والتنفيذية على دعم حقوق الإنسان وزيادة الوعي وتمكين المواطنين من خلال التعليم.

تصدير

بقلم لينا الهذلول

لقد سال في شأن عقوبة الإعدام وتطبيقها مِدادُ غزير. وفي حين أن الإلغاء التام لعقوبة الإعدام هو وحده الذي سيحمي تمامًا الحق الأساسي للإنسان في الحياة، لكن القانون الدولي واضح في مسألة أنه في حالة إبقاء الدول على العمل بهذه العقوبة، فلا يجوز أن تستخدم إلا مع أشد الجرائم خطورة مع اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في بيئة شفافة. يوضح هذا التقرير بالتفصيل كيف أن المملكة العربية السعوية تحيد بشكل محزن عن تلك المعايير. تستخدم المملكة العربية السعودية عقوبة الإعدام بشكل مبهم بقدر ما هو واسع النطاق.

هناك أهمية بالغة للعمل الاستقصائي الذي تقوم به منظمة ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) في مراقبة وتسجيل الإعدامات في المملكة العربية السعودية، سواء فيما يتعلق بكشف الواقع على الأرض أو مواجهة مزاعم السلطات بشأن الإصلاحات غير المحققة. والتوثيق هو الخطوة الأولى والأكثر أهمية في تحديد أنماط الانتهاكات، وإيجاد وسائل قوية لضمان عدم تكرارها، وبناء الأسس للأدلة التي يمكن استخدامها عند التعامل مع آليات المساءلة، الوطنية والدولية، في المستقبل.

مع الأسف، فأنا شخصيًا أعرف أهمية توثيق الانتهاكات، وجمع الأدلة، والحاجة إلى فحص وتوضيح أنماط الانتهاكات بشكل جيد للغاية. في عام 2018، بينما كانت المملكة العربية السعودية تشهد تغييرات

عميقة، وبينما كانت السلطات السعودية تروج لروايات الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، لاسيما فيما يتعلق بحقوق المرأة، قاموا باختطاف شقيقتي لجين الهذلول الناشطة الحقوقية السعودية البارزة. تم إخفاءها قسريًا لأسابيع، وتعرضت للتعذيب الوحشي والتشهير. وقد تم اعتبار نشاطها نوعًا من الجريمة، وحُكم عليها بموجب قانون مكافحة الإرهاب السعودي الشنيع.

إن النظام القضائي السعودي المعروف بكونه غير عادل يجعل من الصعب على ضحايا النظام تقديم دفاعًا قانونيًا ذا مغزى. مثال على ذلك أن القرارات القضائية تُتخذ خلف أبواب مغلقة، ويُحظر نشر وثائق المحكمة، ويتم تغيير التهم بشكل غير قانوني، وتؤجل جلسات المحكمة إلى أجل غير مسمى. لكن هناك شيء واحد يمكن أن يساعد ضحايا الانتهاكات المرتكبة من قبل السلطات السعودية؛ ألا وهو جمع كل الوثائق ذات الصلة، وكل الأرقام، وكل التفاصيل المتاحة عن القضايا. سيثبت مدى قيمة هذه الأشياء في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة.

ما يفعله هذا التقرير بالضبط هو أنه: يعرض البيانات، ويحلل أنماط الانتهاكات، ويشرح بوضوح كيف أن هذه الانتهاكات تفضح الوعود الفارغة للسلطات السعودية. ثمة مثال مروع على ذلك، ضمن العديد من الأمثلة الأخرى، من المعلومات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام ضد متهمين أطفال. وبحسب رصد ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR)، فقد تم تسجيل 15 حالة إعدام لمتهمين أطفال بين عامي 2010 و2021.

تتيح لنا الحالات الموثقة من قبل ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) تطوير فهمًا شاملاً لاستخدام وتطبيق

عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية. تُظهر البيانات أن المملكة العربية السعودية تستخدم عقوبة الإعدام بشكل متزايد منذ وصول ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى السلطة في عام 2015، وأنها تُستخدم بطريقة يشوبها التمييز والظلم والتضليل وانتهاك حقوق الإنسان بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي.

يأتي هذا التقرير في وقت حرج. ومن الأهمية بمكان إعادة تسليط الضوء على قضية عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، لاسيما وأن 81 شخصًا أُعدموا في 12 مارس 2022، وهو ما يعد أكبر إعدام جماعي في تاريخ البلاد الحديث. كما أنه من الضروري الاستمرار في توثيق الوضع،

وشن حملة قوية ومتسقة، وحث السلطات السعودية والمجتمع الدولي على تنفيذ التوصيات المحددة في هذا التقرير.

ملخص تنفيذي

تعد المملكة العربية السعودية منتهكًا صارخًا للحق في الحياة. وقد أعدمت ما لا يقل عن 1243 شخص خلال الفترة من 2010 إلى 2021، مما يجعلها واحدة من أكثر الدول تنفيذًا لأحكام الإعدام على مستوى العالم. أعدم النظام السعودي ما لا يقل عن 147 شخص آخرين في عام 2022، بما في ذلك 81 شخصًا تم إعدامهم جماعيًا في يوم واحد في 12 مارس 2022.

تزايد معدل تطبيق المملكة العربية السعودية لعقوبة الإعدام بشكل كبير منذ عام 2015. وقد حدث هذا التصعيد على مرأى من ملك السعودية سلمان، الذي اعتلى العرش في 23 يناير 2015، وابنه ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء محمد بن سلمان. جدير بالذكر أن المعدل السنوي للإعدامات تضاعف تقريبًا منذ وصول الملك سلمان ومحمد بن سلمان إلى سدة الحكم في عام 2015. وخلال الفترة من 2010 إلى 2014، تم تنفيذ 70.8 حالة إعدام في المتوسط سنويًا. أما خلال الفترة من 2015 إلى 2022، فقد تم تنفيذ 129.5 حالة إعدام في المتوسط سنويًا، أي بزيادة بنسبة 82%. ذلك مع العلم بأن الإعدامات الست الأكثر دموية في تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث تمت تحت قيادة محمد بن سلمان والملك سلمان (أعوام 2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2022).

يستند هذا التقرير إلى البيانات التي جمعتها ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) في فضح أسوأ انتهاكات المملكة العربية السعودية للحق في الحياة، وذلك بالمخالفة للمعاهدات الدولية التي صدقت عليها طواعيةً. وقد خلص التقرير إلى العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان نتيجة للاستمرار في تطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين الأطفال والنساء والرعايا الأجانب وعلى غير مرتكبي جرائم القتل.

يتضح من التقرير أن تطبيق السعودية لعقوبة الإعدام يعتريه التمييز والظلم، وأن النظام السعودي دائمًا ما كان يكذب على المجتمع الدولي بشأن تطبيقه لهذه العقوبة. على الرغم من أن المملكة العربية السعودية أعلنت دوليًا عن إنهاءها للممارسة المتعلقة بإعدام المتهمين الأطفال، إلا أنها لا تزال تحكم عليهم بالإعدام وتنفذ هذه العقوبة بانتظام. كما أنها تنفذ الإعدامات بحق الرعايا الأجانب على نحو غير متناسب، بما في ذلك إعدام أعدادًا كبيرة من العاملات في المنازل ومرتكبي جرائم المخدرات من الأشخاص الأكثر ضعفاً. وقد تم إلغاء الإيقاف المؤقت المزعوم للإعدامات في جرائم المخدرات مع استئناف تنفيذ هذا النوع من الأحكام في نوفمبر 2022. جدير بالذكر أنه يتم استخدام عقوبة الإعدام بشكل روتيني مع غير جرائم القتل ولأجل إسكات المعارضين والمحتجين، وذلك على الرغم من وعود ولي العهد بألا تنفذ أحكام الإعدام إلا في حق المدانين بالقتل العمد. كما تعد انتهاكات المحاكمة العادلة وممارسة التعذيب من الأمور الشائعة في حالة المحكوم عليهم بالإعدام، بما في ذلك تعذيب المتهمين الأطفال.

دائمًا ما تكون حالات الإعدام في المملكة العربية السعودية مُحاطة بالسرية. ويرفض النظام نشر ما لديه من بيانات عن حالات الإعدام، على الرغم من التحذيرات المتكررة من الأمم المتحدة (UN) في هذا الشأن، كما لا يقوم بإخطار العائلات بالإعدامات أو بإعادة الجثث إلى ذويها. هذا النقص في الشفافية يمكّن المملكة العربية السعودية من التستر على انتهاكاتها ويعرقل جهود الدول والمنظمات الأخرى لمحاسبتها.

يخلص التقرير إلى أن المملكة العربية السعودية تطبق أحكام الإعدام التعزيرية في نسبة عالية من القضايا، لا سيما فيما يتعلق بغير جرائم القتل، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة، بما في ذلك القتل العمد. ذلك مع العلم بأن الأحكام التعزيرية تستخدم مع الجرائم غير المدونة وعندما لا يتم استيفاء المتطلبات القانونية والإجرائية والثبوتية لعقوبة الحدود. وقد أوضحت الأمم المتحدة أن الفرض التقديري لعقوبة الإعدام على الجرائم غير المدونة هو أمر تعسفي وغير قانوني.

الإحصائيات الرئيسية

◄ تضاعف المعدل السنوي للإعدامات تقريبًا منذ وصول الملك سلمان ومحمد بن سلمان إلى سدة الحكم في عام 2015. وخلال الفترة من 2010 إلى 2014، تم تنفيذ 70.8 حالة إعدام في المتوسط سنويًا. أما خلال الفترة من 2015 إلى 2022، فقد تم تنفيذ 129.5 حالة إعدام في المتوسط سنويًا، أي بزيادة بنسبة 82%.

◄ تمت الإعدامات الست الأكثر دموية في تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث تحت قيادة محمد بن سلمان والملك سلمان (أعوام 2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2022).

◄ تم إعدام 15 متهمًا طفلاً على الأقل منذ عام 2013، على الرغم من مزاعم السعودية المتكررة بأنها لا تطبق عقوبة الإعدام على الأطفال.

◄ خلال الفترة من 2010 إلى 2021، بلغ عدد الرعايا الأجانب الذين أعدمتهم المملكة العربية السعودية في جرائم متعلقة بالمخدرات نحو 3 أضعاف المواطنين السعوديين الذين تم إعدامهم لارتكاب نفس الجرائم، وذلك على الرغم من أن الرعايا الأجانب يشكلون 36٪ فقط من سكان المملكة العربية السعودية.

◄ تم إعدام 31 امرأة خلال الفترة من 2010 إلى 2021. ومن بين هؤلاء كانت 23 امرأة من الرعايا الأجانب، من بينهن 13 امرأة على الأقل من العاملات في المنازل.

◄ خلال الفترة من 2010 إلى 2021، جاءت 94% من الإعدامات على غير جرائم القتل بناءً على أحكام تعزيرية بالإعدام.

يوصي التقرير بالإلغاء التام لعقوبة الإعدام في السعودية؛ وإجراء تحقيقًا فوريًا ونزيهًا في جميع الإعدامات التي نُفذت منذ عام 2010 في انتهاك للحق في الحياة؛ ونشر جميع البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بالإضافة إلى توصيات محددة بشأن الانتهاكات المحددة في التقرير. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل على منع تفاقم الأمور

الجزء 1

مقدمة

1-1 نظرة عامة

المملكة العربية السعودية (السعودية) هي إحدى أكبر الدول المنفذة لعقوبة الإعدام على مستوى العالم.1 يكشف تحليل البيانات الجديد الذي أجرته ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) عن إرث من التمييز والظلم والتضليل وانتهاكات حقوق الإنسان في تطبيق السعودية لعقوبة الإعدام خلال الفترة من 2010 إلى 2021. ذلك مع العلم بأن السعودية أعدمت ما لا يقل عن 1243 شخص خلال هذه الفترة.

ليس هناك أي بادرة أمل على أن تتوقف المملكة العربية السعودية عن هذه الممارسات. في 12 مارس 2022، نفذت المملكة العربية السعودية أكبر عملية إعدام جماعي في تاريخها، عندما تم إعدام 81 شخصًا في يوم واحد. ومنذ بداية 2022 حتى نهاية ديسمبر أعدمت 147 شخص. تتناقض هذه الأرقام مع الصورة التي يسعى ولي العهد محمد بن سلمان إلى تصديرها للعالم عن المملكة كدولة تقدمية تعمل على الحد من تطبيق عقوبة الإعدام.

في الواقع، فإن صعود محمد بن سلمان إلى السلطة في عام 2015 تزامن مع زيادة ملحوظة في حالات الإعدام. تضاعف المعدل السنوي للإعدامات تقريبًا منذ وصول الملك سلمان ومحمد بن سلمان إلى سدة الحكم في عام 2015. وخلال الفترة من 2010 إلى 2014، تم تنفيذ 70.8 حالة إعدام في المتوسط سنويًا. أما خلال الفترة من 2015 إلى 2022،

فقد تم تنفيذ 129.5 حالة إعدام في المتوسط سنويًا، أي بزيادة بنسبة 82%. تمت الإعدامات الست الأكثر دموية في تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث تحت قيادة محمد بن سلمان والملك سلمان (أعوام 2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2022).

يفحص هذا التقرير بيانات 11 عامًا من الإعدامات في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 2010 إلى 2021. ويتضح من البيانات أن المملكة العربية السعودية لا تلتزم بالمعايير الدولية الدنيا لتطبيق عقوبة الإعدام، مما أدى إلى انتهاك ممنهج للحق في الحياة، وذلك من خلال ما يلي:

- الاستمرار في تطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين الأطفال
- الإعدامات غير المتناسبة للمواطنين الأجانب بمن فيهم النساء
- استخدام عقوبة الإعدام ضد من يمارسون الحقوق الأساسية
- فرض عقوبة الإعدام بشكل روتيني على غير جرائم القتل
- انتهاك الضمانات الأساسية التي تكفل الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة والحق في عدم التعرض للتعذيب والحق في عدم التعرض للتمييز

2-1المنهجية

تم تجميع البيانات الواردة في هذا التقرير بواسطة ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR). تحتفظ هذه المنظمات بقاعدة بيانات لجميع الإعدامات المحددة في المملكة العربية السعودية منذ عام 2004. ذلك مع العلم بأن ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) تراقبان عدد الإعدامات التي نُفذت في السعودية من خلال مراجعة البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية عبر وكالة الأنباء السعودية أو غيرها من وسائل الإعلام الرسمية.

تصنف هذه المعلومات لتحليل الاتجاهات والمواضيع الرئيسية الناشئة عن تطبيق المملكة العربية السعودية لعقوبة الإعدام. بعدئذ تتم مقارنة المعلومات من خلال تحقيق مفتوح المصدر. وتقوم كل من ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) بتكميل أرقام الإعدامات والتحقق منها من خلال الدعاوى القضائية والمقابلات مع المحامين والنشطاء وأفراد العائلة متى أمكن. كما أن عدد من الأشخاص الذين تم إعدامهم خلال فترة التقرير كانوا قد تلقوا المساعدة من المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ES-OHR) وريبريف. البيانات محدثة في ديسمبر 2022.

لا يمكن التحقق من العدد الحقيقي للإعدامات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. يتسم نظام العدالة الجنائية السعودي بالغموض وعدم الشفافية، بالإضافة إلى عدم الشفافية في تطبيقه لعقوبة الإعدام. ولا تنشر المملكة العربية السعودية إحصاءات رسمية بشأن عقوبة الإعدام، على الرغم من دعوة الجمعية العامة

للأمم المتحدة (UN) لجميع الدول التي لا تزال تطبق هذه العقوبة "لإتاحة المعلومات ذات الصلة، مصنفة حسب النوع والعمر والجنسية والعرق ... فيما يتعلق باستخدامهم لعقوبة الإعدام ".[2] يجب أن يشمل ذلك معلومات عن الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، ومن بانتظار تنفيذ حكم الإعدم، والإعدامات التي تم تنفيذها، والأحكام التي تم إلغاءها أو تخفيفها.[3] لكن لم تقدم المملكة العربية السعودية أي معلومات من هذا القبيل.

بناءً عليه، فمن المحتمل ألا تكون ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) قد تمكنتا من تحديد جميع حالات الإعدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. قد تختلف الأرقام الفردية قليلاً عن الأرقام الأخرى المبلغ عنها.

لا يحاول هذا التقرير إجراء تحليلاً شاملاً لكل جانب من جوانب البيانات، لكنه يركز على موضوعات رئيسية مختارة ذات صلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام.

3-1 ملخص بيانات الفترة من 2010 إلى 2021

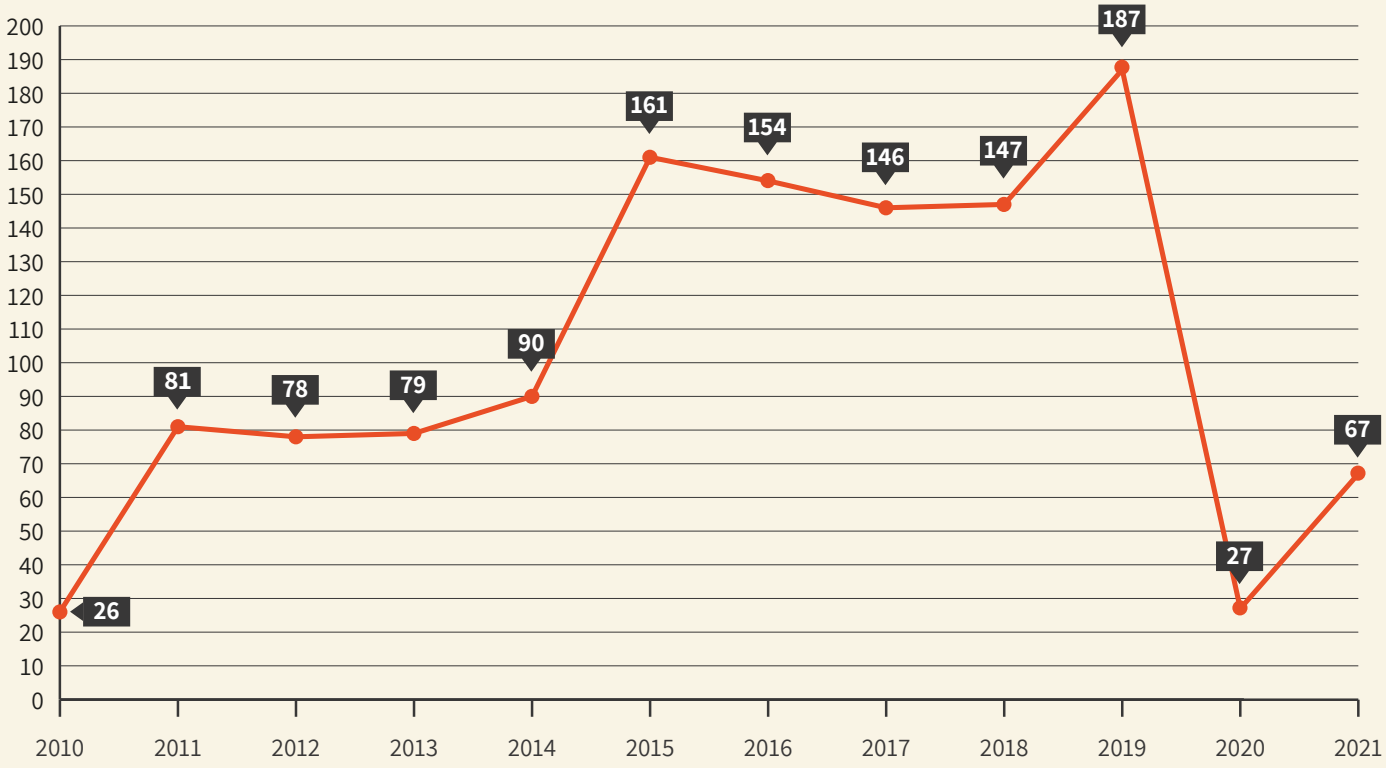

إجمالي الإعدامات في المملكة العربية السعودية للفترة من 2010 إلى 2021

ارتفع معدل تطبيق عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية بداية من عام 2015. وخلال الفترة من 2015 إلى 2022، كان المتوسط السنوي للإعدامات أعلى بنسبة 82٪ مقارنة بالفترة من 2010 إلى 2014.

يتزامن المعدل الأعلى للإعدامات مع صعود ولي العهد محمد بن سلمان إلى السلطة، وهو يُنظر إليه الآن على نطاق واسع على أنه الحاكم الفعلي للمملكة العربية السعودية. وكما هو موضح بالتفصيل في هذا التقرير، أشرف ولي العهد على عدد متزايد من الإعدامات

لأطفال ونساء ورعايا أجانب، فضلاً عن الإعدامات بحق مدانين بجرائم غير القتل والإعدامات الجماعية.

كان أعلى عدد للإعدامات خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عام 2019، حيث بلغ العدد 187 حالة، تليه أعداد أقل في عامي[4] 2020 و2021.[5] كما أعدمت السعودية 120 شخص في الأشهر الستة الأولى من عام 2022.

4-1 السياق القانوني لعقوبة الإعدام في السعودية

1-4-1 فئات الأحكام بالإعدام في المملكة العربية السعودية

دستور المملكة العربية السعودية ونظامها القانوني مشتق من الشريعة الإسلامية.[6] وعلى عكس العديد من البلدان في المنطقة، لم تقم السعودية بتدوين قانون عقوبات موضوعي أو قوانين محددة للجرائم العامة.[7] وعلى مدار العشرين عامًا الماضية، اتخذت المملكة عدة خطوات من أجل تدوين القانون الجنائي، بما في ذلك قانون الإجراءات الجنائية، لكن لا تزال هناك فجوات تشريعية كبيرة.[8]

يحتفظ القضاة في المملكة العربية السعودية بصلاحيات واسعة النطاق في تحديد السلوك الذي قد يشكل جريمة جنائية والعقوبة المترتبة عليه، وفقًا للفئات الثلاث للجريمة والعقوبة بموجب الشريعة الإسلامية: القصاص والحد والتعزير.[9]

- تعتبر جرائم القصاص وعقوباتها شكلاً من أشكال العدالة الجزائية أو الانتقامية، وهي تشمل جرائم الأذى الجسدي والتسبب في الوفاة، بما في ذلك القتل العمد والقتل الخطأ.[10] وفي حالة اتهام مدعى عليه بالقتل العمد بموجب هذه الفئة، يمكن لعائلة المجني عليه أو الضحية طلب إعدام المتهم والقصاص منه أو قبول تعويض مالي يعرف بالدية. كما يمكن لعائلة المجني عليه أن تتنازل عن حقها في طلب إنزال عقوبة قصاص والعفو عن المتهم أو المدعى عليه، وهو ما يعتبر عملًا خيريًا.

- جرائم الحد (جمعها: حدود) وعقوباتها ثابتة والحدود بموجب الشريعة الإسلامية، ويُنظر إليها على أنها "حق الله".[11] وهي تعتبر من أشد الجرائم خطورة، وهناك متطلبات قانونية وإجرائية وثبوتية

صارمة يجب الوفاء بها قبل أن يتمكن القاضي من إصدار حكمًا واجب النفاذ. هناك عدد ثابت من الجرائم، ثلاث منها (الزنا والردة والحرابة أو الحرب على الله/ قطع الطرق) يمكن أن يُعاقب عليها بالإعدام إلزاميًا.

- جرائم التعزير وعقوباتها هي جميع الجرائم الأخرى التي تعتبر دعاوى ضد الدولة أو المجتمع.[12] وهي تقديرية،[13] بمعنى أنها إما أن تكون مُشرعة من قبل الدولة أو يحددها القاضي في حالة عدم وجود عقوبة محددة في الشريعة الإسلامية أو في حالة عدم استيفاء المتطلبات القانونية والإجرائية والثبوتية الصارمة لعقوبة الحدود أو قصاص.

لا يكون نوع الجريمة دائمًا هو المحدد لفئة عقوبة الإعدام. على سبيل المثال، فإن جريمة القتل العمد مصنفة تحت كل الفئات الثلاث. وقد حددت ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان 695 حالة إعدام بتهمة القتل العمد بين عامي 2010 و2021. من بين هذه الحالات:

- 498 جائت بناءً على أحكام بالإعدام قصاص
- 131 جائت بناءً على أحكام بالإعدام الحدود
- 66 جائت بناءً على أحكام بالإعدام تعزيرية

يمكن تصنيف أنواع الجرائم التي أدت إلى الإعدام بين عامي 2010 و2021 في سبع مجموعات، بغض النظر عن فئة عقوبة الإعدام:

- القتل العمد
- الإتجار بالمخدرات، بما في ذلك التهريب
- الجرائم الجنسية

- تكوين جماعة إجرامية منظمة أو جماعة محظورة أو الانضمام إليها
- الاختطاف أو الاحتجاز غير القانوني المصحوب بالاعتداء أو السطو أو السرقة
- التحريض والخيانة وغيرها من جرائم أمن الدولة
- السحر والشعوذة

باستثناء القتل العمد، فإن الأنواع الستة المتبقية من الجرائم لا تتجاوز عتبة "أشد الجرائم خطورة"[14] بموجب القانون الدولي ولا ينبغي أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام (انظر الجزء 5ب: الإعدامات للجرائم التي لا تندرج تحت "أشد الجرائم خطورة").

2-4-1 المخاوف المتعلقة بالاستخدام المفرط لأحكام الإعدام التعزيرية

وثقت ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ES-OHR) استخدام الأحكام التعزيرية حيث طالبت النيابة العامة السعودية بتوقيع عقوبة الإعدام كعقوبة على جرائم لم يتم تدوينها (انظر دراسة حالة حسن المالكي في الجزء 5 د) أو كبديل في حالة عدم استيفاء المتطلبات القانونية والإجرائية والثبوتية الصارمة للحكم الإلزامي (انظر دراسة حالة مصطفى الدرويش في الجزء 2 ب).

خلال الفترة من 2010 إلى 2021، شكلت أحكام الإعدام التعزيرية النسبة الأكبر من أحكام الإعدام التي أدت إلى إعدامات (581 من 1243 أو 47٪)، تليها أحكام الإعدام القصاص (498 من 1243 أو 40%)، ثم أحكام الإعدام الإلزامية (162 من 1243 أو 13%).[15]

أثارت الأمم المتحدة مخاوف من أن تطبيق العقوبات التعزيرية على أساس غير مدون يؤدي إلى كل من الاحتجاز التعسفي[16] وأحكام الإعدام التعسفية.[17] وقد ذكر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن استخدام المملكة العربية السعودية للعقوبات التعزيرية له "أثر مفزع" على ممارسة الحقوق الأساسية ويجب حظره بشكل صارم من خلال التدوين وقصر نطاق عقوبة الإعدام على "أشد الجرائم خطورة".[18]

3-4-1 الإصلاحات المقترحة للأحكام التعزيرية وتدوين قانون العقوبات

في عام 2021، أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن تدوين قانون العقوبات،[19] وذلك بعد عقود من الانتقادات بأن عدم وجود قانون جنائي محدد بوضوح يخلق حالة من عدم اليقين القانوني، ويترتب عليه إصدار أحكامًا تعسفية، ويجعل من المستحيل على سكان المملكة العربية السعودية معرفة الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم جنائية وتعرض للملاحقة القضائية.[20]

جاء قانون العقوبات المقترح في أعقاب تكهنات في المملكة العربية السعودية بأن يحل محل أحكام الإعدام التعزيرية.[21] وفي يونيو 2020، اقترح عضو في مجلس الشورى، الهيئة التشريعية السعودية، أن يحدد قانون العقوبات الجديد بوضوح جميع الجرائم والعقوبات المترتبة عليها التي كان يتم تصنيفها على أنها تعزيرية واقترح قصر نطاق عقوبة الإعدام على حالات القتل العمد فقط.[22] ذلك مع العلم بأن قانون العقوبات المقترح لم يكن قد صدر بعد حتى وقت كتابة هذا التقرير.[23]

1-5 السياق التاريخي والسياسي

1 أغسطس 2005

مبايعة الملك عبد الله

ديسمبر 2010

اندلاع احتجاجات الربيع العربي في جميع أنحاء المنطقة.[24] ووردت أنباء عن احتجاجات متفاوتة الحجم في جدة والرياض والمنطقة الشرقية الغنية بالنفط، والتي ستتحول إلى بؤرة للاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والحكم التشاركي والإفراج عن جميع السجناء السياسيين ووضع دستور مكتوب.[25]

5 مارس 2011

حظر المملكة العربية السعودية لجميع أشكال الاحتجاج العام.[26]

23 يناير 2015

مبايعة الملك سلمان بعد وفاة الملك عبد الله. وقد عين الملك سلمان نجله محمد بن سلمان وزيرًا للدفاع وأمينًا عامًا للديوان الملكي. وفي غضون أشهر، تم تعيين محمد بن سلمان أيضًا رئيسًا لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ونائبًا لولي العهد.

من 2011 إلى 2015

استمرار الاحتجاجات على الرغم من الحظر. وقد قامت قوات الأمن السعودية باعتقال المشاركين في الاحتجاجات واحتجازهم بشكل روتيني. كما وردت أنباء عن حملات قمع عنيفة في المنطقة الشرقية، شهدت مقتل أربعة متظاهرين على الأقل.[27]

2 يناير 2016

إعدامات جماعية للمحتجين. أعدمت السعودية 47 شخصًا في يوم واحد،[28] منهم متهم طفل واحد على الأقل.

15 أبريل 2016

أطلق محمد بن سلمان "رؤية 2030"، وهي الاستراتيجية الوطنية للمملكة العربية السعودية لتقليل اعتمادها على النفط، وتنويع اقتصادها، وتطوير قطاعات الخدمة العامة.[29]

21 يونيو 2017

عيّن الملك سلمان نجله محمد بن سلمان وليًا للعهد، بعد الإطاحة بابن أخيه محمد بن نايف من هذا المنصب

23 أبريل 2019

إعدام جماعي للمحتجين أسفر عن مقتل 37 شخصًا في يوم واحد. شمل ذلك 6 أفراد ارتُكبت الجرائم المزعومة المتهمين بها عندما كانوا أطفالًا.[30]

12 مارس 2022

إعدام 81 شخصًا في يوم واحد، بينهم 41 شخصًا على الأقل شاركوا في احتجاجات سياسية خلال الفترة من 2011 إلى 2012.[31]

الجزء 2

إعدام المتهمين الأطفال

2-1 مقدمة

ادعت المملكة العربية السعودية مرارًا وتكرارًا أنها لا تطبق عقوبة الإعدام على الأطفال أو على الجرائم التي يزعم ارتكبها من قبل أطفال. وفي سبتمبر 2016، ذكر مفوض المملكة العربية السعودية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل

أنه "لا يتم تطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال".[32] كما زعمت المملكة العربية السعودية أنها بصدد سن تشريعًا محليًا ليحل محل عقوبة الإعدام للمتهمين الأطفال، لكنها في الواقع مستمرة في تطبيقها.

2-1-1 المعايير الدولية

المملكة العربية السعودية هي إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل[33](CRC)، التي تعرّف الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك" بموجب القانون المطبق على الطفل".[34] وبموجب القانون السعودي، يُعرَّف الطفل بأنه أي شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره.[35] وفي هذا التقرير، يُستخدم مصطلح "المتهم الطفل" للإشارة إلى المتهمين بجرائم يُزعم ارتكابها قبل بلوغ الشخص سن الثامنة عشرة.

يُحظر بموجب القانون الدولي العرفي فرض عقوبة الإعدام على أي فرد كان طفلاً وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.[36] وقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن أي شخص كان أصغر من 18 عامًا وقت ارتكاب جريمة مزعومة "لا يجوز مطلقًا أن تفرض عليه عقوبة الإعدام

لارتكاب هذه الجريمة، بغض النظر عن عمره في وقت إصدار الحكم أو في الوقت المتوقع لتنفيذ العقوبة".[37]

2-1-2 الإصلاحات المحلية المزعومة

في أغسطس 2018، أصدرت المملكة العربية السعودية قانون الأحداث الذي ينظم معاملة الأطفال في نظام العدالة الجنائية. ينص قانون الأحداث على أنه إذا ارتكب طفل يزيد عمره عن 15 عامًا جريمة يعاقب عليها بالإعدام، يتم استبدال العقوبة بالسجن لمدة لا تزيد عن 10 سنوات.[38] ومع ذلك، تنص المادة 16 من قانون الأحداث على أنه "لا يجوز أن يخل بالأحكام المنصوص عليها قانونًا بشأن الحدود والقصاص".[39] وبالتالي فإن الأطفال الذين يواجهون عقوبة الإعدام الإلزامية أو الانتقامية مستثنون من تطبيق القانون ولا يزال بالإمكان الحكم عليهم بالإعدام وتنفيذ الحكم فيهم.

بعد إصدار قانون الأحداث في 2018، أخبرت المملكة العربية السعودية الأمم المتحدة أن القانون يعني أنه "إذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث يُعاقب عليها بالإعدام، فيجب تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة لا تزيد عن 10 سنوات".[40] هذا البيان لم يكن دقيقًا، حيث أن قانون الأحداث لا يمتد ليشمل أحكام الإعدام الإلزامية والقصاص.

في أبريل 2020، أعلنت هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) على موقع تويتر أن مرسومًا ملكيًا بتوسيع نطاق قانون الأحداث قد دخل حيز التنفيذ بأثر فوري، دون نشر نص المرسوم.

نصت النسخة العربية من الإعلان الصادر في 28 أبريل 2020 على أن المرسوم الملكي الجديد سوف "يلغي أحكام الإعدام التعزيرية على الأحداث، بما في ذلك جميع الأشخاص الذين لم يبلغوا من العمر 18

عامًا وقت ارتكاب الجريمة، بمن فيهم المحكوم عليهم بالإعدام لارتكاب جرائم إرهاب"،[41] وأنه سيتم تطبيق القانون بأثر رجعي.[42] وفي حين أن هذه الخطوة بدت إيجابية،[43] لكن مرة أخرى يبدو أنها تقتصر على فئة واحدة من الأحكام (التعزيرية)، ولا يزال تطبيق المرسوم الملكي غير مؤكد، لأنه لم يتم نشره أو سنه كقانون.[44]

في المقابل، أشار البيان الذي صدر بعد يوم على حساب تويتر باللغة الإنجليزية الخاص بهيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) إلى أن عقوبة الإعدام للأطفال قد ألغيت بالكامل بموجب المرسوم الملكي لعام 2020 الذي سيطبق بأثر رجعي على أي شخص محكوم عليه بالإعدام لارتكاب جريمة عندما كان عمره أصغر من 18 عامًا، بما في ذلك في قضايا الإرهاب، دون تحديد نوع عقوبة الإعدام التي ينطبق عليها.[45]

في أكتوبر 2020، ردًا على الانتقادات القائلة بأن المرسوم الملكي الجديد لا يبدو أنه يلغي عقوبة الإعدام بشكل شامل بالنسبة لجميع الأشخاص الذين كانت أعمارهم أقل من 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة المزعومة، أصدرت هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) بيانًا إضافيًا على حسابها على تويتر باللغة الإنجليزية فقط، يفيد بأن "إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للأفراد المدانين بارتكاب جرائم

عندما كانوا قُصَّر ينطبق على جميع القضايا وقد دخل حيز التنفيذ بمجرد الإعلان عنه" بمعنى أنه "لن يتم إعدام أي شخص في المملكة العربية السعودية على جريمة ارتكبت عندما كان قاصرًا"؛ وأن "أقصى عقوبة لأي متهم حدث هي 10 سنوات في دار إعادة تأهيل الأحداث". [46]

في 23 فبراير 2021، أخبر رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC)، الدكتور عواد العواد، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأنه نتيجة للمرسوم الملكي لعام 2020 ففي حالة ارتكاب أي طفل لجريمة مؤهلة لعقوبة الإعدام، "سيتم إيداع المذنب الحدث... في أحد المراكز لمدة أقصاها 10 سنوات".[47]

يبقى هناك حالة من عدم اليقين بشأن تطبيق المرسوم الملكي لعام 2020. لم يتم نشر نص المرسوم وهو غير متاح في الجريدة الرسمية السعودية.[48] كما لا تتضمن النسخة الرسمية من قانون الأحداث لعام 2018 المتاحة على الإنترنت أي تعديلات.[49]

3-1-2 ملخص البيانات

على الرغم من مزاعم الإصلاح، فقد وثقت ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان 15 حالة إعدام لمتهمين أطفال بين عامي 2010 و2021. شمل ذلك 7 حالات إعدام بعد صدور قانون الأحداث في عام 2018، جميعها تمت بناءً على أحكام بالإعدام تعزيرية، وحالة إعدام واحدة بعد إعلان المرسوم الملكي في عام 2020.

ليس بالإمكان تأكيد الأعداد الحقيقية للإعدامات التي نفذت على متهمين أطفال. وفي القضايا التي عملت عليها ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، لم يتم اتخاذ أي خطوات من قبل النيابة لتحديد ما إذا كان المشتبه به طفلاً.

لذلك، فغالبًا ما لا يمكن معرفة ما إذا كان الشخص طفلاً وقت ارتكاب الجريمة المزعومة. علاوة على ذلك، فقد ادعت السلطات السعودية في قضية واحدة على الأقل أن المدعى عليه كان بالغًا وقت ارتكاب جرائمه المزعومة، بينما كان يبدو بوضوح أن هذا غير صحيح.[50] ومن

ثم فمن المرجح ألا تمثل الإحصائيات عدد الإعدامات المطبقة على جرائم ارتكتبت في الطفولة.المتهمون الأطفال المنفذ بحقهم أحكام إعدام, 2010-2021

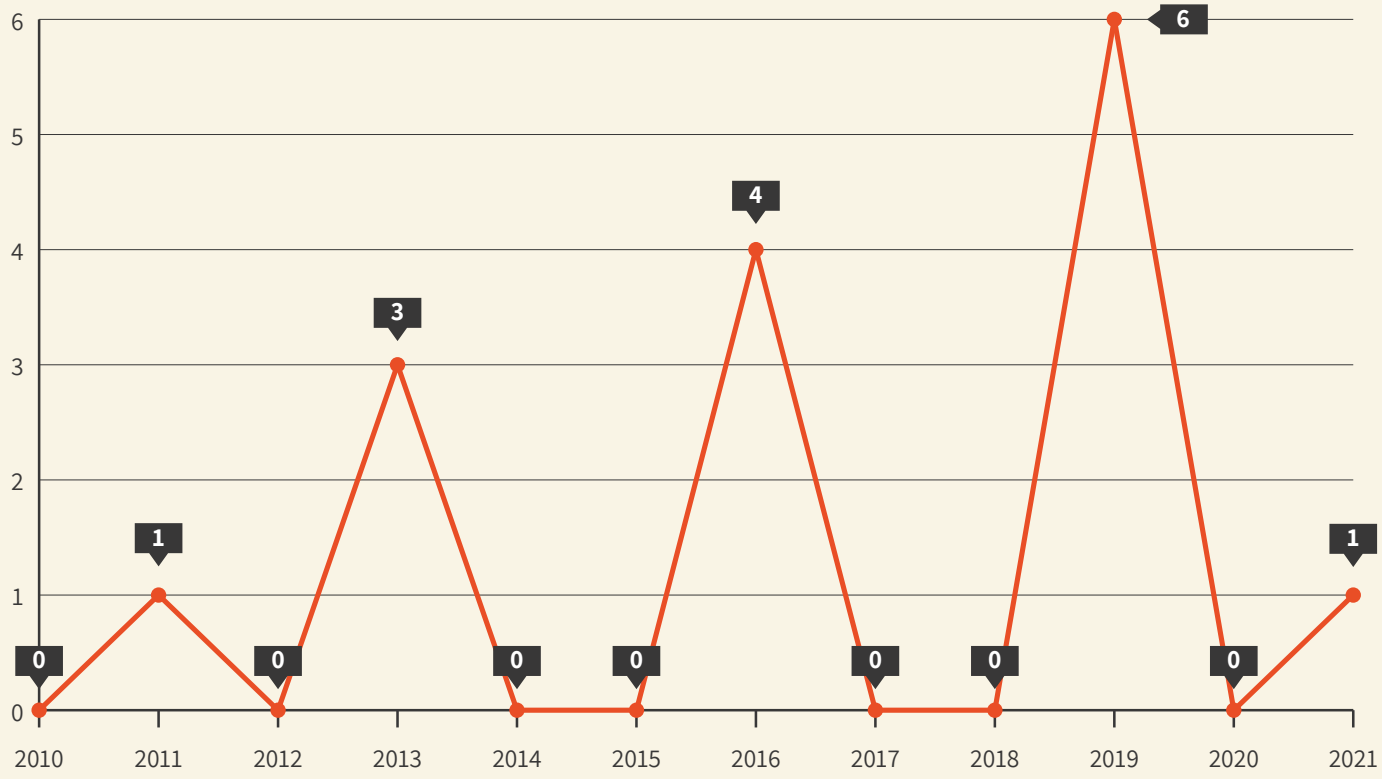

يمكن استخلاص النقاط المقلقة التالية من البيانات:

- الاستمرار في تطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين الأطفال.
- نسبة عالية من إعدامات المتهمين الأطفال كانت بناءً على أحكام بالإعدام تعزيرية (13 من 15 إعدامًا لمتهمين أطفال)

2-2 استمرار إعدام المتهمين الأطفال

تظهر البيانات أن المملكة العربية السعودية استمرت في إصدار أحكامًا بالإعدام على متهمين أطفال وإعدامهم طوال الفترة المشمولة بالتقرير. منذ عام 2010، تم إعدام ما لا يقل عن 15 شخصًا بسبب جرائم ارتكبوها عندما كان عمرهم أقل من 18 عامًا. وقد تم تنفيذ إحدى عشرة عملية إعدام من بين 15 عملية إعدام بعد عام 2015، عندما اعتلى الملك سلمان العرش، وتم تنفيذ 7 إعدامات بعد عام 2017، بعد تعيين ولي العهد. أما في عام 2019 وحده، فقد تم إعدام 6 متهمين أطفال.

تشير البيانات إلى إعدام المزيد من المتهمين الأطفال، ولم يتم إلغاء استخدام عقوبة الإعدام للمتهمين الأطفال أو يجري إلغاؤها. كان مصطفى الدرويش هو آخر متهم طفل تم إعدامه في يونيو 2021 لاتهامه بجرائم تتعلق بالاحتجاج، وذلك بعد صدور حكم تقديري بالإعدام ضده.

Case study

مصطفى الدرويش

ولد مصطفى هاشم الدرويش في 19 سبتمبر 1994. وفي 24 مايو 2015، اعتقلته السلطات السعودية واحتجزته لمدة عامين دون توجيه أي اتهام له. شملت التهم النهائية جرائم تتعلق بمشاركته في احتجاجات عندما كان يبلغ من العمر 17 عامًا. لم تكن أي من التهم تتعلق بالقتل. وقد أصدرت المحكمة الجنائية المتخصصة حكمًا تقديريًا بالإعدام على مصطفى.[51]

تم احتجاز مصطفى في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب. كما تعرض للضرب المبرح حتى فقد وعيه عدة مرات. واعترف بالتهم الموجهة إليه تحت التعذيب.[52]

لم يتم توفير محامٍ لمصطفى إلا بعد أول جلسة استماع له في أغسطس 2017. وخلال الجلسة هذه، قال مصطفى للقاضي أنه تعرض للتعذيب وانتزاع الاعتراف منه بالإكراه. كان القاضي على علم بأن مصطفى لا يزال حدثًا في الوقت الذي زُعم أنه شارك في الاحتجاجات فيه: ينص الحكم على أن مصطفى حضر مظاهرات عام 1433 هجريًا، الموافق 2011/2012 ميلاديًا، عندما كان عمره أقل من 18 عامًا.[53]

لم تتحقق المحكمة من حداثة سن مصطفى ولم تحاول التأكد من صحة اعترافه. لكنها بدلاً من ذلك اعتمدت على الاعتراف في الحكم على مصطفى بالإعدام.[54]

نفذ حكم الإعدام في مصطفى في 15 يونيو 2021، دون سابق إنذار لعائلته، التي علمت بوفاته من الأخبار.[55] وبعد إعدامه، ادعت هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) زورًا أن مصطفى كان قد تجاوز 19 عاماً وقت ارتكاب الجرائم التي أُعدم بسببها.56 ذلك مع العلم بأنه لم تتم إعادة الجثمان إلى ذويه.

يتعرض العديد من المتهمين الأطفال حاليًا لخطر الحكم عليهم بالإعدام نتيجة لاتهامهم بجرائم مؤهلة للإعدام.[57] أعداد هؤلاء المتهمين الأطفال غير معروفة بدقة. والأفراد الذين هناك معلومات معروفة عنهم متهمين بجرائم تشمل: الارتباط بتنظيم إرهابي، والمشاركة في الاحتجاجات، وترديد الشعارات، وحضور الجنازات. في حالة المتهم الطفل محمد الفرج، الذي كان يواجه عقوبة الإعدام قبل الحكم عليه بالسجن 10 سنوات في سبتمبر 2022، فإن أول مرة حضر فيها جنازة كانت في التاسعة من عمره.[58]

في أغسطس 2020، عقب إعلان المرسوم الملكي لعام 2020، ذكرت هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) أن قضايا علي النمر وعبد الله الزاهر وداود المرهون، جميعهم محكوم عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم تتعلق بالاحتجاج قبل أن يبلغوا 18 عامًا من عمرهم،

تمت إحالتها للمراجعة وإعادة الحكم .[59] وفي 7 فبراير 2021، أعلنت الهيئة أنه تم الحكم على علي وعبدالله وداود بالسجن 10 سنوات، شاملةً المدة المنقضية في الحبس.[60] وقد تم الإفراج عن علي من السجن في 27 أكتوبر 2021،[61] كما تم الإفراج عن عبد الله في 14 نوفمبر 2021،[62] وتم الإفراج عن داود في 2 فبراير 2022.[63]

اعتبارًا من ديسمبر 2022، لم تكن هناك أي حالات أخرى لتخفيف أحكام الإعدام على الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا أصغر من 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة.

يواصل المدعي العام السعودي المطالبة بإعدام المتهمين الأطفال، على الرغم من التأكيدات العامة على أن السلطات ستطبق قانون الأحداث وأن المرسوم الملكي لعام 2020 يلغي بشكل شامل عقوبة الإعدام بالنسبة للأطفال.

تم الحكم على عبد الله الحويطي بالإعدام مرتين، كلتاهما بعد إعلان المرسوم الملكي لعام 2020، رغم أنه كان يبلغ من العمر 14 عامًا وقت ارتكاب الجرائم المزعومة. وقد ألغت المحكمة العليا في المملكة العربية السعودية في البداية حكم الإعدام الإلزامي على عبد الله وأمرت بإعادة المحاكمة؛ ومع ذلك، فقد صدر ضده حكم إعدام جزائي أيدته محكمة الاستئناف فيما بعد. ينتظر عبد الله نتيجة استئنافه النهائي أمام المحكمة العليا. وإذا أيدت المحكمة حكم الإعدام، سيكون عبد الله عرضة لخطر الإعدام الوشيك.

Case study

عبد الله الحويطي

ولد عبد الله الحويطي في 18 يوليو 2002. وفي عام 2017، عندما كان في الرابعة عشرة من عمره، قُبض على عبد الله في منزل العائلة مع شقيقه. تم نقل الولدين إلى سجن تبوك الذي يبعد 200 كيلومتر، حيث احتُجزا في الحبس الانفرادي لمدة أربعة أشهر. تعرض عبد الله للتعذيب حتى اعترف بأنه قاد عملية سطو على محل مجوهرات وقتل ضابط شرطة.[64] يذكر عبد الله بالتفصيل في المذكرات المكتوبة بخط يده خلال الأشهر الأربعة التي قضاها في الاعتقال في عام 2017 كيف أنه دافع عن براءته، لكنه تعرض للتعذيب حتى اعترف بجرائم لم يرتكبها.[65]

خلال محاكمة عبد الله، التي بدأت في عام 2017، قُدمت للمحكمة أدلة على عمره وقت ارتكاب الجريمة، وعلى تعرضه للتعذيب لانتزاع اعتراف منه، وعلى براءته. جدير بالذكر أن تاريخ ميلاد عبد الله يظهر في الحكم، مما يعني معرفة القضاة أنه كان يبلغ من العمر 14 عامًا فقط وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.

في 30 أكتوبر 2019، حكمت محكمة جنايات تبوك على عبد الله بالإعدام بإقامة الحد عليه. وقد استأنف عبد الله أمام محكمة الاستئناف. وفي 19 يناير 2021، رفضت محكمة الاستئناف بتبوك الاستئناف وأيدت الإدانة وحكم الإعدام.

في 10 نوفمبر 2021، ألغت المحكمة العليا في المملكة العربية السعودية إدانة عبد الله.[66] وبموجب القانون السعودي، إذا ألغت المحكمة العليا حكمًا، تُحال القضية إلى المحكمة الابتدائية للنظر فيها.[67] ورغم الأثر الرجعي المزعوم لقانون الأحداث، طالب النائب العام مرة أخرى بعقوبة الإعدام عند إعادة محاكمة عبد الله. وفي 2 مارس 2022، حكمت محكمة جنايات تبوك على عبد الله بالإعدام للمرة الثانية.[68]

في 28 يناير 2022، أصدر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأيًا مفاده أن احتجاز عبد الله غير قانوني. وأشار الفريق العامل إلى "جزعه"[69] إزاء سن عبد الله عند إلقاء القبض عليه و"قلقه البالغ" [70] من تعذيبه المزعوم. شعر الفريق العامل "بالانزعاج الشديد" من فرض عقوبة الإعدام في انتهاك للمادة 37 (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، [71] وخلص إلى أنه ينبغي إطلاق سراح عبد الله فورًا ومنحه تعويض.[72]

3-2 الإعدامات الجماعية وأحكام الإعدام التعزيرية لممارسة الحقوق الأساسية

تم إعدام ثلاثة عشر من المتهمين الأطفال الخمسة عشر بعد صدور أحكام تعزيرية بالإعدام ضدهم. وقد تم إعدام اثنين من بين الخمسة عشر طفلاً إثر أحكام بالإعدام الحدود. وعلى الرغم من مزاعم المملكة العربية السعودية، لكن تُظهر البيانات أنها واصلت إعدام المتهمين الأطفال وفقًا لأحكام بالإعدام تعزيرية حتى وقت قريب في يونيو 2021.

تم تنفيذ أحد عشر إعدامًا من بين 15 إعدامًا عقب محاكمات في المحكمة الجنائية المتخصصة (SCC)، وهي المحكمة السعودية التي أُنشئت لمحاكمة ما يُسمى بجرائم "الإرهاب وأمن الدولة". تُستخدم المحاكمات في المحكمة الجنائية المتخصصة بشكل روتيني لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمتظاهرين وأولئك الذين يُعتقد أنهم معارضين للحكومة.[73] وقد تم إعدام ثمانية متهمين أطفال لممارسة حقوقهم الأساسية في مجال حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، بما في ذلك عن طريق حضور الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية (انظر المزيد في الجزء 5 هـ أدناه).

تم إعدام عشرة من المتهمين الأطفال الخمسة عشر في عمليتين للإعدام الجماعي، إحداهما تمت في 2 يناير 2016 والأخرى في 23 أبريل 2019. كانت هناك إدانات واسعة النطاق لكلتا عمليتي الإعدام الجماعي بسبب مخاوف من عدم قدرة المحكمة الجنائية المتخصصة على ضمان محاكمة عادلة للمتهمين؛ حيث أن الكثير منهم أدينوا فقط لمشاركتهم في احتجاجات مناهضة للحكومة، وأثار الكثير منهم مزاعم موثوقة بالتعرض للتعذيب.[74]

Case study

مجتبى السويكت

في 11 ديسمبر 2012، تم اعتقال مجتبى السويكت الذي كان يبلغ من العمر 18 عامًا آنذاك، في مطار الملك فهد الدولي من قبل موظفي مراقبة الجوازات وأمن الدولة. عندئذ كان مجتبى في المطار مع عائلته بانتظار الطائرة للسفر لبدء دراسته الجامعية في جامعة ويسترن ميشيغان.[75] ذلك مع العلم بأنه لم يتم إبلاغ مجتبى ولا عائلته بأسباب اعتقاله، ولم يتم إبراز أمر القبض عليه.[76]

لم يُسمح لمجتبى بالاتصال بأي شخص لمدة ثلاثة أيام، ولم يُسمح لعائلته بزيارته لمدة ثلاثة أشهر، وقد تم إيداعه الحبس الانفرادي خلال هذه الفترة. جدير بالذكر أن مجتبى تعرض للتعذيب وسوء المعاملة أثناء اعتقاله. وقد تم احتجازه في غرفة استجواب خاصة وتعرض للضرب على جميع أنحاء جسده، بما في ذلك على أخمص قدميه.[77]

خضع مجتبى للاستجواب وتم حرمانه من الاتصال بمحام. كما تم إجباره على التوقيع على وثيقة اعتراف تضمنت مزاعم بالمشاركة في احتجاجات عندما كان عمره 17 عامًا. وعندما رفض الاعتراف بهذه المزاعم، تعرض للضرب والتعذيب والإساءة اللفظية.[78]

في 23 أغسطس 2015، مثل مجتبى أمام المحكمة الجنائية المتخصصة في الرياض. ذلك مع العلم بأنه لم يتم إخطاره مسبقًا بالجلسة ولم يتم توفير محام له. كانت هذه هي المرة الأولى التي يبلغ فيها مجتبى بالتهم الموجهة إليه. وقد أبلغ مجتبى المحكمة بتعرضه للتعذيب وإساءة المعاملة، لكن لم يتخذ القاضي أو هيئة التحقيق الأخرى أي خطوات للتحقيق في شكواه. وتمت إدانته فقط بناء على الاعتراف المنتزع منه تحت التعذيب.

أصدرت المحكمة الجنائية المتخصصة حكمها بالإعدام على مجتبى في 1 يونيو 2016.[79] وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.[80] جدير بالذكر أنه كان من ضمن 37 شخصًا أُعدموا في عملية الإعدام الجماعية التي نفذت في 23 أبريل 2019.[81] ولم تتم إعادة الجثمان إلى ذويه.

2-4 التعذيب الممنهج وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة

وثقت ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات غير العادلة واستخدام التعذيب فيما يتعلق بإعدامات المتهمين الأطفال. ولم يتم توفير محامين لبعض المتهمين الأطفال حتى وصلوا إلى المحكمة أو حتى بعد الحكم عليهم بالإعدام.[82]

كما وثقت ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) المزاعم المتعلقة بالتعرض للتعذيب وإساءة المعاملة في جميع القضايا المحددة لمتهمين أطفال يواجهون عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية. شمل ذلك التعرض للضرب، والصعق بالكهرباء، والحرق بالسجائر، والتعليق من السقف، والمنع من استعمال الحمام.[83] وفي حالات عدة، تعرض الأشخاص للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف. ذلك مع العلم بأنه لم يتم إجراء أي تحقيق في هذه المزاعم المتعلقة بالتعرض للتعذيب وإساءة المعاملة.

فيما يتعلق بالمتهمين الأطفال المعرضين حاليًا لخطر أحكام الإعدام والذين تعرف عنهم ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR)، هناك مزاعم بالتعرض للتعذيب في عدة حالات، بما في ذلك الركل والضرب بالكابلات الكهربائية والأسلاك البلاستيكية، والإجبار على البقاء في وضعيات مجهدة، والإبقاء تحت الماء، والصعق الكهربائي، والحبس الانفرادي لفترات طويلة، والإكراه على المشاركة في تعذيب أحد أفراد العائلة.

2-5 الإستنتاجات

تكشف البيانات عن انتهاكات متعددة للقانون الدولي فيما يتعلق بالمتهمين الأطفال، بما في ذلك ما يلي:

- تم إعدام جميع أفراد هذه المجموعة الخمسة عشر في انتهاك للحظر القانوني الدولي على الإعدام في جرائم الطفولة بموجب المادة 37 (أ) من اتفاقية حقوق الطفل، التي وافقت المملكة العربية السعودية على الالتزام بها.
- انتهكت المملكة العربية السعودية مرارًا وتكرارًا الحظر غير القابل للتقييد لاستخدام التعذيب بموجب المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (CAT) وحظر تعذيب المتهمين الأطفال بموجب المادة 13 أ من الميثاق العربي.
- أخفقت المملكة العربية السعودية في التحقيق في مزاعم التعذيب، وهو ما يعد انتهاكًا للمادة 12 من اتفاقية مناهضة التعذيب.
- اعتمدت السلطات السعودية على أدلة مأخوذة تحت التعذيب في إدانة المتهمين الأطفال والحكم عليهم، مما يعد انتهاكًا للمادة 15 من اتفاقية مناهضة التعذيب.
- ارتكبت المملكة العربية السعودية عدة انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة، وذلك في خرق للالتزام بتوفير "محاكمة قانونية تضمن حقوق الدفاع" بموجب المادة 7 من الميثاق العربي.

تنتهك المملكة العربية السعودية التزاماتها العلنية المتكررة بإلغاء عقوبة الإعدام للمتهمين الأطفال. ويجب على المملكة أن تلتزم بما يلي:

- إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للمتهمين الأطفال.
- نشر جميع أعداد المتهمين الأطفال الذين تم إعدامهم منذ عام 2010 وإجراء تحقيقًا فوريًا ونزيهًا في هذه الإعدامات، وذلك من أجل تحقيق الإنصاف لعائلات الضحايا.
- المراجعة الفورية والنزيهة للأفراد المحكوم عليهم بالإعدام والأفراد المتهمين بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام لتحديد جميع الأشخاص الذين ربما كانوا دون 18 عامًا وقت ارتكاب الجرائم المزعومة.
- تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق جميع المتهمين الأطفال المحكوم عليهم بالإعدام حاليًا وإطلاق سراحهم فورًا.
- التأكد من عدم مطالبة المدعي العام بتوقيع عقوبة الإعدام على أي متهم طفل ينتظر الحكم، وعدم السعي مستقبلاً إلى إصدار المزيد من أحكام الإعدام بحق المتهمين الأطفال.
- التحقيق في جميع المزاعم المتعلقة بتعرض المتهمين الأطفال للتعذيب وإساءة المعاملة وإخضاع هذه المزاعم للملاحقة القضائية.

ما لم تُتخذ هذه الخطوات وإلى حين اتخاذها، يجب أن يُنظر إلى التصريحات العلنية للمملكة العربية السعودية بشأن إعدامات المتهمين الأطفال على أنها محاولات ساخرة ومضللة لكسب رأس المال السياسي دوليًا، بينما تواصل إعدام المتهمين بارتكاب جرائم الطفولة.

الجزء 3

إعدام النساء

3-1 مقدمة

منذ تعيينه في عام 2017، قدم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان نفسه على أنه مُصلح في مجال حقوق المرأة، وذلك في إطار أجندة رؤية 2030 الخاصة به.[84] وقد دعا ولي العهد وحكومته إلى إجراءات من بينها إزالة الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارات، وتخفيف قيود نظام ولاية الرجل، وتعيين النساء في هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) ومجلس الشورى السعودي، وزيادة حضور المرأة في مكان العمل و في المناسبات العامة.[85]

تزامنت هذه الخطوات مع حالات اعتقال الناشطات في مجال حقوق المرأة واضطهادهن،[86] بما في ذلك التهديد بعقوبة الإعدام[87] والتعذيب المزعوم والتحرش الجنسي بالنساء في السجون.[88]

كان هناك القليل من المعلومات المتاحة عن العديد من النساء اللواتي أعدمن في المملكة العربية السعودية منذ عام 2010. تعكس ندرة المعلومات إخفاق المملكة العربية السعودية المتكرر في تقديم معلومات عن تركيبة المحكوم عليهم بالإعدام، فضلاً عن المخاوف العامة التي أثارتها المنظمات الأخرى من أن تجارب النساء المحكوم عليهن بالإعدام على مستوى العالم غير مدروسة بشكل كافٍ.[89]

هناك 31 حالة إعدام لنساء مسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير[90] (2.5٪ من إجمالي الإعدامات). من بينها:

- 23 من أصل 31 امرأة تم إعدامهن من الرعايا الأجانب، ومعظمهن من العاملات في المنازل (13 من 22).

- واحدة على الأقل من بين هؤلاء كانت طفلة وقت ارتكاب الجريمة المزعومة.
- تمت إدانة 3 من 31 امرأة بغير جرائم القتل (2 لجرائم مخدرات وواحدة بتهمة السحر والشعوذة).
- 10 نساء من أصل 31 امرأة تم إعدامهن بموجب أحكام بالإعدام الحدود.
- 15 من أصل 31 امرأة تم إعدامهن بموجب أحكام بالإعدام قصاص.
- من أصل 31 امرأة تم إعدامهن بموجب أحكام بالإعدام تعزيرية.

إجمالي عدد النساء اللواتي تم إعدامهن, 2010-2021

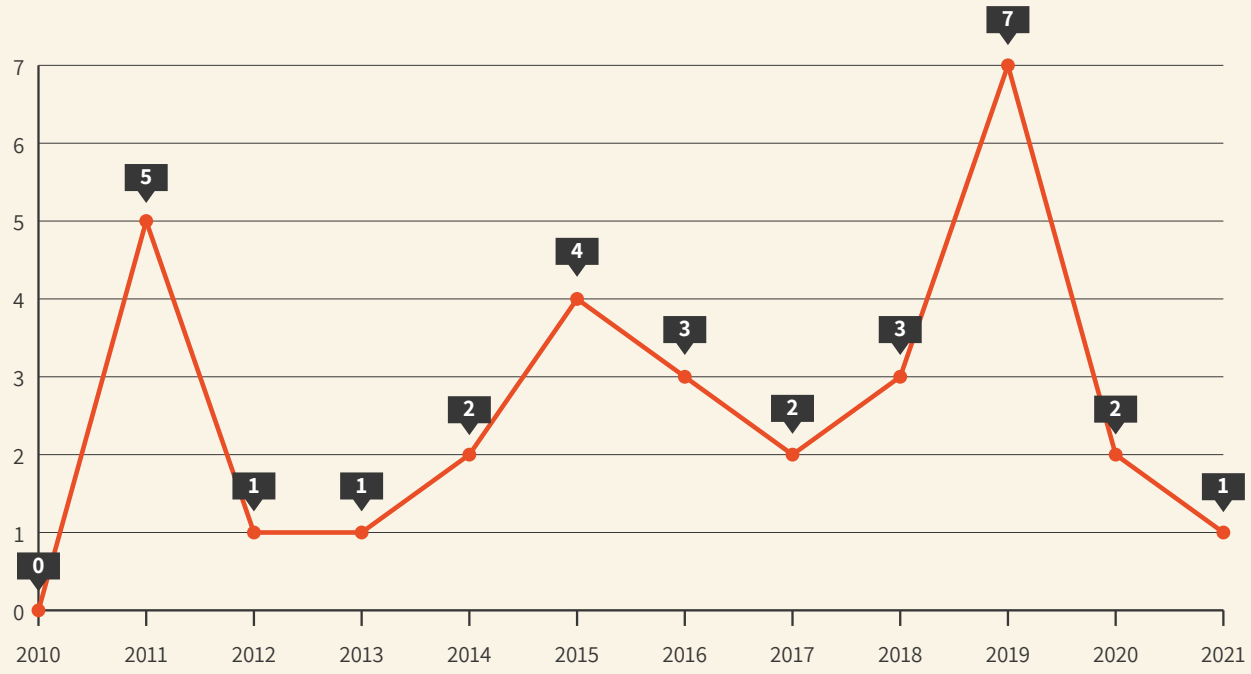

أظهرت الدراسات أن النساء اللواتي يواجهن عقوبة الإعدام غالبًا ما يكونن "موضوعات غير مرئية للتمييز بين الجنسين".[91] قد تكون النساء أكثر عرضة لعقوبة الإعدام عندما يُنظر إليهن على أنهن ينحرفن عن الأعراف الراسخة للسلوك الجنساني، ويصبحن "إناث قاتلات" أو "قاتلات أطفال" أو "ساحرات".[92]

توصلت أول دراسة عالمية على الإطلاق حول النساء المحكوم عليهن بالإعدام أجرتها كلية الحقوق بجامعة كورنيل إلى أن المحاكمات التي عقوبتها الإعدام تؤدي إلى تفاقم مسألة عدم المساواة بين الجنسين القائمة بالفعل. جدير بالذكر أن النساء يكن "عرضة بشكل خاص لسوء المعاملة وانتهاكات الحقوق الأخرى، سواء في مراكز الشرطة، أو أثناء المحاكمات، أو داخل السجون".[93] ولا يتم إيلاء سوى القليل من الاعتبار لعوامل مثل النجاة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء والاستغلال الجنسي أو المنزلي عند إصدار الأحكام في العديد من البلدان التي لا تزال تعمل بعقوبة الإعدام.[94]

توصلت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) إلى أن النساء والفتيات في المملكة العربية السعودية يواجهن "عوائق مستمرة ... للوصول إلى العدالة"،[95] بما في ذلك عدم كفاية الوصول إلى سبل الانتصاف لضحايا التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي ؛ وعدم كفاية التدريب عبر أجهزة إنفاذ القانون والمحامين بشأن القضايا المحددة التي تواجهها النساء والفتيات؛ ونقص فرص الحصول على المساعدة القانونية ، مثل المحامين.[96]

تكشف هذه البيانات عن ما يلي:

- نسبة عالية من الإعدامات كانت لنساء من الرعايا الأجانب (23 من 31 حالة إعدام للنساء)
- نسبة عالية من الإعدامات كانت لعاملات في المنازل (13 على الأقل من 31 إعدامًا للإناث، وأكثر من نصف الإعدامات لنساء من الرعايا الأجانب)

3-2 إعدامات الرعايا الأجانب من النساء

حددت ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان 31 عملية إعدام لنساء، من هؤلاء الأفراد 23 (74٪) كانوا من الرعايا الأجانب. هذه عينة صغيرة فقط، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تفوق بشكل كبير نسبة سكان المملكة العربية من الإناث التي تتألف من رعايا أجانب (28٪).[97]

ظل عدد النساء الأجنبيات اللائي أعدمن في المملكة العربية السعودية مرتفعًا بشكل غير متناسب لعدة عقود. وفي عام 2008، أفادت منظمة العفو الدولية أنه بين عامي 1990 و2008، كان أكثر من 50٪ من إعدامات النساء في المملكة العربية السعودية من لرعايا أجانب من النساء.[98] كما تؤكد البيانات للفترة من 2010 إلى 2021 أنه حتى هذه النسبة المرتفعة قد زادت بمرور الوقت.

تشير النسبة المرتفعة للنساء الأجنبيات اللائي أُعدمن في السعودية إلى أن عقوبة الإعدام يتم تنفيذها بطريقة تنطوي على ممارسة التمييز ضد النساء من الرعايا الأجانب.

وعند تصنيف عدد النساء اللواتي تم إعدامهن حسب الجنسية، يبدو أن بعض الجنسيات الأجنبية ممثلة تمثيلاً زائدًا. ومن بين الإحدى وثلاثين امرأة اللائي تم إعدامهن:

- 1 مواطنة سريلانكية
- 1 مواطنة كينية
- 7 مواطنات إثيوبيات
- 4 مواطنات إندونيسيات
- 2 من المواطنات الفلبينيات
- 2 من المواطنات اليمنيات
- 1 مواطنة باكستانية
- 1 مواطنة نيجيرية
- 1 مواطنة ميانمارية
- 1 مواطنة نيبالية
- 1 مواطنة مصرية
- 1 مواطنة سورية

أعداد النساء اللواتي تم إعدامهن خلال فترة 2010-2021، مصنفة حسب الجنسية

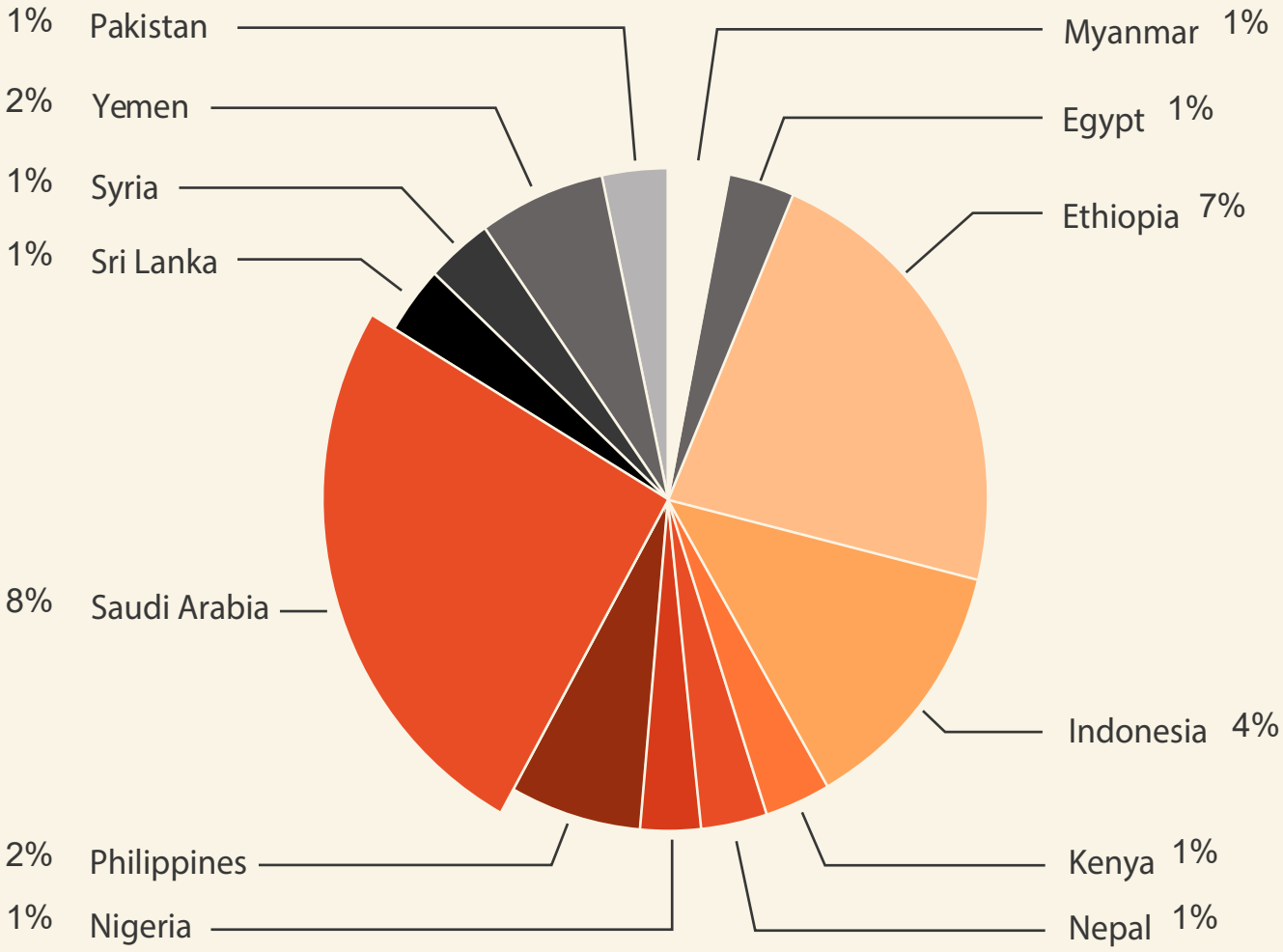

3-3 إعدامات العاملات في المنازل

أكثر من نصف النساء الأجنبيات اللائي تم إعدامهن من العاملات في المنازل. تشير البيانات الصحفية والتقارير الإخبارية المزامنة عن حالات فردية إلى أنه من بين 23 سيدة أجنبية تم إعدامهن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت 13 سيدة منهن على الأقل من العاملات في المنازل.[99]

بناءً عليه، فإن العاملات في المنازل يمثلن ٪56.5 على الأقل من النساء الأجنبيات اللائي تم إعدامهن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما لا يقل عن ٪42 من النساء اللائي تم إعدامهن إجمالاً. تشكل العاملات في المنازل نحو 6 إلى ٪7 من إجمالي السكان الإناث في المملكة العربية السعودية.[100] ويتسق العدد غير المتناسب للعاملات في المنازل اللائي تم إعدامهن مع التقارير الصادرة في 2013 عن أكثر من 45 عاملة منزلية صدر بحقهن أحكام إعدام في السعودية.[101]

إن العاملات في المنازل في المملكة العربية السعودية العرضة لعقوبة الإعدام يكن عرضة للمخاطر بشكل خاص في ظل نظام عدالة جنائية لا يدعم حق المرأة في التحرر من التمييز القائم على النوع الاجتماعي وضمن نظام الكفالة.[102]

المخاطر على النساء والفتيات ضمن نظام الكفالة

في عامي 2020 و2021، في إطار رؤية السعودية 2030 وبسبب حادث مقتل عاملة منزلية من بنغلادش على يد أصحاب عملها في المملكة العربية السعودية،[103] تم البدء في تطبيق بعض الإصلاحات المحدودة لتخفيف القيود المفروضة على العمال المهاجرين [104] وحظر كلمة "خادمة" من إعلانات العمل.[105] ومع ذلك، لا يزال ما يقرب من 10 ملايين عامل مهاجر في المملكة العربية السعودية يخضعون لنظام الكفالة [106] ولا تشمل مظلة حماية قانون العمل العاملات في المنازل.[107] كما وجد العديد من خبراء وهيئات حقوق الإنسان أن عاملات المنازل المهاجرات الخاضعات لنظام الكفالة في السعودية عرضة بشكل متزايد لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إن العاملات في المنازل عرضة للإتجار بهن، وكثيرًا ما يعانين من الإيذاء المالي والجسدي والجنسي والعاطفي والاستغلال والعمل الزائد والاحتجاز القسري والحرمان من الطعام وأشكال التعذيب وسوء المعاملة الأخرى.[108] كما تتم عرقلة وصول العاملات في المنازل إلى العدالة، بما في ذلك نتيجة للخوف من الاحتجاز والترحيل أثناء انتظار الإجراءات القانونية، وبسبب محدودية خيارات اللجوء المتاحة.[109] وقد أفادت عدة تحقيقات مختلفة بارتفاع معدلات الانتحار والوفيات غير المبررة وحالات الاختفاء بين العاملات في المنازل.[110] كما يشمل عدد العاملات المنزليات المهاجرات فتيات دون السن القانونية،[111] رغم عدم وجود بيانات موحدة عن العدد الدقيق.[112]

تتوافق هذه النتائج مع التي توصلت إليها ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) خلال الفترة المشمولة بالتقرير،

والتي توصلت إلى أنه تم حرمان العاملات في المنازل من الحصول على محاكمة عادلة في قضايا الإعدام، بما في ذلك عندما تجاهلت المحاكم التخفيف الكبير القائم على النوع الاجتماعي. يشير هذا النمط إلى تطبيق عقوبة الإعدام على العاملات في المنازل المهاجرات بطريقة قائمة على التمييز.[113]

دراسة الحالة الخاصة بريزانا نافيك هي أحد الأمثلة على نقاط الضعف المتداخلة التي قد تجعل العاملات المنزليات المهاجرات عرضة بشكل متزايد لعقوبة الإعدام. هناك امرأة أخرى، هي العاملة المنزلية الإندونيسية توتي تورسيلاواتي، تمت إدانتها بالقتل العمد وحُكم عليها بالإعدام بعد أن قتلت صاحب عملها عندما كان يحاول اغتصابها، وذلك بعد تعرضها لفترة طويلة للاعتداء الجنسي. وفي حالات أخرى، مثل قضية سيتي زينب بنتي دوهري روبا، ظهرت على النساء المتهمات أعراض مرض عقلي نتيجة لتعرضهن لسوء المعاملة بشدة من قبل أرباب عملهن

Case study

ريزانا نافيك

ولدت ريزانا نافيك (المتهمة الطفلة الوحيدة التي تم إعدامها خلال الفترة المشمولة بالتقرير) في 4 فبراير 1988 في سريلانكا. وفي 1 أبريل 2005، انتقلت إلى المملكة العربية السعودية للعمل كعاملة منزلية لإعالة أسرتها الفقيرة.[114] وقد كانت ريزانا تعمل في منزل كفيلها الذي كان لديه طفل رضيع.[115]

سافرت ريزانا إلى المملكة العربية السعودية باستخدام جواز سفر مزور رتبته وكالة توظيف يفيد بأنها من مواليد عام 1982، وبناءً عليه تحدد أنها تبلغ من العمر 23 عامًا وليس 17 عامًا في عام 2005.[116]

في 25 مايو 2005 ، بينما كانت ريزانا ترضع الطفل البالغ من العمر خمسة أشهر بالزجاجة حوالي الساعة 12:30 ظهرًا، بدأ الطفل بالاختناق. وبحسب أقوال ريزانا: "عندما كنت أرضع الطفل، لاحظت أن اللبن كان يخرج من فهمه وأنفه ... ولذلك فقد قمت بالنقر على حلقه برفق. وعندما رأيت الطفل يغلق جفونه، ظننت أنه يغفو".[117]

توفي الطفل، لكن لم يُحدد سبب الوفاة لأن الشرطة لم تقم بتشريح الجثة.[118] وقد اتُهمت ريزانا من قبل صاحب العمل بخنق الطفل بعد مشادة مع زوجته، واقتادها إلى مركز شرطة محلي حيث تم القبض عليها.[119]

"اعترفت" ريزانا بقتل الطفل وكررت اعترافها أمام المحكمة.[120] وقد مُنعت من الحصول على تمثيل قانوني أثناء الاستجواب السابق للمحاكمة.[121] وفي جلسة الاستماع التي انعقدت في 3 فبراير 2007، تراجعت ريزانا عن اعترافها وقالت للمحكمة أن الشرطة انتزعت منها هذا الاعتراف بالإكراه.[122] ذلك مع العلم بأنه لم يتم توفير مترجم لريزانا أثناء الحصول منها على الاعتراف.[123] ولم يُسمح لها بأن تقدم إلى المحكمة شهادة ميلادها أو أي دليل آخر على كونها من الأحداث.[124]

بعد الحكم على ريزانا بالإعدام، تم تعيين محامٍ لتمثيلها.[125] قدم المحامي شهادة ميلادها كدليل على أنها كانت قاصرًا ولا ينبغي إعدامها وفقًا لالتزامات السعودية بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وقال أن ريزانا تم تعيينها كخادمة عامة ولم تتلقى أي تدريب على رعاية الأطفال. وقد تُركت وحدها لإرضاع الطفل ولم تعرف كيفية إنقاذه بينما كان يختنق. ولم يُسمح لمحامي ريزانا باستجواب الشخص الذي ترجم الاعتراف.[126]

في 25 أكتوبر 2010، أيدت المحكمة العليا حكم إعدام ريزانا.[127] وفي 6 يناير 2013، التمس رئيس سريلانكا ماهيندا راجاباكسا من الملك عبد الله إيقاف تنفيذ حكم الإعدام حتى يتم التوصل إلى تسوية مع عائلة الطفل.[128] ومع ذلك، فقد تم إعدام ريزانا بقطع الرأس في 9 يناير 2013.[129]

Case study

توتي تورسيلاواتي

ولدت توتي تورسيلاواتي عام 1984 في جاوة الغربية بإندونيسيا.[130] وقد وصلت إلى المملكة العربية السعودية في سبتمبر 2009 للعمل لدى إحدى الأسر في الطائف.[131]

كان رب عمل توتي يعتدي عليها جنسياً بانتظام.[132] وفي مايو 2010، بينما كان يحاول اغتصابها، ضربته توتي بعصا دفاعًا عن نفسها، مما أفضى إلى وفاته. وقد هربت من المنزل في محاولة للفرار، لكن تم العثور عليها من قبل مجموعة من تسعة رجال اغتصبوها جماعيًا. وقد ألقت الشرطة القبض عليها بعد ذلك بأسبوع.[133] وفي يونيو 2011، أُدينت توتي بارتكاب جريمة القتل العمد وحُكم عليها بالإعدام.

في 29 أكتوبر 2018، وبعد أن قضت ثماني سنوات في السجن، تم إعدام توتي بقطع الرأس. جدير بالذكر أنه لم يتم إبلاغ القنصلية الإندونيسية بالتخطيط لإعدامها إلا بعد تنفيذ الإعدام، وذلك على الرغم من جهود الحكومة الإندونيسية لضمان الإخطار القنصلي قبل تنفيذ الحكم.[134] وقد انتقد الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو قرار المملكة العربية السعودية بمواصلة الإعدام وطالب بحماية أفضل للعمال الإندونيسيين في البلاد.[135]

Case study

سيتي زينب بنتي دوهري روبا

كانت سيتي زينب بنت دوهري روبا مواطنة إندونيسية وأم لطفلين تعمل كعاملة منزلية في المملكة العربية السعودية. وبحسب ما ورد، فإنها كانت تعاني من مرض عقلي.[136]

في أكتوبر 1999، تم إلقاء القبض على سيتي زينب بتهمة طعن زوجة صاحب عملها السعودي حتى الموت.[137] وأثناء الاستجواب، ذكرت أنها فعلت ذلك بسبب سوء المعاملة.[138] وقد أُجبرت على توقيع رسالة تفيد بأنها قتلت المرأة عمدًا. لم يتم توفير محامٍ أو مترجم فوري لها أثناء المحاكمة.[139] وفي 8 يناير 2001، حكمت المحكمة على سيتي زينب بالإعدام.[140] ولم يؤخذ مرضها العقلي في الاعتبار عند الحكم عليها.

تم قطع رأس سيتي زينب في 14 أبريل 2015. تأخر تنفيذ حكم الإعدام لمدة 16 عامًا حتى بلغ أصغر طفل للضحية سن الرشد وأصبح بالإمكان طلب العفو منه، لكنه رفض. وتم التأكيد على طلب عائلة الضحية للقصاص.[141]

عرضت الحكومة الإندونيسية دفع دية قدرها 600000 ريال سعودي (160000 دولار أمريكي) للعفو عن سيتي زينب.[142] ومع ذلك، فقد قالت السلطات السعودية أن ورثة الضحية فقط هم من يمكنهم العفو والتنازل عن العقوبة. ولم يتم إبلاغ عائلة سيتي زينب ولا الحكومة الإندونيسية مسبقًا بإعدامها.[143]

هناك اعتراف دولي بخطر الانتهاكات التي قد تصل إلى وتشمل عقوبة الإعدام على العاملات المنزليات المهاجرات في المملكة العربية السعودية. وقد اتخذت بعض الدول خطوات لحماية مواطنيها.

- في عام 2011، فرضت إندونيسيا تعليقًا لإرسال العاملات المنزليات إلى السعودية بعد إعدام عاملة منزلية إندونيسية.[144]
- في عام 2014، ورد أن إندونيسيا دفعت 1.8 مليون دولار أمريكي دية لعائلة صاحب العمل من أجل إنقاذ حياة عاملة منزلية إندونيسية أُدينت بالقتل العمد بعد تعرضها لسوء المعاملة.[145]
- في عام 2015، فرضت إندونيسيا تعليقًا آخر لإرسال عاملات منزليات جديدات إلى الشرق الأوسط.[146]

- في عام 2013، فرضت إثيوبيا حظراً على سفر العاملات المنزليات إلى الخارج، وهو الحظر الذي تم رفعه في عام 2018 بعد إقرار قانون محلي جديد للحماية من سوء المعاملة.[147] كما ورد أن السعودية فرضت في عام 2013 حظرًا على استقدام العاملات من إثيوبيا "إلى حين اكتمال التحقيقات في مقتل أطفال سعوديين على يد بعض الخادمات الإثيوبيات".[148]
- في ديسمبر 2021، أوقفت وزارة العمل الفلبينية إرسال عاملات منزليات فلبينيات للعمل في السعودية.[149]

3-4 إعدام السعوديات

ثماني نساء من بين 31 امرأة تم إعدامهن كن من المواطنات السعوديات. وقد تم إعدام امرأة واحدة بتهمة السحر والشعوذة. والنساء السبع الباقيات تم إعدامهن بتهمة القتل العمد، 6 منهن تم إعدامهن بموجب أحكام بالإعدام الحدود. ومن بين النساء السبع اللواتي تم إعدامهن بتهمة القتل العمد، تم إعدام واحدة لقتل طفلها، و 3 لارتكاب جريمة قتل العمد أثناء السطو، و3 حُكم عليهن بالإعدام لقتل أزواجهن.

على الرغم من أنه لا يُعرف سوى القليل عن النساء السعوديات اللائي أعدمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن التمييز على أساس النوع الاجتماعي متجذر من خلال نظام ولاية الرجل في المملكة العربية السعودية. لا تزال النساء والفتيات بحاجة إلى إذن من أولياء أمورهن الذكور لتقديم شكاوى بشأن العنف الأسري أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. جدير بالذكر أن النساء تواجه التمييز فيما يتعلق بأمور الزواج والميراث والطلاق وحضانة الأطفال. يمكن للرجال رفع دعاوى ضد قريبات تحت وصايتهم بتهمة "العصيان "، مما يترتب عليه إلقاء القبض عليهن وإعادتهن قسريًا إلى منزل ولي الأمر أو السجن.[150]

وقد أظهرت دراسة أُجريت عام 2020 أن معدل الانتشار المحلي لعنف الشريك الحميم ضد المرأة في المملكة العربية السعودية يتراوح من 20% إلى 39٪.[151]

يمتد التمييز الممنهج القائم على النوع الاجتماعي الذي تواجهه النساء والفتيات في المملكة العربية السعودية إلى نظام العدالة الجنائية. ولا يكون هناك تكافؤ في فرص وصول النساء إلى العدالة، بما في ذلك الوصول إلى المحامين، بينما يفتقر أفراد الشرطة والمهنيون القانونيون إلى الخبرة الكافية أو التدريب لدعم النساء في نظام العدالة الجنائية.[152]

3-5 الاستنتاجات

تطبق المملكة العربية السعودية عقوبة الإعدام بطريقة تؤدي إلى تفاقم التمييز القائم على النوع الاجتماعي الموجود مسبقًا، لا سيما ضد النساء من الرعايا الأجانب. وقد أظهرت الحالات التي تم فحصها انتهاكات عديدة للمعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يلي:

- تطبيق عقوبة الإعدام بشكل قائم على التمييز بناءً على الجنسية والنوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي، مما يعد انتهاكًا للمبدأ الأساسي لعدم التمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[153]
- انتهاك الحق في المساواة في المعاملة أمام المحاكم والهيئات القضائية بموجب المادة 5 (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) والمادة 9 من الميثاق العربي.

- الحرمان من التمثيل القانوني و/ أو المترجم، وهو ما يعد انتهاكًا واضحًا للإجراءات القانونية الواجبة في خرق للالتزام بتوفير "محاكمة قانونية تضمن حقوق الدفاع" بموجب المادة 7 من الميثاق العربي، مما يترتب عليه الحرمان بشكل تعسفي من الحق في الحياة.
- إعدام الأشخاص الذين ربما تعرضوا للإتجار بهم، مما يعد انتهاكًا لمبدأ عدم العقاب.[154]

على الرغم من اعتمادها الاقتصادي الكبير على العاملات المنزليات الأجنبيات، إلا أن المملكة العربية السعودية ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.[155]

يجب اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي لمعالجة هذه الانتهاكات وحماية المرأة. ويجب على المملكة أن تلتزم بما يلي:

- التحقيق الفوري وبشكل محايد في الإعدامات التي نفذت على النساء منذ عام 2010 لتحديد انتهاكات القانون المحلي والدولي، وذلك من أجل توفير الإنصاف لأسر الضحايا.
- المراجعة الفورية والنزيهة لقضايا النساء المحكوم عليهن بالإعدام لتحديد جميع الحالات التي حدثت فيها انتهاكات للقانون المحلي أو الدولي بما يؤثر على الإجراءات القانونية الواجبة أو المحاكمة العادلة، وتخفيف الأحكام الصادرة بحق هؤلاء الأفراد.
- الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في جميع قضايا النساء المتهمات بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام، بما في ذلك التطبيق الفوري لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة.

- توفير التدريب بشكل يراعي الفوارق بين الجنسين لجميع المهنيين في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك التدريب لأفراد إنفاذ القانون والمحامين والمدعين العامين والقضاة.
- إلغاء نظامي الكفالة والولاية وحماية المرأة من الاتجار بالبشر والاستغلال والاعتداء.
- تسهيل المساعدة القنصلية للأجنبيات المتهمات بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام.

الجزء 4

إعدام الرعايا الأجانب

4-1 مقدمة

تحتل المملكة العربية السعودية المركز الثالث عالميًا من حيث عدد المهاجرين.[156] واعتبارًا من عام 2021، كان هناك ما يقرب من 6 ملايين عامل مهاجر[157] يقيمون في المملكة العربية السعودية.[158] يعمل العديد من هؤلاء الأفراد في المملكة العربية السعودية ويرسلون الأموال إلى أوطانهم.[159]

ينظم نظام الكفالة العلاقة بين العمال المهاجرين وأصحاب العمل في المملكة العربية السعودية. وهو يربط تصاريح العمل بكفيل واحد، يحتاج العامل إلى إذنه بشكل عام حتى يمكنه التنقل بين الوظائف أو دخول البلاد أو مغادرتها.[160] وقد أبلغ العديد من العمال المهاجرين عن احتجاز جوازات سفرهم وإجبارهم على العمل لساعات زائدة بأجر منخفض أو بدون أجر.[161] وعلى الرغم من إدخال إصلاحات على نظام العمل في مارس 2021،

لكنها تنطبق فقط على بعض العمال.[162] وتستثني تدابير الحماية التي يكفلها قانون العمل في المملكة العربية السعودية العاملات المنزليات.[163]

يكون الرعايا الأجانب عرضة بشكل خاص لانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة في سياق عقوبة الإعدام. ويمنح القانون الدولي الرعايا الأجانب الذين يواجهون عقوبة الإعدام حقوقًا معززة في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة،[164]

مع الاعتراف بمجموعة العوائق التي يواجهونها في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك العوائق المتعلقة باللغة والفهم المحدود للاتفاقيات القانونية في البلد الذي يتم احتجازهم فيه ومحدودية الوسائل المالية.[165] وقد أثارت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري مخاوفها من أن عدد غير متناسب من الرعايا الأجانب يواجهون عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.[166]

على الرغم من الحماية الدولية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أنه تم إعدام رعايا أجانب بشكل غير متناسب في المملكة العربية السعودية على جرائم معينة. وخلال الفترة من 2010 إلى 2021، أعدمت المملكة العربية السعودية 490 شخص من الرعايا الأجانب.

إجمالي عدد الرعايا الأجانب الذين تم إعدامهم, 2010-2021

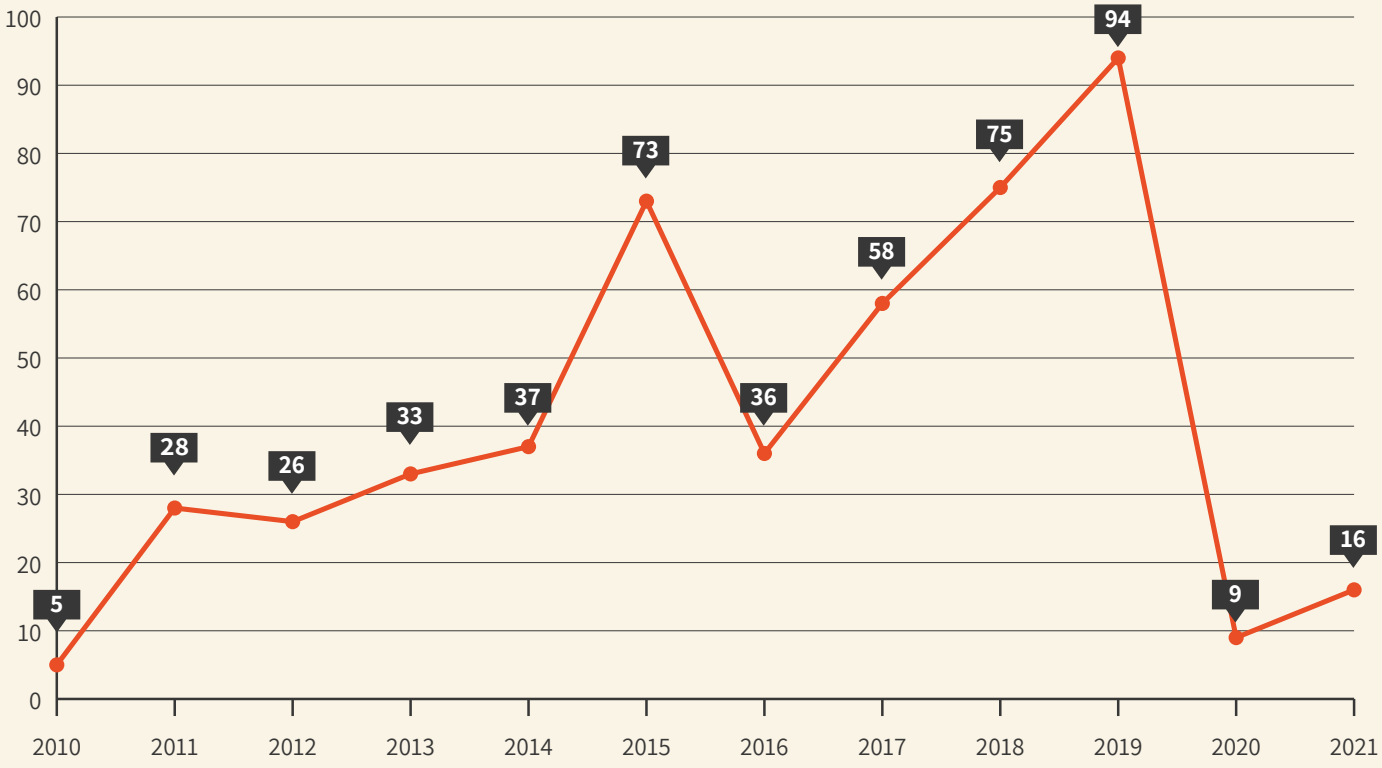

4-2 التمثيل الزائد للرعايا الأجانب

عند تصنيف إجمالي عدد الأفراد الذين تم إعدامهم في الفترة من 2010 إلى 2021 حسب الجنسية، فإن بعض الجنسيات الأجنبية تمثل نسبة أكبر من إجمالي عدد الإعدامات بالمقارنة مع نسبتها من إجمالي عدد السكان.[167] ومن بين الرعايا الأجانب البالغ عددهم 490 فرد الذين تم إعدامهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- 164 من الجنسية الباكستانية
- 92 من الجنسية اليمنية
- 58 من الجنسية السورية
- 26 من الجنسية المصرية
- 25 من الجنسية الأردنية
- 17 من الجنسية النيجيرية
- 16 من الجنسية البنغلاديشية
- 15 من الجنسية الإثيوبية
- 14 من الجنسية التشادية

شكَّل الرعايا الأجانب ٪39 من إجمالي الإعدامات، وهي نسبة أكبر بقليل من نسبة الرعايا الأجانب إلى العدد الإجمالي لسكان المملكة العربية السعودية (36%)[168]. ومع ذلك، كانت بعض الجنسيات ممثلة تمثيلا زائدا بين أولئك الذين تم إعدامهم بالمقارنة مع تمثيلهم النسبي في عدد سكان المملكة العربية السعودية. هؤلاء هم الرعايا اليمنيين والأردنيين والباكستانيين.

- يشكل المواطنون اليمنيون 2.87% من سكان المملكة العربية السعودية، ولكن 7.41% من الأفراد الذين تم إعدامهم.
- يشكل المواطنون الأردنيون 0.8% من سكان المملكة العربية السعودية، ولكن 2% من الأفراد الذين تم إعدامهم.
- يشكل المواطنون الباكستانيون 5% من سكان المملكة العربية السعودية، ولكن 13.19% من الأفراد الذين تم إعدامهم.

3-4 إعدام الرعايا الأجانب المتهمين في جرائم مخدرات

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ما مجموعه 386 حالة إعدام لجرائم متعلقة بالمخدرات (انظر الجزء 5: الإعدام لغير جرائم القتل، أدناه). 102 (٪26) منهم كانوا من المواطنين السعوديين. و284 (٪74) منهم كانوا من الرعايا الأجانب، بما في ذلك 137 مواطن باكستاني (ما يمثل ٪35 من إجمالي الإعدامات في جرائم المخدرات و ٪47 من جميع الأجانب الذين تم إعدامهم في جرائم مخدرات). وهكذا، فإن عدد الرعايا الأجانب الذين أعدمتهم المملكة العربية السعودية في جرائم المخدرات أكثر بثلاث مرات من المواطنين السعوديين، وذلك على الرغم من أن الرعايا الأجانب يشكلون ٪36 فقط من السكان.[169]

إعدامات الرعايا الأجانب كنسبة من الإعدامات في جرائم المخدرات، 2010-2021

تميل عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية إلى التأثير على ناقلو المخدرات الأجانب وليس على أباطرة المخدرات. والرعايا الأجانب الذين يتم إعدامهم لارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات هم في كثير من الأحيان أفراد ضعفاء من خلفيات فقيرة تم الاتجار بهم أو إكراههم أو تهديدهم أو خداعهم من قبل المنظمات الإجرامية لتهريب المخدرات،[170] الجريمة التي عقوبتها الإعدام بموجب القانون.[171] تصف المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) ذلك بأنه "نظام عودي للإعدامات ضد مهربي المخدرات الذين يفترض أن يكونوا عمال أجانب".

"تعترض الوكالات السعودية المهربين وتقوم الحكومة السعودية بإعدامهم، دون محاولة تفكيك المنظمة الإجرامية المسؤولة في النهاية عن شحنة المخدرات، مما يخلق ظروفًا قد تجبر فيها المنظمة الإجرامية عمالاً أجانب جدد على القيام بالعمل المادي لتهريب المخدرات بينما يكونون هم أنفسهم أقل عرضة للمخاطر. ... تستمر الدائرة إلى ما لا نهاية، وتتم التضحية بالعمال الأجانب الفقراء دون غيرهم".[172]

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبين أن ما لا يقل عن 40 من 137 باكستاني أُعدموا في جرائم مخدرات كانوا مبتلعين لكميات كبيرة من المخدرات أو تم إخفاءها في أجسامهم، مما يشير إلى أنهم كانوا على الأرجح ناقلو مخدرات منخفضي المستوى أو ضحايا للاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر. على النقيض من ذلك، فهناك مواطن سعودي واحد فقط تم إعدامه في جرائم مخدرات باعتباره المنظم

لشبكة دولية لتهريب المخدرات.

على الرغم من مطالبة هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) عبر حسابها على تويتر باللغة الإنجليزية في يناير 2021 بإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام في جرائم المخدرات [173] (انظر المزيد من المعلومات في الجزء 5 أ أدناه)، لكن لا يزال الرعايا الأجانب عرضة لخطر الإعدام بسبب جرائم المخدرات.

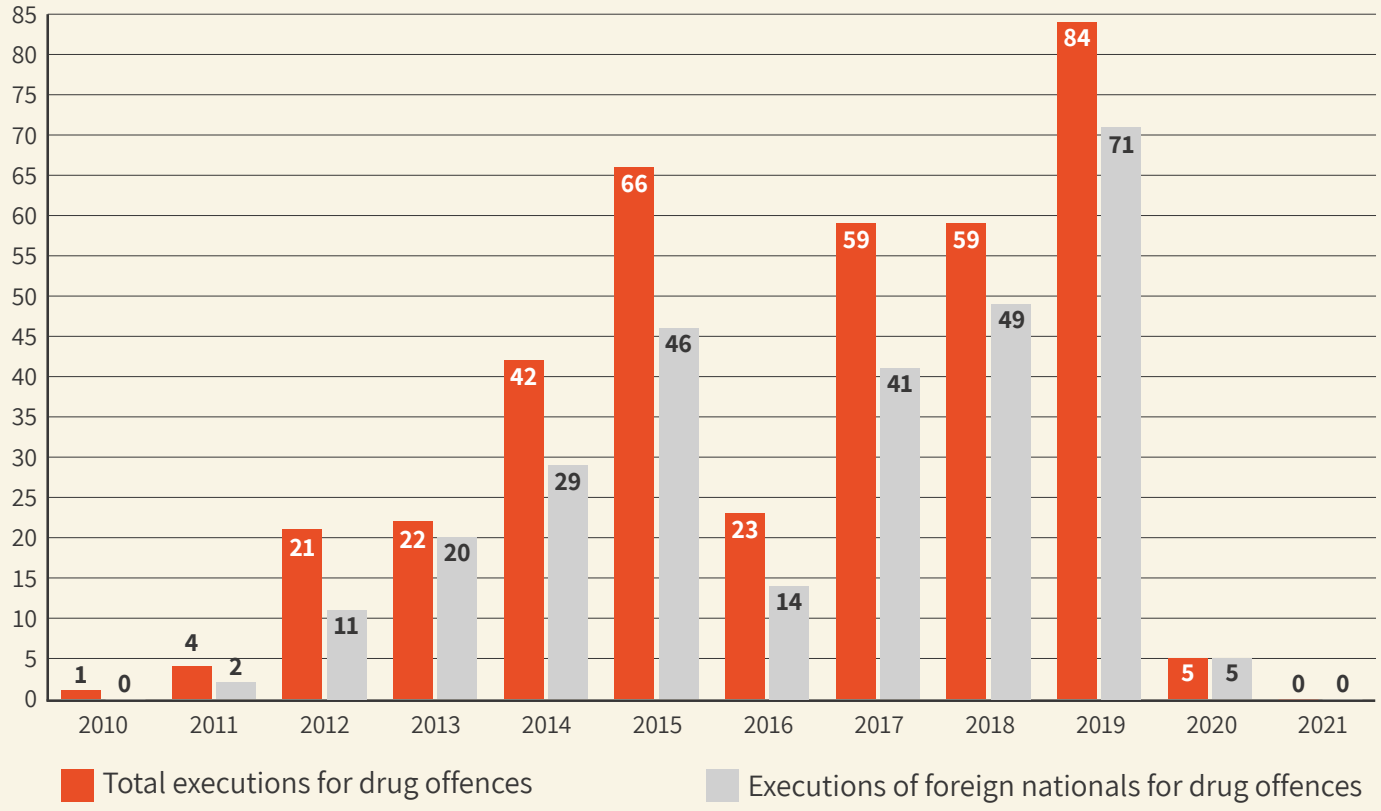

4-4 التمييز والإجراءات القانونية الواجبة وانتهاكات المحاكمة العادلة

بالإضافة إلى الانتهاكات الممنهجة بحق المحتجزين في المملكة العربية السعودية بشكل عام، لكن يواجه الرعايا الأجانب بشكل خاص التمييز في نظام العدالة الجنائية. حددت ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) أن الرعايا الأجانب المعرضين لخطر عقوبة الإعدام حُرموا في كثير من الأحيان من الحصول على الترجمة الفورية والتمثيل القانوني والمساعدة القنصلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن عدم احترام هذه الحقوق في سياق عقوبة الإعدام سيجعل أي عملية إعدام انتهاكًا للحق في الحياة.[174]

على سبيل المثال، في 7 حالات لمواطنين باكستانيين يواجهون عقوبة الإعدام في جرائم مخدرات في المملكة العربية السعودية، وجد أربعة مقررون خاصون للأمم المتحدة ما يلي:[175]

- جميع الأشخاص السبعة تم حرمانهم من الوصول إلى مترجمين فوريين.
- جميع الأشخاص السبعة تم حرمانهم من الوصول إلى محام.
- جميع الأشخاص السبعة تم حرمانهم من الحق في الحصول على المساعدة القنصلية.
- جميع الأشخاص السبعة كان لديهم مزاعم موثوقة بأنهم كانوا ضحايا للاتجار بالبشر أو الاستغلال، ولم يتم التحقيق معهم مطلقًا من قبل سلطات القبض أو المقاضاة في المملكة العربية السعودية.

1-4-4 نقص الوصول إلى الترجمة الفورية

يعد الحق في الحصول على مترجم فوري أثناء المحاكمات التي عقوبتها الإعدام أمرًا حاسمًا لدعم النطاق الكامل لحقوق المحاكمة العادلة. وعلى الرغم من أن قانون الإجراءات الجنائية السعودي يكرس الحق في الاستعانة بمترجم فوري أثناء المحاكمة،[176] إلا أنه لا يضمن بشكل كامل الحق في الحصول على مترجم فوري في جميع مراحل الإجراءات القانونية بما في ذلك عند إلقاء القبض على المتهمين وفي مرحلة التحقيق عندما يكونون في أمس الحاجة إلى المساعدة. يتضح من خبرة ريبريف والمنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ESOHR) أنه يتم إجبار بعض المتهمين الأجانب الذين لا يجيدون اللغة العربية أو يتحدثونها قليلاً على الخضوع للمحاكمة مع القليل من الترجمة الفورية أو بدونها على الإطلاق. وبدون مترجم فوري، لن يتمكن الرعايا الأجانب الذين لا يجيدون اللغة المحلية من التواصل مع محاميهم أو فهم طبيعة التهم الموجهة إليهم أو المشاركة بشكل كامل في دفاعهم أو فهم الأدلة المقدمة ضدهم في المحاكمة.

2-4-4 نقص الوصول إلى التمثيل القانوني

يمنح القانون المحلي السعودي للمتهم أو المدعى عليه الحق في التمثيل القانوني.[177] لكن من الناحية العملية، فغالبًا ما لا يتمكن المتهمين من الحصول على تمثيل قانوني في أي مرحلة من مراحل التقاضي.

تحرص سلطات القبض السعودية على احتجاز المتهمين بمعزل عن العالم الخارجي، ولا تمنحهم أي فرصة للتواصل مع محام. وقد أكد البرلمان الأوروبي في يوليو 2021 على ما يلي:

"عادة ما تضع السلطات السعودية الأفراد المقبوض عليهم رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي حيث يُحرمون من الاتصال بالعالم الخارجي ... ويحتجز أغلب الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي لفترات تتراوح من عدة أيام إلى سنوات".[178]

أثناء الاحتجاز، يعكف الضباط بانتظام على تعذيب المتهمين للاعتراف بجرائم لم يرتكبوها.[179]

ليس هناك آلية قوية داخل نظام العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية لضمان تزويد المدعى عليهم بالتمثيل القانوني. قد يفتقر بعض الرعايا الأجانب إلى الموارد المالية اللازمة للتمثيل القانوني في قضاياهم. وكثيرًا ما "يُتركون للتنقل في نظام عدالة جنائية غير مألوف بمفردهم، وبلا محامين في الغالب".[180]

3-4-4 نقص الوصول إلى المساعدة القنصلية

في أغسطس 2019، أكد المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفيًا على أن الإخطار والمساعدة القنصلية في القضايا المرفوعة ضد الرعايا الأجانب، لا سيما عندما يكون هناك مخاطر للحكم بالإعدام، تمثلان الحد الأدنى لضمان محاكمة عادلة.[181] كما ذكر أن "الحصول على المساعدة القنصلية هو حق من حقوق الإنسان، وعدم إخطار المحتجزين الأجانب بحقهم في المساعدة القنصلية يعد انتهاكًا بالتزامات الدولة المحتجِزة بموجب حقوق الإنسان الدولية".[182]

نادرًا ما تقوم سلطات القبض السعودية بإبلاغ المسؤولين القنصليين باحتجاز رعايا أجانب.[183] وبالتالي تتم عرقلة مساعي المسؤولين القنصليين لاتخاذ خطوات من شأنها أن تضمن حقوق المحاكمة العادلة لمواطنيهم.[184]

إن العدد غير المتناسب من الرعايا الأجانب الذين تم إعدامهم يدعم مخاوف موثقة جيدًا من أن الرعايا الأجانب، ولا سيما العمال المهاجرين، يواجهون تمييزًا منهجيًا داخل نظام العدالة الجنائية.[185] في عام 2018، قابلت هيومن رايتس ووتش 12 باكستانيًا قيد المحاكمة في المملكة العربية السعودية و 7 أفراد من عائلات 9 متهمين آخرين، وقد توصلت إلى ما يلي:[186]

- قال تسعة من المتهمين الإحدى والعشرين أن مسؤولي المحكمة ضغطوا عليهم لتوقيع اتفاقات أو وثائق دون منحهم فرصة لقراءتها أو فهمها.
- واحد فقط من المتهمين الإحدى والعشرين كان لديه محامي دفاع. وهذا المتهم هو الوحيد الذي كان بحوزته وثائق المحكمة الخاصة به.

◄ أربعة من المتهمين قالوا أن المترجمين المعينين من قبل المحكمة تعمدوا في بعض الأحيان إساءة ترجمة أقوالهم إلى القضاة.[187]

Case study

حسين أبو الخير

في 18 مايو 2014، اعتقلت قوة الحدود السعودية حسين أبو الخير، الأردني من أصل فلسطيني، أثناء عبوره الحدود من الأردن إلى المملكة العربية السعودية. واتهموه بحيازة حبوب مخدرة زعموا أنهم عثروا عليها في سيارته. وقد أنكر أي علم له بالمخدرات.[188] ولم تبلغه السلطات بحقوقه ولم تسمح له بتعيين محامٍ.

قضى حسين 12 يومًا من بعد إلقاء القبض عليه محجوزًا بمعزل عن العالم الخارجي وتعرض للتعذيب من قبل سلطات مكافحة المخدرات السعودية. لقد قاموا بتعليقه من قدميه ورأسه لأسفل وضربوه على بطنه ورأسه وقدميه ويديه ووجهه، وسبوه وعرضوه لمعاملة مهينة. وبعد 12 يومًا، وقع حسين على وثيقة اعتراف.[189] وهو لا يزال يعاني حتى يومنًا هذا من آلام في ساقيه، ونقص في الوزن، وآلام في المعدة، وتدهور في صحته الجسدية والعقلية.[190]

في 27 يناير 2015، أدانت محكمة الجنايات في تبوك حسين بتهريب المخدرات وحكمت عليه بالإعدام. لقد استندوا في حكمهم على اعترافه المشوب بالتعذيب رغم إخبار حسين للقاضي بتراجعه عن هذا الاعتراف.[191]

في سبتمبر 2019، أبلغت وزارة الخارجية الأردنية عائلة حسين أن مجلس القضاء الأعلى رفض استئنافه، وأنه لا يحق له الطعن في حكم الإعدام الصادر بحقه.[192] ذلك مع العلم بأنه لم يُسمح لحسين بالحصول على تمثيل قانوني في أي مرحلة من مراحل التقاضي، ولم يتم التحقيق في مزاعمه بالتعرض للتعذيب. وهو لا يزال قيد الاحتجاز وعرضة لخطر الإعدام الوشيك.[193]

4-5 الاستنتاجات

تنتهك معاملة المملكة العربية السعودية للمواطنين الأجانب في تطبيقها لعقوبة الإعدام العديد من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يلي:

- تطبيق عقوبة الإعدام بشكل قائم على التمييز بناءً على الجنسية والوضع الاجتماعي والاقتصادي، مما يعد انتهاكًا للمبدأ الأساسي لعدم التمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[194]
- انتهاك الحق في المساواة في المعاملة أمام المحاكم والهيئات القضائية بموجب المادة 5 (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) والمادة 9 من الميثاق العربي.
- إعدام رعايا أجانب على جرائم (بما في ذلك جرائم المخدرات) لا ترقى إلى "أشد الجرائم خطورة"،[195] وذلك المخالفة للمادة 6 من الميثاق العربي.
- عدم إخطار القنصليات بانتظام باحتجاز رعاياهم، بما يتعارض مع المادة 42 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية [196] ويؤدي إلى انتهاك تعسفي للحق في الحياة.
- الحرمان بانتظام من التمثيل القانوني و/ أو المترجم، وهو ما يعد انتهاكًا للالتزام بتوفير "محاكمة قانونية تضمن حقوق الدفاع" بموجب المادة 7 من الميثاق العربي، مما يترتب عليه الحرمان بشكل تعسفي من الحق في الحياة.

ويجب على المملكة أن تلتزم بما يلي:

- إلغاء عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات.
- تخفيف جميع أحكام الإعدام الحالية في جرائم المخدرات.
- التحقيق الفوري وبشكل محايد في الإعدامات التي نفذت على الرعايا الأجانب منذ عام 2010 لتحديد انتهاكات القانون المحلي والدولي، وذلك من أجل توفير الإنصاف لأسر الضحايا.
- المراجعة الفورية والنزيهة لقضايا الرعايا الأجانب المحكوم عليهم بالإعدام لتحديد جميع الحالات التي حدثت فيها انتهاكات للقانون المحلي أو الدولي بما يؤثر على الإجراءات القانونية الواجبة أو المحاكمة العادلة، وتخفيف الأحكام الصادرة بحق هؤلاء الأفراد.
- الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في جميع قضايا الرعايا الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام، بما في ذلك التطبيق الفوري لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة.
- إلغاء نظام الكفالة ووضع إطار قانوني عادل ينظم توظيف العمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية.
- تسهيل المساعدة القنصلية للرعايا الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام.
- التحقيق في جميع المزاعم المتعلقة بتعرض الرعايا الأجانب للتعذيب وإساءة المعاملة وإخضاع هذه المزاعم للملاحقة القضائية.
- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

الجزء 5

الإعدام لغير جرائم القتل

5-1 مقدمة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك 542 حالة إعدام لغير جرائم القتل (43٪ من جميع الإعدامات) في كل من المحكمة الجنائية العامة، المختصة بالنظر في الجرائم العادية، والمحكمة الجنائية المتخصصة ("SCC")، المختصة بقضايا "أمن الدولة" و"الإرهاب".

أشار ولي العهد ومسؤوليه مرارًا وتكرارًا إلى الجمهور الدولي بأن المملكة العربية السعودية تعتزم إلغاء عقوبة الإعدام لغير جرائم القتل مستقبلاً، لا سيما فيما يتعلق بجرائم المخدرات. وفي مقابلة مع مجلة تايم في 5 أبريل 2018، أشار ولي العهد إلى أن المملكة العربية السعودية تعمل على استبدال الإعدام بالسجن المؤبد في بعض الحالات:

"حاولنا تخفيف [عقوبة الإعدام] إلى الحد الأدنى، لذلك فإن لدينا قوانين واضحة يمكننا تغييرها، مثل إذا قتل شخص ما شخصًا آخر، فيجب إعدامه بموجب قوانيننا. لكن يمكننا في القليل من الحالات تغيير الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد. ... لذلك نحن نعمل منذ عامين من خلال الحكومة وكذلك البرلمان السعودي لبناء قوانين جديدة في هذا المجال. ونعتقد أن الأمر سيستغرق عامًا واحدًا، وربما أكثر قليلاً، للانتهاء من ذلك".[197]

في أغسطس 2020، صرح مسؤول سعودي لم يكشف عن هويته لصحيفة واشنطن بوست بأنه من "المتوقع قريبًا جدًا" صدور قرار بإلغاء عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات.[198]

في يناير 2021، أصدرت هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC) بيانًا على حسابها باللغة الإنجليزية على تويتر زعمت فيه أن الانخفاض في العدد الإجمالي لحالات الإعدام في عام 2020 يرجع إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام في جرائم المخدرات.[199]

ومع ذلك، لم يصدر أي قرار رسمي بهذا الإيقاف. ولم يرد أي ذكر لتغيير في السياسة على المواقع الرسمية لوزارة الداخلية أو وزارة العدل أو وكالة الأنباء السعودية، ولم يقر ولي العهد تغريدة هيئة حقوق الإنسان السعودية (SHRC). كما لم يتم تخفيف الأحكام أو إطلاق سراح المحكوم عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات. ذلك مع العلم بأن المملكة العربية السعودية استأنفت إصدار أحكام الإعدام في جرائم المخدرات دون سابق إنذار في نوفمبر 2022، مما أسفر عن مقتل 20 شخصًا في أقل من شهر

صرح ولي العهد في مقابلة أُجريت معه في 3 مارس 2022 قائلاً:

"فيما يخص عقوبة الإعدام، فنحن نعمل على التخلص منها كليًا باستثناء فيما يتعلق بفئة واحدة [أي قصاص]، وهذه الفئة مذكورة في القرآن ولا

تكشف البيانات المتعلقة بالإعدامات لغير جرائم القتل عن ما يلي:

يمكننا فعل شيء حيالها حتى لو أردنا ذلك. ... هذا هو ما نناقشه ونحاول تنفيذه في السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة".[200]

بعد تسعة أيام، نفذت المملكة العربية السعودية أكبر عملية إعدام جماعي في تاريخها، عندما تم إعدام 81 شخصًا في يوم واحد (جميعهم تم الحكم عليهم من قبل المحكمة الجنائية المتخصصة). 23 فقط من الواحد وثمانين رجلاً الذين تم إعدامهم كانوا متهمين بارتكاب جرائم قتل.

عدد الإعدامات لجرائم القتل في مقابل غير جرائم القتل, 2010-2021

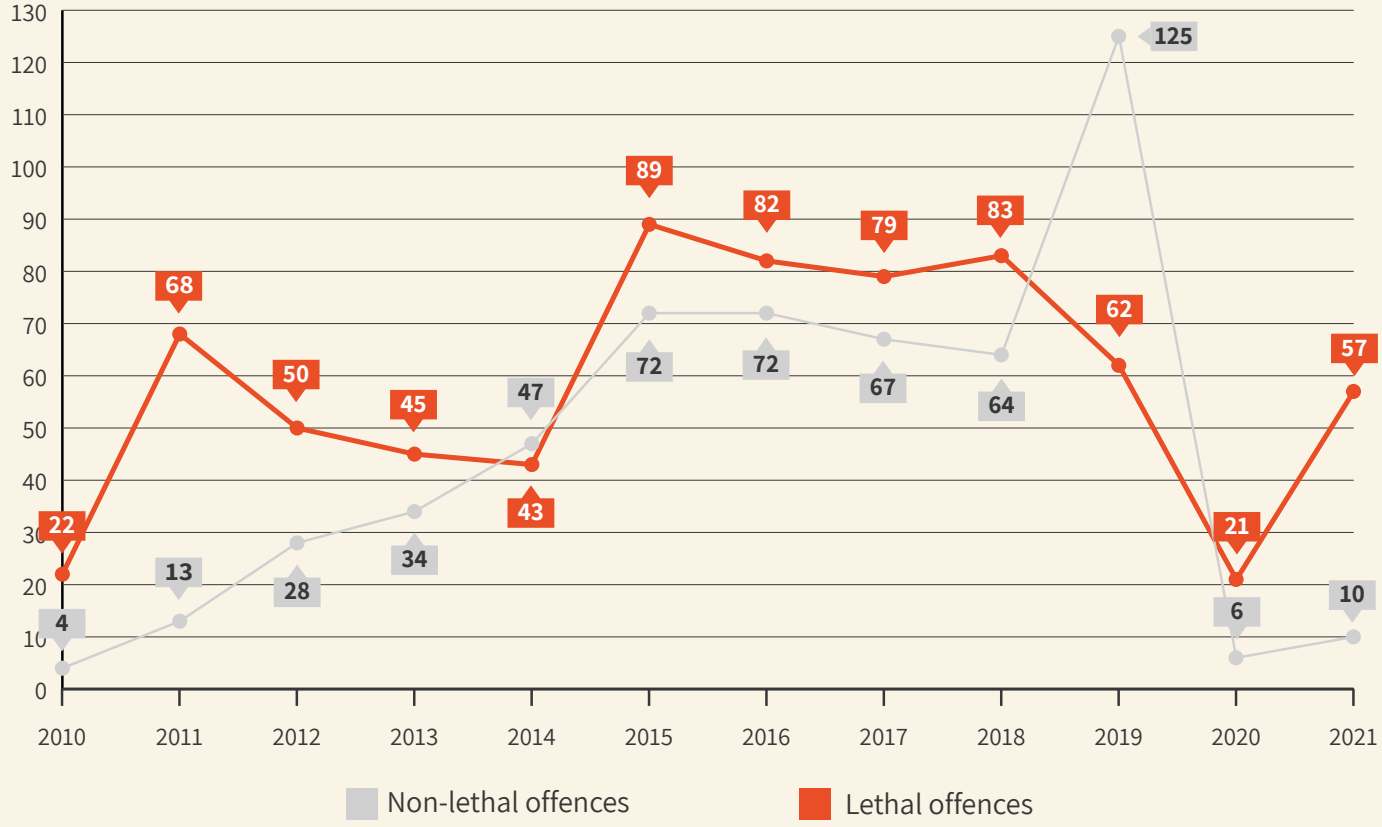

تكشف البيانات المتعلقة بالإعدامات لغير جرائم القتل عن ما

- نسبة عالية من الإعدامات لغير جرائم القتل، أي تلك التي لا تندرج تحت "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي
- نسبة عالية من الإعدامات تتعلق بجرائم المخدرات
- عدد كبير من الإعدامات ينشأ عن التقاضي في المحكمة الجنائية المتخصصة، بما في ذلك تلك التي تنطوي على ممارسة الحقوق الأساسية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

5-2 الإعدامات للجرائم التي لا تندرج تحت "أشد الجرائم خطورة"

شكلت الإعدامات في الجرائم التي لا تتجاوز عتبة "أشد الجرائم خطورة" 43٪ من جميع الإعدامات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام 2019، تجاوزت الإعدامات لغير جرائم القتل تلك المتعلقة بجرائم القتل لأول مرة منذ تسع سنوات، وهو ما يمثل 66٪ من جميع الإعدامات في ذلك العام (125 من 187 حالة إعدام). واعتبارًا من ديسمبر 2022، تم تنفيذ 90 حالة إعدام لغير جرائم القتل في عام 2022.

صدقت المملكة العربية السعودية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي يطالب الدول التي لا تزال تحتفظ بعقوبة الإعدام بقصر تطبيقها على "أشد الجرائم خطورة".[201] ومن تعريفها، فإن الجرائم الأخرى غير جرائم القتل لا تستوفي عتبة "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي.[202] وطبقًا لهيئات حقوق الإنسان الدولية، فإن مصطلح "أشد الجرائم خطورة" يجب أن "يُقرأ على نحو مقيِّد ولا يتعلق إلا بالجرائم الشديدة الخطورة التي تنطوي على القتل العمد".[203] وقد أوضحت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن "الجرائم التي لا تؤدي بشكل مباشر ومتعمد إلى الموت ... على الرغم من خطورة طبيعتها، لا يمكن أن تكون أساسًا ... لفرض عقوبة الإعدام".[204] وأي إعدام لمثل هذه الجرائم سيكون بمثابة حرمان تعسفي من الحياة.

تضمنت الجرائم الأخرى غير جرائم القتل التي أفضت إلى الإعدام بين عامي 2010 و2021 في كل من المحكمة الجنائية العامة والمحكمة الجنائية المتخصصة ما يلي:

- جرائم المخدرات
- التحريض أو الخيانة أو غيرها من جرائم أمن الدولة
- الجرائم الجنسية
- إدارة أو الانتماء إلى منظمة محظورة أو مجموعة إجرامية منظمة
- الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص التي لا تُفضي إلى الوفاة، مثل الاختطاف أو الاحتجاز غير القانوني مع الاعتداء أو السرقة أو السطو
- السحر والشعوذة
- الزنا

لا تستوفي أي من هذه الجرائم عتبة "أشد الجرائم خطورة" ولا يمكن أن تخضع لعقوبة الإعدام وفقًا للقانون الدولي. بناءً عليه، فإن جميع حالات الإعدام لغير جرائم القتل البالغ عددها 542 حالة والتي نُفذت بين عامي 2010 و2021 تعد انتهاكًا للحق في الحياة.

جدير بالذكر أنه لم يتم تدوين أي من هذه الجرائم أو العقوبات المترتبة عليها في المملكة العربية السعودية، باستثناء جرائم المخدرات وبعض جرائم أمن الدولة.[205] وقد جائت الغالبية العظمى من الإعدامات لغير جرائم القتل بناءً على أحكام بالإعدام تعزيرية (94٪، أو 513 من 542). ونسبة الـ 6% المتبقية من الإعدامات كانت بناءً على أحكام بالإعدام الحدود (29 من 542).

تعزز هذه النتائج المخاوف من استخدام أحكام الإعدام التعزيرية بشكل غير متناسب من قبل المملكة العربية السعودية في غياب قانون عقوبات مدون أو مبادئ لإصدار الأحكام. وقد أكدت هيئات الأمم

المتحدة أنه وفقًا لمبدأ "لا عقوبة بدون قانون" المنصوص عليه في المادة 11 (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،[206] فإن فرض أحكام الإعدام التعزيرية على جرائم غير مدونة يضفي صفة التعسفية على كل من الاحتجاز [207] وعقوبة الإعدام [208].

خلال الفترة من 2010 إلى 2021، شكلت أحكام الإعدام التعزيرية النسبة الأكبر من أحكام الإعدام التي أدت إلى إعدامات (581 من 1243 أو 47٪). ومن بين 581 حكم بالإعدام تقديري، كان 513 (88٪) منها لجرائم أخرى غير جرائم القتل.

توصلت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز التعسفي إلى أن تطبيق المملكة العربية السعودية للعقوبة التعزيرية في القضايا التي عقوبتها الإعدام يعد أمرًا تعسفيًا، وله "أثر مفزع" على ممارسة الحقوق الأساسية، ويجب حظره بشكل صارم من خلال التدوين وقصر عقوبة الإعدام على "أشد الجرائم خطورة".[209]

3-5 الإعدامات في جرائم المخدرات

تم تنفيذ 386 حكم إعدام لجرائم متعلقة بالمخدرات في الفترة المشمولة بالتقرير (71٪ من جميع الجرائم الأخرى غير جرائم القتل). وقد كانت جميعها مرتبطة بغير جرائم القتل؛ حالة واحدة بموجب حكم بالإعدام إلزامي، والباقي (أكثر من 99 ٪) بموجب أحكام بالإعدام تعزيرية. 284 (74٪) من الأفراد الذين أعدموا في جرائم متعلقة بالمخدرات كانوا من الرعايا الأجانب (انظر المزيد في الجزء 3: إعدام الرعايا الأجانب, أعلاه).

الإعدامات لغير جرائم القتل بناءً على أحكام من المحكمة الجنائية العامة، 2010-2021

الإعلان عن الوقف الاختياري المزعوم لعمليات الإعدام على المخدرات فقط، عبر صفحة تويتر باللغة الإنجليزية الخاصة بهيئة حقوق الإنسان الرسمية، يشير إلى أن الهدف من ذلك هو تحسين سمعة المملكة العربية السعودية على المستوى الدولي. أكد ذلك، الاستئناف المفاجئ والعنيف لعمليات الإعدام المتعلقة بالمخدرات في نوفمبر 2022 دون أي تبرير، وبيّن أن الوقف الاختياري المزعوم تحريف آخر.

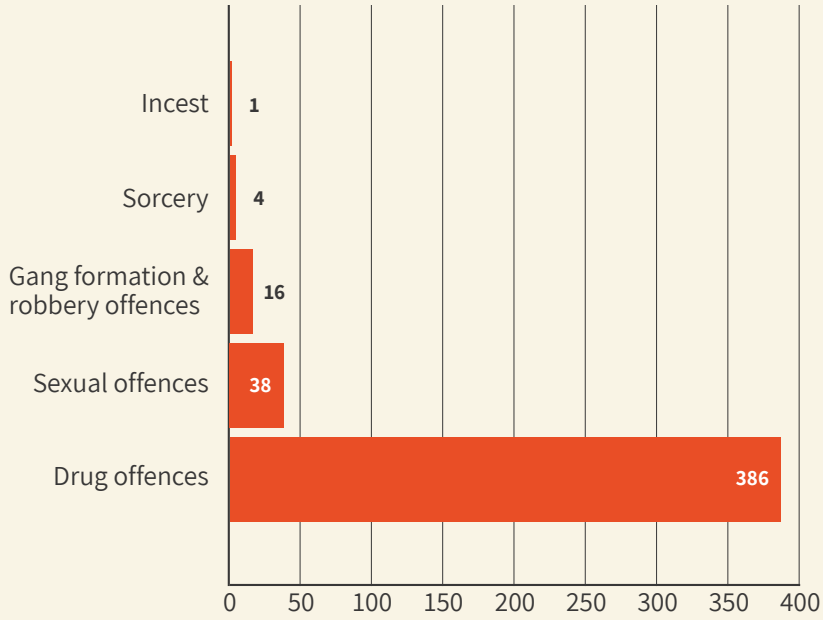

الإعدامات للجرائم المتعلقة بالمخدرات, 2010-2021

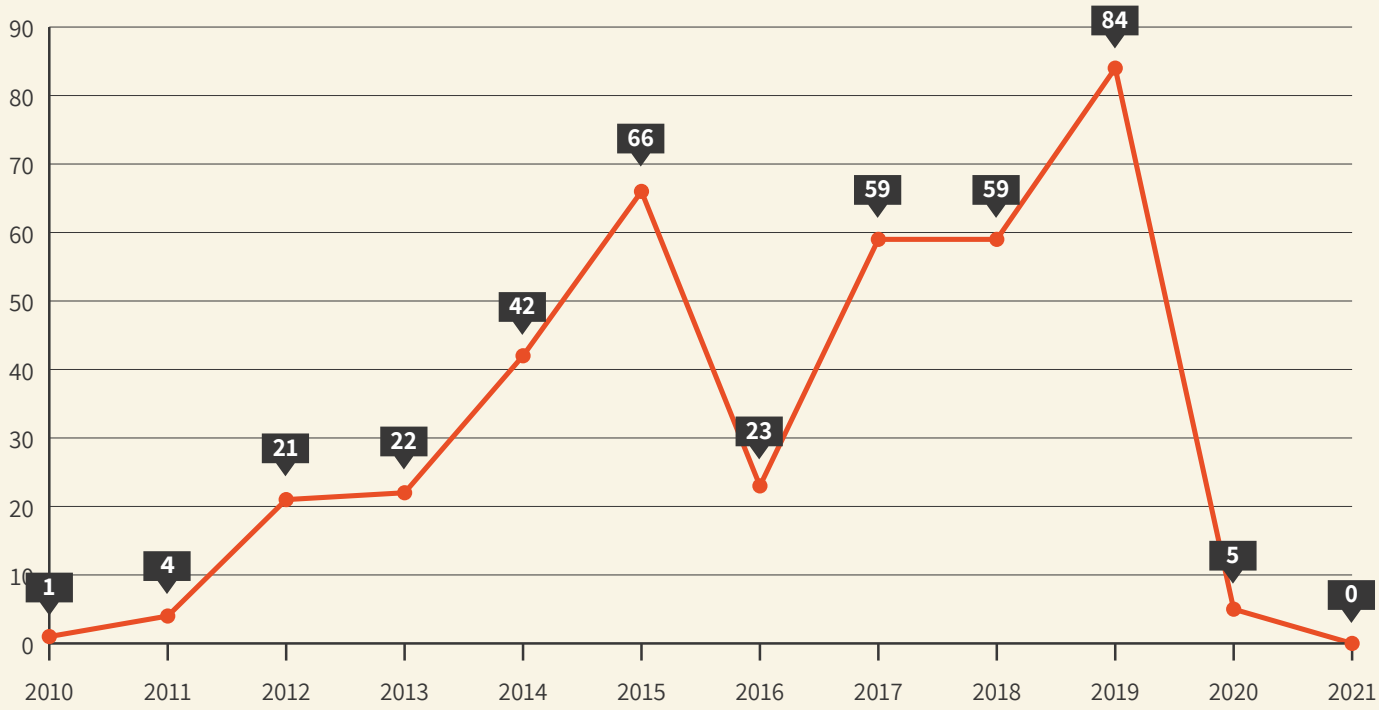

4-5 الإعدامات لممارسة الحقوق الأساسية

تتولى المحكمة الجنائية المتخصصة، التي تأسست عام 2008، محاكمة الأفراد على ما يسمى بجرائم "الإرهاب" و"أمن الدولة"، وتنتهك بانتظام حقوق الإنسان. يشمل ذلك الاعتماد على الاعترافات المنتزعة بالتعذيب واستهداف النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.[210]

تعرضت المملكة العربية السعودية لانتقادات واسعة على إساءة استخدامها للمحكمة الجنائية المتخصصة وتشريعات مكافحة الإرهاب كأدوات لقمع أي شخص يُعتقد أنه ينتقد النظام الملكي الحاكم، بما في ذلك الملك وولي العهد. وفي عام 2018، خلص المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب، بعد زيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية، إلى أن تدابير مكافحة الإرهاب "يُساء استخدامها لخنق المعارضة السياسية وقمع المعارضة وإسكات دعوات المنتقدين السلميين المطالبة بالإصلاح"[211] وأن "هناك نقص شبه كامل في الشفافية فيما يتعلق بالمحاكمات المحلية في تهم الإرهاب".212

طبقًا للمادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تلتزم المملكة العربية السعودية بضمان "الحق في المعلومات وحرية الرأي والتعبير، فضلاً عن الحق في ... نقل المعلومات والأفكار عبر أي وسط، بغض النظر عن الحدود الجغرافية".[213] وقد أوضحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه:

"لا يجوز بأي حال من الأحوال تطبيق عقوبة الإعدام كعقوبة على أي سلوك ينتهك تجريمه في حد ذاته [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]، بما في ذلك ... تشكيل جماعات سياسية معارضة أو الإساءة إلى رئيس الدولة".[214]

يشمل ذلك المشاركة في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية، وينطبق على القضايا المتعلقة بممارسة حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ 103 عملية إعدام بناءً على محاكمات في المحكمة الجنائية المتخصصة. زاد عدد الأشخاص الذين تم إعدامهم بعد إدانتهم في المحكمة الجنائية المتخصصة بشكل كبير بعد عام 2015 عندما اعتلى الملك سلمان العرش.[215] ولم يتم تسجيل أي إعدامات بموجب أحكام بالإعدام صادرة عن المحكمة الجنائية المتخصصة بين عامي 2010 و2014. لكن تم تحديد حالتين للإعدام بناءً على أحكام صادرة عن المحكمة الجنائية المتخصصة في عام 2015، كلاهما لارتكاب جرائم قتل عمد من خلال عمل إرهابي. ومع ذلك، خلال الفترة من 2016 إلى 2021، تم إعدام 101 فرد بعد إدانتهم من قبل المحكمة الجنائية المتخصصة. و5 فقط ممن نفذ فيهم حكم الإعدام كانوا مدانين بجرائم قتل.

تُظهر البيانات أنه من بين الـ 103 حالة إعدام:

- تم إعدام 46 شخصًا (45٪) لممارستهم حقوقهم الأساسية، بما في ذلك المشاركة في الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية والممارسة السلمية لحريتهم في التعبير
- تم إعدام 89 شخصًا (86٪) بسبب جرائم غير جرائم القتل لا تستوفي عتبة "أشد الجرائم خطورة" التي حددها القانون الدولي
- تم إعدام 84 شخصًا (81٪) في عمليتين للإعدام الجماعي نفذتا في 2 يناير 2016 و23 أبريل 2019
- تم إعدام 93 شخصًا (90٪) بناءً على أحكام بالإعدام تعزيرية
- تم إعدام ما لا يقل عن 11 متهمًا طفلاً (10٪)

الإعدامات بعد الإدانة في المحكمة الجنائية المتخصصة، 2010-2021

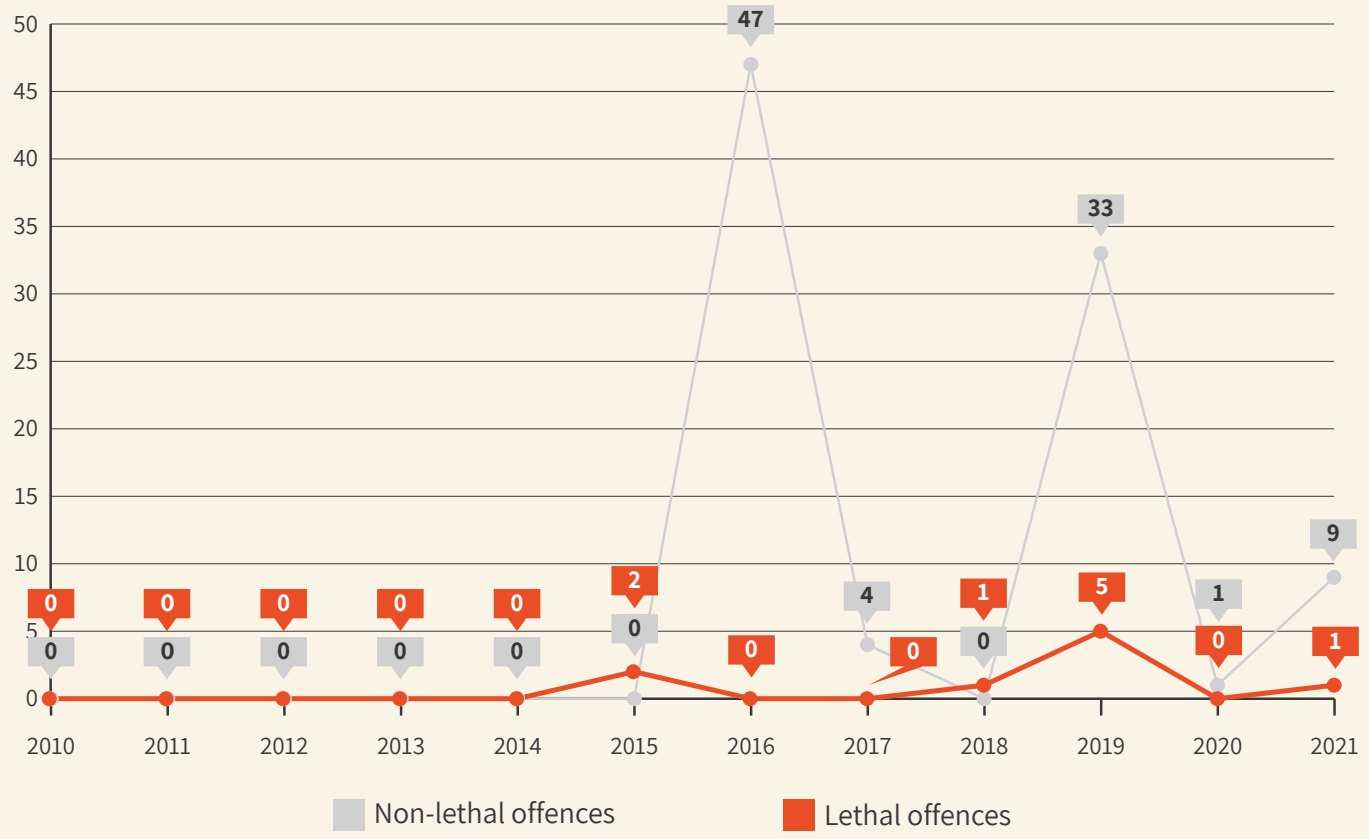

لا يزال العدد الدقيق للأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام في المحكمة الجنائية المتخصصة غير معروف. ومع ذلك، لا تزال المحاكمات مستمرة، بما في ذلك محاكمة حسن المالكي، الذي يواجه عقوبة الإعدام لممارسته السلمية لحرية الفكر والوعي والرأي.

Case study

حسن المالكي

حسن المالكي هو مفكر سعودي معرض حاليًا لخطر الإعدام في المملكة العربية السعودية لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

ألف حسن العديد من الكتب عن التاريخ الإسلامي وأمضى سنوات في العمل كصحفي ومعلم. وقد دعا من خلال كتاباته إلى مجتمع سعودي يحافظ على حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميًا ويتيح للناس من جميع الطوائف والأديان التعايش معًا في سالم.[216] وهو يحظى بالاحترام والشعبية في المنطقة، ولديه أكثر من 280000 متابع على تويتر.[217]

في 17 سبتمبر 2017 ،اعتقل ضباط مسلحين حسن من منزل شقيقه دون مذكرة توقيف واحتجزوه دون تهمة لمدة عام.[218] وعندما تم توجيه الاتهام إليه أخيراً، كانت التهم الـ 14 الموجهة إليه، كما نقلتها وسائل الإعالم المرتبطة بالدولة، تتعلق جميعها بالممارسة السلمية لحرية الفكر والوعي والرأي.

تسع من التهم الموجهة إلى حسن هي عبارات غامضة التوضح أي انتهاكات للقوانين المحلية السعودية. وهذه تشمل "إجراء مقابلات مع وسائل الإعالم الغربية"، و"حيازة كتب" لم تكن "مصرح بها من قبل السلطة المختصة" في المملكة العربية السعودية، و"نشر الكتب" خارج المملكة العربية السعودية، و"نشر العديد من التغريدات ... التي تشكك في مبادئ الإسالم"، والسعي إلى "زعزعة السلم الإجتماعي والوحدة الوطنية" من خلال نقده الأكاديمي لبعض المدارس الفكرية الإسالمية.[219]

يخضع حسن للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية المتخصصة، التي أجلت جلسات الاستماع الخاصة به 12 مرة على مدار أربع سنوات.

ويطالب المدعي العام بإنزال عقوبة الإعدام عليه.

لا تُظهر المملكة العربية السعودية أي مؤشرات على إنهاء اضطهاد الأفراد الذين يمارسون الحقوق الأساسية. وفي أغسطس 2022، حُكم على شابتين سعوديتين بالسجن 79 عامًا إثر إدانتهما من قبل المحكمة الجنائية المتخصصة لاستخدامهما موقع تويتر.[220] كما تم إعدام 58 رجلاً في عملية إعدام جماعي نفذت في 12 مارس 2022 بناءً على الاتهام بارتكاب جرائم غير جرائم القتل (67%).

5-5 الاستنتاجات

يتضح من سجل المملكة العربية السعودية في مجال الإعدام لغير جرائم القتل خلال الفترة من 2010 إلى 2021 حدوث الانتهاكات التالية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي ترقى أيضًا إلى الحرمان التعسفي من الحق في الحياة:

- مخالفة القاعدة المنصوص عليها في المادة 6 من الميثاق العربي والتي تقضي بعدم تطبيق عقوبة الإعدام إلا في حالة "أشد الجرائم خطورة"، وهي جريمة القتل العمد [221]
- تطبيق عقوبة الإعدام بشكل قائم على التمييز بناءً على الجنسية والوضع الاجتماعي والاقتصادي، مما يعد انتهاكًا للمبدأ الأساسي لعدم التمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان [222]
- انتهاك المبدأ المتعلق بفرض عقوبة الإعدام على سلوك يشكل، في حالة تجريمه، انتهاكًا لمبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [223]

ويجب على المملكة أن تلتزم بما يلي:

- إلغاء عقوبة الإعدام لغير جرائم القتل.
- تخفيف جميع أحكام الإعدام الحالية لغير جرائم القتل.
- التحقيق الفوري وبشكل محايد في الإعدامات التي نفذت على غير جرائم القتل منذ عام 2010 لتحديد انتهاكات القانون المحلي والدولي، وذلك من أجل توفير الإنصاف لأسر الضحايا.
- إنهاء استخدام أحكام الإعدام التعزيرية والتأكد من أن قانون العقوبات المقترح يحدد بوضوح جميع الجرائم التي تخضع للمقاضاة والعقوبات الجنائية.
- الإفراج الفوري عن جميع المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة.

الجزء 6

الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات

تُظهر البيانات التي تم تحليلها في هذا التقرير أن استخدام المملكة العربية السعودية المكثف لعقوبة الإعدام خلال الفترة من 2010 إلى 2021 يشوبه التمييز والظلم والتضليل وانتهاكات حقوق الإنسان بالمخالفة للقانون الدولي. كما تزايد استخدام المملكة العربية السعودية لعقوبة الإعدام منذ صعود ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى السلطة، واستمر بلا هوادة حتى عام 2022.

6-2 التوصيات

6-2-1 بالنسبة للمملكة العربية السعودية:

توصيات عامة

- الإلغاء الفوري لعقوبة الإعدام.
- التحقيق الفوري والمحايد في جميع الإعدامات التي نُفِّذت منذ عام 2010 في انتهاك للحق في الحياة.
- نشر الإحصاءات المتعلقة بعقوبة الإعدام فورًا مصنفة حسب النوع والعمر والجنسية والعرق، بما في ذلك معلومات عن الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، والأشخاص الذين بانتظار تنفيذ حكم الإعدام فيهم، والإعدامات التي تم تنفيذها، والعقوبات التي تم إبطالها أو تخفيفها.

المتهمين الأطفال

- إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة للمتهمين الأطفال.
- نشر جميع أعداد المتهمين الأطفال الذين تم إعدامهم منذ عام 2010 وإجراء تحقيقًا فوريًا ونزيهًا في هذه الإعدامات، وذلك من أجل تحقيق الإنصاف لعائلات الضحايا.
- المراجعة الفورية والنزيهة للأفراد المحكوم عليهم بالإعدام والأفراد المتهمين بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام لتحديد جميع الأشخاص الذين ربما كانوا دون 18 عامًا وقت ارتكاب الجرائم المزعومة.
- تخفيف أحكام الإعدام وإطلاق السراح الفوري لجميع المتهمين الأطفال الذين بانتظار تنفيذ حكم الإعدام فيهم.
- التأكد من عدم مطالبة المدعي العام بتوقيع عقوبة الإعدام على أي متهم طفل ينتظر الحكم، وعدم السعي مستقبلاً إلى إصدار المزيد من أحكام الإعدام بحق المتهمين الأطفال.
- التحقيق في جميع المزاعم المتعلقة بتعرض المتهمين الأطفال للتعذيب وإساءة المعاملة وإخضاع هذه المزاعم للملاحقة القضائية.

النساء

- التحقيق الفوري وبشكل محايد في الإعدامات التي نفذت على النساء منذ عام 2010 لتحديد انتهاكات القانون المحلي والدولي، وذلك من أجل توفير الإنصاف لأسر الضحايا.
- المراجعة الفورية والنزيهة لقضايا النساء المحكوم عليهن بالإعدام لتحديد جميع الحالات
- التي حدثت فيها انتهاكات للقانون المحلي أو الدولي بما يؤثر على الإجراءات القانونية الواجبة أو المحاكمة العادلة، وتخفيف الأحكام الصادرة بحق هؤلاء الأفراد.

- الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في جميع قضايا النساء المتهمات بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام، بما في ذلك التطبيق الفوري لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة.
- توفير التدريب بشكل يراعي الفوارق بين الجنسين لجميع المهنيين في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك التدريب لأفراد إنفاذ القانون والمحامين والمدعين العامين والقضاة.
- إلغاء نظامي الكفالة والولاية وحماية المرأة من الاتجار بالبشر والاستغلال والاعتداء.
- تسهيل المساعدة القنصلية للأجنبيات المتهمات بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام.

الرعايا الأجانب

- إلغاء عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات.
- تخفيف جميع أحكام الإعدام الحالية في جرائم المخدرات.
- التحقيق الفوري وبشكل محايد في الإعدامات التي نفذت على الرعايا الأجانب منذ عام 2010 لتحديد انتهاكات القانون المحلي والدولي، وذلك من أجل توفير الإنصاف لأسر الضحايا.
- المراجعة الفورية والنزيهة لقضايا الرعايا الأجانب المحكوم عليهم بالإعدام لتحديد جميع الحالات التي حدثت فيها انتهاكات للقانون المحلي أو الدولي بما يؤثر على الإجراءات القانونية الواجبة أو المحاكمة العادلة، وتخفيف الأحكام الصادرة بحق هؤلاء الأفراد.
- الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في جميع قضايا الرعايا الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام، بما في ذلك التطبيق الفوري لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة.

- إلغاء نظام الكفالة ووضع إطار قانوني عادل ينظم توظيف العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية.
- تسهيل المساعدة القنصلية للرعايا الأجانب المتهمين بارتكاب جرائم مؤهلة للإعدام.
- التحقيق في جميع المزاعم المتعلقة بتعرض الرعايا الأجانب للتعذيب وإساءة المعاملة وإخضاع هذه المزاعم للملاحقة القضائية.
- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

الجرائم الأخرى غير جرائم القتل

- إلغاء عقوبة الإعدام لغير جرائم القتل.
- تخفيف جميع أحكام الإعدام الحالية لغير جرائم القتل.
- التحقيق الفوري وبشكل محايد في الإعدامات التي نفذت على غير جرائم القتل منذ عام 2010 لتحديد انتهاكات القانون المحلي والدولي، وذلك من أجل توفير الإنصاف لأسر الضحايا.
- إنهاء استخدام أحكام الإعدام التعزيرية والتأكد من أن قانون العقوبات المقترح يحدد بوضوح جميع الجرائم التي تخضع للمقاضاة والعقوبات الجنائية.
- الإفراج الفوري عن جميع المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة.

6-2-2 بالنسبة للمجتمع الدولي:

- مواصلة الإدانة الدبلوماسية والعلنية لاستخدام المملكة العربية السعودية لعقوبة الإعدام.
- الاستمرار في الضغط على المملكة العربية السعودية لإلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات وفي غير جرائم القتل والتي تكون بناءً على أحكام بالإعدام تعزيرية.
- حث المملكة العربية السعودية على نشر البيانات عن حالات الإعدام والمحكوم عليهم بالإعدام.
- العمل على حماية المتهمين الأطفال المعرضين لخطر عقوبة الإعدام.
- طلب تأكيدات بعدم إعدام الأفراد في حالة وجود انتهاكات لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة أو حقوق المحاكمة العادلة أو انتهاكات للقانون الدولي.
- محاسبة المملكة العربية السعودية على انتهاكاتها لحقوق الإنسان والقانون الدولي.
- النظر في استخدام العقوبات ضد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك رفع التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعليق حق المملكة في عضوية لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- تشجيع المملكة العربية السعودية على التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

الملحق 1

التزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي الميثاق العربي لحقوق الإنسان

يطالب الميثاق العربي، الذي صادقت عليه السعودية، الدول التي تحتفظ بعقوبة الإعدام باستخدامها فقط مع "أشد الجرائم خطورة".[224]

◄ مصطلح "أشد الجرائم خطورة" يجب أن "يُقرأ على نحو مقيد ولا يتعلق إلا بالجرائم البالغة الخطورة التي تنطوي على القتل العمد ... [علاوة على ذلك] لا يمكن أن يكون التورط أو التواطؤ بدرجة محدودة في ارتكاب حتى أخطر الجرائم، مثل توفير الوسائل المادية لارتكاب جريمة قتل عمد، مبررًا لفرض عقوبة الإعدام".[225]

◄ يُحظر استخدام عقوبة الإعدام مع جرائم المخدرات غير المقترنة بالقتل وكذلك استخدامها بشكل قائم على التمييز.[226] وأي استخدام لعقوبة الإعدام مع جرائم المخدرات سيرقى إلى أن يكون حرمانًا تعسفيًا من الحياة.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

◄ وافقت المملكة العربية السعودية طوعًا على عدم إعدام المتهمين الأطفال. المادة 37 (أ) من اتفاقية حقوق الطفل تطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين الأطفال.[227] وقد صدقت السعودية على هذه المعاهدة،[228] وبالتالي فإنها مُلزمة بالامتثال للحظر.

◄ إضافة إلى هذا الالتزام، فمن المعترف به على نطاق واسع أن حظر إعدام المتهمين الأطفال هو قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي.[229] ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل واضحة في أن "السن ذي الصلة هو السن وقت ارتكاب الجريمة"[230] وأن أي شك فيما يتعلق بسن المتهم أو المدعى عليه يجب أن يُفسر لصالحه.[231]

اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

◄ مع انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، تكون المملكة العربية السعودية قد التزمت بحظر التعذيب، والتحقيق بشكل كافٍ في مزاعم التعذيب، والتأكد من عدم الاستشهاد بأي أقوال يتم الإدلاء بها تحت التعذيب كدليل في إجراءات التقاضي.[232]

اتفاقية الأمم المتحدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

◄ انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري،[233] وبالتالي فهي مطالبة بأن "تتخذ تدابير فعالة لمراجعة السياسات الحكومية والوطنية والمحلية، وتعديل أو إلغاء أو إبطال أي قوانين ولوائح من شأنها خلق أو إدامة التمييز العنصري متى كان موجودًا".[234]

الملحق 2

مسرد المصطلحات

المتهم الطفل	الشخص المتهم و/ أو المُدان بجرائم يُزعم أنه ارتكبها عندما كان عمره أقل من 18 عامًا
الدية	تعويض مالي
ESOHR	المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان
الحدود	العقوبات الثابتة
القصاص	العقوبات الجزائية
SCC	المحكمة الجنزائية المتخصصة
SHRC	هيئة حقوق الإنسان السعودية
مجلس الشورى	مجلس الشورى السعودي
التعزير	العقوبات التعزيرية
UN	الأمم المتحدة
رؤية 2030	الاستراتيجية الوطنية للمملكة العربية السعودية لتقليل اعتمادها على النفط، وتنويع اقتصادها، وتطوير قطاعات الخدمة العامة
الميثاق العربي	الميثاق العربي لحقوق الإنسان
CRC	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
CAT	اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب
CERD	اتفاقية الأمم المتحدة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

الحواشي السفلية

1 منظمة العفو الدولية, الأحكام بالإعدام والإعدامات 2021, 2022, ص 4, متاحة على: https://www.amnesty.org/en/docu-ments/act50/5418/2022/en/.

2 UNGA, Res 75/183, 75th Sess, UN Doc A/RES/75/183, 28 ديسمبر 2020, الفقرة 7 (ج) متاحة على: https://digitallibrary. un.org/re-cord/3896434?ln=en.

3 UNGA, Res 75/183, 75th Sess, UN Doc A/RES/75/183, 28 ديسمبر 2020, الفقرة 7 (ج) متاحة على: https://digitallibrary. un.org/re-cord/3896434?ln=en.

4 أفادت هيئة حقوق الإنسان السعودية عن 27 عملية إعدام في 2020: هيئة حقوق الإنسان (@HRCSaudi_EN), (تويتر, 18 يناير 2021), متاحة على: https://twitter.com/hrcsaudi_en/status/1351087958565281793?lang=en-GB. حددت مراقبة المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان 25 عملية إعدام في عام 2020، مما يؤكد الغموض في استخدام المملكة العربية السعودية لعقوبة الإعدام.

5 خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن "جائحة كوفيد 19- ساهمت في تقليص عدد عمليات الإعدام التي نُفذت وأحكام الإعدام الصادرة" في جميع أنحاء العالم في عام 2020: منظمة العفو الدولية, الأحكام بالإعدام والإعدامات 2020, 2021, ص 7, متاحة على: https://www.amnesty.org/en/documents/act50/5418/2022/en/.

6 المرسوم الملكي رقم أ /90 لعام 1422 (1992) بشأن النظام الأساسي للحكم، المادة 1، الترجمة الإنجليزية الرسمية متاحة على: https://www.saudiembassy.net/basic-law-governance. نظرة عامة شاملة على الفقه وعقيدة الشريعة الإسلامية المطبقة في المملكة العربية السعودية خارج نطاق هذا التقرير.

7 شبلي مطر، "خريطة القانون الجنائي السعودي" [2021] 68 (4) المجلة للقانون المقارن، متاحة على: https://doi-org.eres.qnl.qa/10.1093/ajcl/avaa032.

8 المرسوم الملكي رقم 39 / م لعام 1422 (2001) بشأن قانون الإجراءات الجنائية، الترجمة الإنجليزية الرسمية متاحة على: https:// www.saudiembassy.net/law-criminal-procedure.

9 التعريفات ذات الصلة الأخرى مضمنة في مسرد المصطلحات.

10 المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الشريعة الإسلامية وعقوبة الإعدام، 2015، متاحة على: https://www.penalreform.org/resource/sharia-law-and-the-death-penalty/.

11 المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الشريعة الإسلامية وعقوبة الإعدام، 2015، متاحة على: https://www.penalreform.org/resource/sharia-law-and-the-death-penalty/.

12 المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الشريعة الإسلامية وعقوبة الإعدام، 2015، متاحة على: https://www.penalreform.org/resource/sharia-law-and-the-death-penalty/.

13 في بعض الأحيان تتم ترجمة جرائم التعزير وعقوباتها على أنها "تأديبية".

14 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 6 (دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008)، متاحة على: https://digitallibrary. un.org/record/551368?l-n=en; لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، CCPR / C / GC / 36 /، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/CCPR_C_GC_36_8785_E.pdf.

15 تعذر على ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR)

التحقق من فئة أحكام الإعدام في حالتين للإعدام.

16 فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز ، رأي رقم 26/2019 بشأن عبد الكريم محمد الحواج ومنير عبد الله أحمد آل آدم (المملكة العربية السعودية، A / HRC / WGAD / 2019/26 ، 9 أكتوبر 2019 ، الفقرة 105, متاحة على: https:// www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Det-en-tion/Opinions/Session84/A_HRC_WGAD_2019_26_Ad-van-ceEditedVersion.pdf.

17 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، CCPR / C / GC / 36، الفقرة 38, متاحة على: https://tbinternet. ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/ CCPR_C_GC_36_8785_E.pdf.

18 فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز ، رأي رقم 26/2019 بشأن عبد الكريم محمد الحواج ومنير عبد الله أحمد آل آدم (المملكة العربية السعودية، A / HRC / WGAD / 2019/26 ، 9 أكتوبر 2019 ، الفقرة 96, متاحة على: https:// www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Det-en-tion/Opinions/Session84/A_HRC_WGAD_2019_26_Ad-van- ceEditedVersion.pdf.

19 رويترز، "السعودية تعلن عن إصلاحات قضائية جديدة في خطوة نحو قانون مدون"، 8 فبراير 2021، متاحة على: https://www.reuters.com/article/ us-saudi-judiciary-idUSKB- N2A82E6.

20 فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، رأي رقم 26/2019 بشأن عبد الكريم محمد الحواج ومنير عبد الله أحمد آل آدم (المملكة العربية السعودية)، A / HRC / WGAD / 2019/26 ، 9 أكتوبر 2019، متاحة على: https://www. ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Detention/ Opinions/Session84/A_HRC_WGAD_2019_26_AdvanceEdit-ed- Version.pdf.

21 سعاد العيلة، "هل تلغي المملكة العربية السعودية جميع العقوبات التعزيرية؟"، إندبندنت عربية، 11 يونيو 2020 (باللغة العربية فقط)، متاحة على: shorturl.at/gnLM4.

22 سعاد العيلة، "هل تلغي المملكة العربية السعودية جميع العقوبات التعزيرية؟"، إندبندنت عربية، 11 يونيو 2020 (باللغة العربية فقط)، متاحة على: shorturl.at/gnLM4.

23 هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: يجب أن يحمي قانون العقوبات المرتقب الحقوق"، 29 أبريل 2022، متاحة على: https://www.hrw.org/news/2022/04/29/saudi-arabia-forthoming-penal-code-should-protect-rights.

24 الجزيرة الإنجليزية، "ما هو الربيع العربي وكيف بدأ"، 17 ديسمبر 2020، متاحة على: https://www.aljazeera. com/news/2020/12/17/what-is-the-arb-spring-and-how-did- it-start.

25 هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: تجدد الاحتجاجات في تحدى للحظر، 30 ديسمبر 2011، متاحة على: https://www.hrw.org/news/2011/12/30/saudi-arabia-reeed-ro-tests-defy-ban.

26 هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: تجدد الاحتجاجات في تحدى للحظر، 30 ديسمبر 2011، متاحة على: https://www.hrw.org/news/2011/12/30/saudi-arabia-renewed-protests-defy-ban.

27 هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: تجدد الاحتجاجات في تحدى للحظر، 30 ديسمبر 2011، متاحة على: https://www.hrw.org/news/2011/12/30/saudi-arabia-renewed-protests-defy-ban.

28 هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: أكبر إعدام جماعي منذ 1980"، 4 يناير 2016، متاحة في: https://www.hrw. org/news/2016/01/04/saudi-arabia-mass-execution-larg- est-

.1980

29 انظر https://www.vision2030.gov.sa/; قناة العربية الإخبارية، النص الكامل لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، 26 أبريل 2016، متاحة على:

https://english.alarabiya.net/features/2016/04/26/Full-text-of-Saudi-Arabia-s-Vision-2030.

30 ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) تجمعان وتحللان البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، انظر أيضًا المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، "إعدام ستة قصر بقطع الرأس في موجة إعدامات في السعودية"، 24 أبريل 2019 ، متاحة على: https://tinyurl.com/s83m7e76.

31 المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "تعليق من المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليت على إعدام 81 شخصًا في المملكة العربية السعودية"، 14 مارس 2022، متاحة على: https://www.ohchr. org/en/statements/2022/03/comment-un-high-commission-er-human-rights-michelle-bachelet-execution-81-people.

32 التايمز ، "السعوديون "كذبوا على الأمم المتحدة "بشأن الحكم

33 على الأحداث بالإعدام"، 30 سبتمبر 2016، متاحة على: https://www.the-times.co.uk/article/saudis-lied-to-un-over-sentencing-ju- ve-niles-to-death-6733zt26q.

34 انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في 26 يناير 1996: انظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "قاعدة بيانات هيئة المعاهدة التابعة للأمم المتحدة: حالة التصديق للمملكة العربية السعودية"، متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/ Treaty.aspx?CountryID=152&Lang=EN

35 الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، 20 نوفمبر 1989، المادة

1، متاحة على: https://www.ohchr. org/en/instruments-mecha- nisms/instruments/conven -tion-rights-child.

36 المرسوم الملكي رقم 113/ م (2018) بشأن قانون الأحداث، المادة 1 (5)، متاحة على: https://www.moj.gov.sa/Documents/Regula- tions/ pdf/77.pdf.

37 دومينغيز ضد الولايات المتحدة، تقرير Inter-Am. Ct. H.R, No. 62/02, 2002, الفقرة 84; لمزيد من التفاصيل، انظر أيضًا خوان منديز، عقوبة الإعدام والحظر المطلق للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ملخص هيومن رايتس 20، رقم 1، 2012، ص 6-2، متاحة على:

https:// digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent. cgi?refer-er=https://www.google.com/&httpsredir=1&arti- cle=1849&con- text=hrbrief.

38 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 48, متاحة على: https://tbin- ternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/ Shared%20Documents/1_ Global/CCPR_C_GC_36_8785_E. pdf.

39 المرسوم الملكي رقم 113/ م (2018) بشأن قانون الأحداث، المادة 15 (2)، متاحة على: https://www.moj.gov.sa/Documents/Regu- lations/ pdf/77.pdf.

40 المرسوم الملكي رقم 113/ م (2018) بشأن قانون الأحداث، المادة 16، متاحة على: https://www.moj.gov.sa/Documents/Regula- tions/ pdf/77.pdf.

41 المملكة العربية السعودية، التقرير الوطني المقدم بموجب الفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 المملكة العربية السعودية، مجموعة عمل المراجعة

الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان،

وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/WG.6/31/SAU/1, 20 أغسطس 2018, الفقرة 61, متاحة على: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol-

A%2FHRC%2FWG.6%2F31%2FSAU%2F1&Lan-=

guage=E&Devi-ceType=Desktop&LangRequested=False .

:ناسنإلا_قوقح_ةئيه« #(@Human Rights Commission), HRCSaudi.

باهرإلا اياضق يف ةيئاهن ماكحأ مهقحب رداصلا ثادحألا لمشي يكلملا رمألا Decree Royal the (#human_rights_comission: »ةيدوعسلا# in -terror sentences final with children of cases includes

ism cases. #المملكة العربية السعودية) (تويتر, 28 أبريل 2020) متاحة باللغة العربية فقط على:

https://twitter.com/HRCSaudi/sta-

.tus/1255236606124068866

:ناسنإلا_قوقح_ةئيه« #(@Human Rights Commission), HRCSaudi

42 .باهرإلا اياضق يف ةيئاهن ماكحأ مهقحب رداصلا ثادحألا لمشي يكلملا رمألا

Decree Royal the (#human_rights_comission: »ةيدوعسلا# -ter ror- in sentences final with children of cases includes

ism cases. #المملكة العربية السعودية) (تويتر, 28 أبريل 2020) متاحة باللغة العربية فقط على:

https://twitter.com/HRCSaudi/sta-

.tus/1255236606124068866

43 البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الرد على البلاغ 7 ، HRC / NONE / 2020 / SP / 69 ، SAU 6/2020 أغسطس 2020، ص 2-1، متاحة على:

https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/Down-

.Load- File?gId=35427

44 يتطلب القانون السعودي نشر القوانين في الجريدة القانونية الرسمية حتى تدخل حيز التنفيذ: سفارة المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة، النظام الأساسي للحكم، المادة 71، متاحة على: https://www.saudiembassy.net/ba-sic-law-governance.

45 اللجنة الدولية لحقوق الإنسان (@HRCSaudi_en), "بيان: ينطبق #الأمر الملكي الأخير #للمملكة العربية السعودية على القصر الذين أدينوا بالفعل #بتهم تتعلق بالإرهاب ويسري بأثر رجعي. #هذه هي حقوق الإنسان" (تويتر, 29 أبريل 2020) متاحة على: https://twitter.com/HRCSaudi_EN/ sta-tus/1255537901439516672.

46 اللجنة الدولية لحقوق الإنسان الدولية (@HRCSaudi_en)، "توضح #لجنة حقوق الإنسان أدناه أنه لن يواجه أي مذنب حدث عقوبة الإعدام في #المملكة العربية السعودية، وذلك وفقًا #للأمر الملكي. #هذه هي حقوق الإنسان" (تويتر, 21 أكتوبر 2020) متاحة على: https://twitter.com/ HRCSaudi_EN/sta-tus/1318935445284278273?s=19.

47 تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، المملكة العربية السعودية، الجزء الرفيع المستوى - الاجتماع السادس، الدورة العادية السادسة والأربعين، مجلس حقوق الإنسان، 23 فبراير 2021، 1:53:30-1:54:08، متاحة على: https://media.un.org/ en/ asset/k1p/k1ptgc87e9.

48 المرسوم الملكي رقم أ/ 90 لسنة 1422 (1992) بشأن النظام الأساسي للحكم، المادة 71 التي تقضي بنشر القوانين في الجريدة الرسمية حتى تصبح سارية المفعول. الترجمة الإنجليزية

الرسمية للقانون متاحة هنا: https://www.saudiem- bassy.net/ba-sic-law-governance. يبدو أن الجريدة الرسمية نشرت القوانين واللوائح على الإنترنت فقط اعتبارًا من ديسمبر 2020: انظر، أرشيفات الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية، متاحة باللغة العربية فقط على: https://uqn.gov.sa/?page_id=10883.

49 المرسوم الملكي رقم 113/ م لسنة 1439 (2018) بشأن قانون الأحداث (قانون

الأحداث) متاحة باللغة العربية فقط على: https://laws.boe. gov.sa/BoeL-aws/Laws/Folders/1.

50 انظر دراسة حالة مصطفى الدرويش أدناه.

51 المرسوم الملكي رقم 118/ م لسنة 1429 (2018) بشأن قانون الأحداث (قانون الأحداث) المادة 15 (2) متاحة على: https://www.moj.gov. sa/Docu-ments/Regulations/pdf/77.pdf.

52 بي بي سي نيوز، "مصطفى الدرويش: أعدم سعودي لارتكابه جرائم عندما كان قاصرًا"، 15 يونيو 2021، متاحة على: https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-57492219.

53 الحكم محفوظ في ملف من قبل ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR)، ريبريف، "المملكة العربية السعودية تعدم مصطفى الدرويش لمشاركته في احتجاجات أثناء فترة المراهقة"، 15 يونيو 2021، متاحة على: https://reprieve.org/uk/2021/06/15/ saudi-arabia-executes-mustafa-al-darwish-for-teenage-pro- tests/.

54 Rريبريف، "المملكة العربية السعودية تعدم مصطفى الدرويش لمشاركته في احتجاجات أثناء فترة المراهقة"، 15 يونيو 2021، متاحة على: https://reprieve.org/uk/2021/06/15/saudi-arabia-executes-mustafa-al-dar-wish-for-teenage-protests/.

55 صحيفة التايمز، مصطفى هاشم الدرويش: المملكة العربية السعودية تعدم رجلاً شارك في الاحتجاجات عندما كان عمره أقل من 18 عامًا، 16 يونيو 2021، متاحة على: https://www.thetimes.co.uk/article/musta- fa-hashem-al-dar-wish-saudi-arabia-executes-man-who-took- part-in-protests-when-under-18-bz0zlpjgc.

56 لجنة حقوق الإنسان (@HRCSaudi_EN), (تويتر, 15 يونيو 2021), متاحة على: https://twitter.com/HRCSaudi_EN/ sta-tus/1404931888725250049.

57 انظر على سبيل المثال، جريدة التايمز، "عبد الله الحويطي: حث بريطانيا على

مساعدة مراهق يواجه عقوبة الإعدام بقطع الرأس في المملكة العربية السعودية، 14 سبتمبر 2021، متاحة على: https://www.thetimes.co.uk/article/sau-di-arabia-outcry-over-teenager-facing-execution-hj32v602v;

صحيفة الغارديان، "كان في التاسعة من عمره": لا يزال القُصر السعوديون يواجهون الإعدام رغم المرسوم الملكي"، 23 نوفمبر 2020، متاحة على: https://www.the-guardian.com/global-development/2020/ nov/23/he-was-nine-the-saudi-minors-still-on-death-row- despite-royal-decree. انظر أيضاً الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرأي رقم 92/2020 بشأن محمد عصام الفرج (المملكة العربية السعودية)، 17 مارس A/HRC/WGAD/2020/92، 2021, متاحة على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Detention/Opinions/Session89/A_HRC_WGAD_2020_92.pdf.

58 صحيفة الغارديان، "كان في التاسعة من عمره": لا يزال القُصر السعوديون يواجهون الإعدام رغم المرسوم الملكي"، 23 نوفمبر 2020، متاحة على: https://www.the-guardian.com/global-development/2020/ nov/23/he-was-nine-the-saudi-minors-still-on-death-row-de- spite-royal-decree.

59 لجنة حقوق الإنسان (@HRCSaudi_en) "#النيابة العامة السعودية تحيل لإعادة الحكم على علي النمر وداود المرهون وعبدالله الزاهر" (تويتر، 27 أغسطس 2020) متاحة على: https://twitter.com/HRCSaudi_EN/sta-tus/1298934544515633153.

60 لجنة حقوق الإنسان (@HRCSaudi_EN), (تويتر, 7 فبراير 2021), متاحة على: https://twitter.com/HRCSaudi_EN/ sta-tus/1358485184522448897/photo/1.

61 ريبريف، "إطلاق سراح علي النمر من السجن في المملكة العربية السعودية"، 27 أكتوبر 2021، متاحة على: https://reprieve.org/uk/2021/10/27/ali-al-nimr-released-from-prison-in-saudi-ara-bia/.

62 رويترز، "الشاب السعودي الشيعي الذي تم تخفيف حكم الإعدام الصادر بحقه يخرج من السجن"، 16 نوفمبر 2021، متاحة على: https://www.reuters.com/ world/middle-east/young-sau- di-shiite-whose-death-sen- ./tence-was-commuted-leaves- jail-2021-11-16

63 ميدل إيست مونيتور، "السعودية تطلق سراح قاصر شيعي بعد تخفيف حكم الإعدام الصادر بحقه"، 3 فبراير 2022، متاحة على: https://www.middleeast- monitor.com/20220203-saudi-arabia- releases-shia-minor-af- ./ter-commuting-his-death-sentence

64 الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرأي رقم 72/2021 بشأن عبد الله الحويطي (المملكة العربية السعودية)، 28 ،A/HRC/ WGAD/2021/72 يناير 2022، الفقرة 82, متاحة على: https://www.ohchr.org/sites/default/ .files/2022-01/A_HRC_ WGAD_2021_72_SA_AEV.pdf

65 صحيفة الغارديان، "دعوات لمغادرة F1 المملكة العربية السعودية بينما تطلب عائلة السجين المساعدة من هاميلتون"، 24 مارس 2022، متاحة على: https://www.theguardian.com/sport/2022/ mar/24/ f1-saudi-arabia-lewis-hamilton-abdullah-al-how- ai- ti-human-rights?utm_term=623d627c6057c1fd95eb- 95f963ea2994&utm_campaign=MorningBriefingUK&utm_ -source=esp&utm_medium=Email&CMP=morningbriefin guk_email . هناك صورة من النسخة العربية الأصلية لليوميات وترجمة إنجليزية معتمدة لها محفوظة في ملف في ريبريف.

66 ريبريف، "تم إلغاء إدانة السعودي المحكوم عليه بالإعدام لارتكاب جريمة مزعومة عندما كان يبلغ من العمر 14 عامًا"، 11 نوفمبر 2021، متاحة على: https://re- prieve.org/uk/2021/11/11/conviction-of-saudi-sen- tenced-to- ./death-for-alleged-crime-aged-14-is-overturned

67 قانون الإجراءات الجنائية السعودي (2001)، المادة 11، متاحة على: https:// laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDe- tails/8f1b7079-a5f0- .425d-b5e0-a9a700f26b2d/1

68 بي بي سي نيوز، "عبد الله الحويطي: الحكم بالإعدام على طفل سعودي "مدان" بعد إعادة محاكمته، 3 مارس 2022، متاحة على: https:// www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-60603447.

69 الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرأي رقم 72/2021 بشأن عبد الله الحويطي (المملكة العربية السعودية)، 28 ،A/HRC/ WGAD/2021/72 يناير 2022، الفقرة 82, متاحة على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/A_HRC_ WGAD_2021_72_SA_AEV.pdf.

70 الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرأي رقم 72/2021 بشأن عبد الله الحويطي (المملكة العربية السعودية)، 28 ،A/HRC/ WGAD/2021/72 يناير 2022، الفقرة 89, متاحة على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/A_HRC_ WGAD_2021_72_SA_AEV.pdf.

71 الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرأي رقم 72/2021 بشأن عبد الله الحويطي (المملكة العربية السعودية)، 28 ،A/HRC/ WGAD/2021/72 يناير 2022، الفقرة 96, متاحة على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/A_HRC_ WGAD_2021_72_SA_AEV.pdf.

72 الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرأي رقم 72/2021

بشأن عبد الله الحويطي (المملكة العربية السعودية)، 28 ،A/HRC/ WGAD/2021/72 يناير 2022، الفقرة 102, متاحة على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/A_HRC_ WGAD_2021_72_SA_AEV.pdf.

73 انظر على سبيل المثال مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب - زيارة إلى المملكة العربية السعودية، 13 ،A/HRC/40/52/Add.2 ديسمبر 2018، متاحة على: https://www.undocs.org/Home/Mobile?Final- Symbol-=A%2FHRC%2F40%2F52%2FAdd.2&Language=E&De- vice-Type=Desktop&LangRequested=False; Amnesty Inter- national, 'Muzzling critical voices: politicized trials before Saudi Arabia's Specialized Criminal Court', 6 February 2020, available at: https://www.amnesty.org/en/documents/ mde23/1633/2020/en/.

74 ”المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين ”بشدة“ الإعدام الجماعي ”الصادم“ في المملكة العربية السعودية، أخبار الأمم المتحدة (جنيف، 24 أبريل 2019) متاحة على: https://news.un.org/en/story/2019/04/1037191; مركز معلومات عقوبة الإعدام، ”إدانة المملكة العربية السعودية على إعدام 37 شخصًا بشكل جماعي، بمن فيهم أحداث، بعد محاكمات غير عادلة“، 25 أبريل 2019، متاحة على: https://deathpenal- tyinfo.org/news/saudi-arabia-condemned-for-mass-execu- tion-of-37-people-including-juveniles-after-un-fair-trials.

75 ديترويت فري برس، ”إعدام طالب كان يخطط للالتحاق بجامعة ويسترن ميشيغان بقطع الرأس في المملكة العربية السعودية“، 23 أبريل 2019، متاحة على: https://eu. freep.com/story/news/educa- tion/2019/04/23/saudi-arabia-be-headings-executions-mujta- ba-al-sweikat/3552679002/

76 حفظ البيانات في ملف في ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR).

77 ريبريف، ”يجب على المملكة العربية السعودية إعادة رفات ضحايا الإعدام الجماعي في أبريل 2019 والتوقف عن تعذيب عائلاتهم

– بيان مشترك، 20 مايو 2021، متاحة على: https://reprieve. org/uk/2021/05/20/saudi-arabia-must-return-the-remains-of- vic-tims/

78 ريبريف، ”يجب على المملكة العربية السعودية إعادة رفات ضحايا الإعدام الجماعي في أبريل 2019 والتوقف عن تعذيب عائلاتهم

– بيان مشترك، 20 مايو 2021، متاحة على: https://reprieve. org/uk/2021/05/20/saudi-arabia-must-return-the-remains-of- vic-tims/

79 Inside Higher Ed, ”إعدام مجتبى السويكات“، 2 مايو 2019، متاحة على: https://www.insidehighered.com/news/2019/05/02/execut-ed-saudi-student-was-allegedly-con-victed-basis-confes-sion-obtained-under

80 الوثائق محفوظة في ملف في ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR).

81 إيه بي سي نيوز، "في ذكرى الإعدام الجماعي السعودي، العائلات تناشد لإعادة رفات أحبائهم"، 23 أبريل 2020، متاحة على: https://abcnews.go.com/ International/anniver- sary-saudi-mass-execution-fami- .lies-plead-return-loved/sto- ry?id=70304627

82 الوثائق محفوظة في ملف في ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR).

83 الوثائق محفوظة في ملف في ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR).

84 سفارة المملكة العربية السعودية، واشنطن العاصمة، الإصلاحات في المملكة العربية السعودية وبرامج تمكين المرأة، أغسطس 2019، متاحة على: https://www. saudiembassy.net/ sites/default/files/Factsheet%20on%20 .Progress%20for%20 Women%20in%20Saudi%20Arabia.pdf

85 سفارة المملكة العربية السعودية، واشنطن العاصمة، الإصلاحات في المملكة العربية السعودية وبرامج تمكين المرأة، أغسطس 2019، متاحة على: https://www. saudiembassy.net/ sites/default/files/Factsheet%20on%20 Progress%20for%20 Women%20in%20Saudi%20Arabia. pdf; سي بي إس نيوز، "وريث العرش السعودي يتحدث لمدة 60 دقيقة"، 19 مارس 2018، متاحة على: https://www.cbsnews.com/news/saudi-crown- ./prince-talks-to-60-minutes

86 بلومبرج، "المدعي العام السعودي يقول أن هناك 17 محتجزًا في قضية ضد نشطاء"، 3 يونيو 2018، متاحة على: https://www.bloomberg. com/ news/articles/2018-06-03/saudi-prosecutor-says-17- de- tained-in-case-against-activists; صحيفة الغارديان، "الشرطة السعودية تعتقل ثلاث ناشطات أخريات في مجال حقوق المرأة"، 23 مايو 2018، متاحة على:

/https://www.independent.co.uk/news

world/middle-east/saudi-arabia-womens-rights-activists-ar-
rests-driving-a8364941.html; بي بي سي نيوز، "السعودية توسع حملة القمع ضد النشطاء في مجال حقوق المرأة"، 23 مايو 2018، متاحة على: https://
.www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-44223285

87 بي بي سي نيوز، "السعودية" تطالب بإعدام ناشطة"، 22 أغسطس 2018، متاحة على: https://www.bbc. co.uk/news/world-mid-
dle-east-45270224; هيومن رايتس ووتش، "النيابة السعودية تطالب بإعدام ناشطة"، 21 أغسطس 2018، متاحة على https://www.hrw.org/
news/2018/08/21/saudi-prosecution-seeks-death-penalty-fe-
.male-activist

88 هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: تسريب تفاصيل جديدة عن حوادث التعذيب المزعومة، 11 يوليو 2021، متاحة على: https://www.hrw.
org/news/2021/07/11/saudi-arabia-new-details-alleged-tor-
.ture-leaked

89 مركز كورنيل لمناهضة عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، "الحكم عليهن بأكثر مما تستحق الجريمة: نظرة عامة شاملة على النساء

اللائي يواجهن عقوبة الإعدام"، سبتمبر 2018، ص 9، متاحة على: https://www.
deathpenaltyworldwide.org/wp-content/up- loads/2019/12/
.Judged-More-Than-Her-Crime.pdf

90 ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) تخفقان في التحقق مما إذا كان إعدام مواطنة من الفلبين قد تم بشكل نهائي في عام 2019، على الرغم من تضمينها في الرقم الإجمالي.

91 مركز كورنيل لمناهضة عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، "الحكم عليهن بأكثر مما تستحق الجريمة: نظرة عامة شاملة على النساء

اللائي يواجهن عقوبة الإعدام"، سبتمبر 2018، ص 6، متاحة على: https://www.
deathpenaltyworldwide.org/wp-content/up- loads/2019/12/
.Judged-More-Than-Her-Crime.pdf

92 مركز كورنيل لمناهضة عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، "الحكم عليهن بأكثر مما تستحق الجريمة: نظرة عامة شاملة على النساء

اللائي يواجهن عقوبة الإعدام"، سبتمبر 2018، ص 6، متاحة على: https://www. deathpenaltyworldwide.org/wp-content/up- loads/2019/12/ .Judged-More-Than-Her-Crime.pdf

93 مركز كورنيل لمناهضة عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، "الحكم عليهن بأكثر مما تستحق الجريمة: نظرة عامة شاملة على النساء

اللائي يواجهن عقوبة الإعدام"، سبتمبر 2018، ص 6، متاحة على: https://www. deathpenaltyworldwide.org/wp-content/up- loads/2019/12/ .Judged-More-Than-Her-Crime.pdf

94 مركز كورنيل لمناهضة عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، "الحكم عليهن بأكثر مما تستحق الجريمة: نظرة عامة شاملة على النساء

اللائي يواجهن عقوبة الإعدام"، سبتمبر 2018، ص 6، متاحة على: https://www. deathpenaltyworldwide.org/wp-content/up- loads/2019/12/ .Judged-More-Than-Her-Crime.pdf

95 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية على التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية: اللجنة المعنية

بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 14 مارس 2018، UN Doc CEDAW/C/SAU/ CO/3-4، الفقرة 19, متاحة على: https:// digitallibrary.un.org/re- .cord/1627642?ln=en

96 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية على التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية: اللجنة المعنية

بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 14 مارس 2018، UN Doc CEDAW/C/SAU/ CO/3-4، الفقرة 19, متاحة على: https:// digitallibrary.un.org/re- .cord/1627642?ln=en

97 هذه هي أحدث الأرقام المتاحة عن السكان: ستاتيستا, سكان المملكة العربية السعودية حسب النوع الاجتماعي والجنسية لعام 2018، 2 ديسمبر 2021، متاحة على: https://www.statista.com/ statistics/616737/saudi-ara- bia-population-by-gender-and-na- tionality/; انظر أيضًا الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، السكان حسب النوع الاجتماعي والفئات العمرية والجنسية (سعودي/ غير سعودي) (2018)، متاحة على: https://www.stats. gov.sa/en/5680.

98 منظمة العفو الدولية، إهانة للعدالة: عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، 14 أكتوبر 2008، ص 38، متاحة على: https:// www.amnesty.org/en/ documents/mde23/027/2008/en/.

99 المعلومات محفوظة في ملف لدى ريبريف.

100 ما بين 8.24 و1.1 مليون عاملة منزلية (انظر: الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، إحصائيات سوق العمل، الربع الثالث من عام 2020، الصحائف 35 و60، متاحة على: https://www.stats.gov.sa/en/814; الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، إحصاءات سوق العمل القائمة على السجل - الربع الثالث، 2021، الصحائف 4 و19، متاحة على: https://www. stats.gov.sa/en/814; ستاتيستا، عدد العاملات المنزليات غير السعوديات في المملكة العربية السعودية في النصف الأول من عام 2020، حسب المهنة، متاحة على: https://www.statista.com/statis- tics/864888/saudi-arabia-number-of-female-migrant-domes- tic-workers-by-occupation/) من إجمالي 14.68 مليون امرأة (انظر البنك الدولي، البيانات، السكان، الإناث - المملكة العربية السعودية، 2020، متاحة على: https://data.worldbank.org/indicator/ SP.POP.TOTL.FE.IN- ?locations=SA). اطلع أيضًا على: ملخص سياسة FairSquare رقم 1، العمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2020، ص 11، متاحة على: https://fairsq.org/wp-content/uploads/2020/11/ FS-Policy- Brief-1-Saudi-Arabia-1020.pdf.

101 الأوبزرفر، "معاملة المملكة العربية السعودية للعمال الأجانب تحت النار بعد قطع رأس الخادمة السريلانكية"، ١٣ يناير ٢٠١٣، متاحة على: https://www.the-guardian.com/world/2013/ jan/13/saudi-arabia-treatment-for-eign-workers; ديلي ميل، "الخادمات المحكوم عليهن بالإعدام في السعودية: العشرات من النساء الأجنبيات يواجهن عقوبة الإعدام بتهم إساءة معاملة الأطفال والسحر وقتل المغتصبين المحتملين"، 13 يناير 2013، متاحة على: https://www. dai-lymail.co.uk/news/article-2261655/Scores-maids-facing-death-penalty-Saudi-Arabia-crimes-child-murder-killing-em-ployers.html.

102 إبلاغ المملكة العربية السعودية بولايات المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، 7 يونيو 2021، AL SAU 7/2021، ص 2، متاحة على: https:// spcommreports. ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublic- Communica-tionFile?gId=26454.

103 ريبريف وMigrant CARE، "العمل حتى الموت: دراسة عن العمال المهاجرين وعقوبة الإعدام"، نوفمبر 2021، متاحة على: https://reprieve.org/uk/2021/11/23/worked-to-death/. وجدت منظمة ريبريف أن هذا النمط متكرر بالنسبة للعمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم. ويتضح من الإحصائيات التي منظمة ريبريف وMigrant CARE أن العمال المهاجرين كمجموعة فرعية من السكان الأجانب معرضين لمخاطر جسيمة لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بعقوبة الإعدام، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحق في الحياة في سياق أحكام الإعدام والإعدامات غير القانونية.

104 الجزيرة الإنجليزية، "إصدار حكمًا بالإعدام بحق امرأة سعودية لقتل خادمة بنغلاديشية"، 16 فبراير 2021، متاحة على: https://www.aljazeera.com/news/2021/2/16/saudi-convict-ed-of-murdering-bangladeshi-maid-in-rare-verdict.

105 القرار الوزاري، القرار رقم 51848 لسنة 1442 (2020) وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، النسخة الإنجليزية الرسمية متاحة على: https://misa.gov.sa/media/12 14/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B2 D8%A7%D8%B1%D9%8A-english.pdf% ; الجزيرة الإنجليزية، "المملكة العربية السعودية بصدد إزالة القيود الرئيسية على العمالة الوافدة"، 4 نوفمبر 2020، متاحة على: https://www.aljazeera.com/ econo-my/2020/11/4/saudi-arabia-plans-to-remove-key-re- stric-tions-on-foreign-workers; "السعودية تستبدل نظام الكفالة بعقود العمل: تقرير"، العربي الجديد، لندن، 28 أكتوبر 2020، متاحة على: https:// english.alaraby.co.uk/ news/saudi-arabia-replace-kafa-la-system-work-contracts; هيومن رايتس ووتش، السعودية: إصلاحات العمل غير كافية، 25 مارس 2021، متاحة على: https://www.hrw.org/ news/2021/03/25/saudi-arabia-labor-reforms-insufficient.

106 العربي الجديد، "المملكة العربية السعودية تحظر استخدام كلمات" خادمة "و" خادم "في إعلانات الوظائف، 1 أبريل 2021، متاحة على: https://english.alara-by.co.uk/news/saudi-arabia-bans-word-maid-job-adverts.

107 منظمة العفو الدولية، "تقرير منظمة العفو الدولية 2020/21: حالة حقوق الإنسان في العالم"، يونيو 2021، ص 312، متاحة على: https://www.amnesty.org/ en/wp-content/ uploads/2021/06/English.pdf.

108 المرسوم الملكي رقم م/51 (2005) بشأن قانون العمل، الجزء الأول، الفصل الثاني، المادة 7 (2).

109 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تعليقات ختامية: المملكة العربية السعودية (1 فبراير 2008) UN Doc CEDAW/C/SAU/CO/2 الفقرات 23- 24, متاحة على: https:// www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/ docs/co/cedaw.c.sau. co.2.pdf; مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

”تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين“ (03 أبريل 2014) UN Doc A/HRC/26/35 الفقرات 39-38, متاحة على: https://undocs. org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F26%2F35&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False; لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 23 (2016) بشأن الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، 27 ،UN Doc E/C.12/GC/23 أبريل 2016،

الفقرة 47 (هـ), متاحة على: https://www.refworld.org/do- ci-d/5550a0b14.html; لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الملاحظات الختامية على التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية، 25 أكتوبر 2016، UN Doc CRC/C/SAU/CO/3-4 الفقرة 40, متاحة على: https://digitallibrary. un.org/record/856037?ln=en; مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المراسلات المرسلة من قبل الإجراءات الخاصة (22 فبراير 2022) UN Doc A/HRC/49/3، إبلاغ المملكة

العربية السعودية برسالة مرسلة في 7 يونيو 2021 (المرجع AL SAU 072021) من المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة،- في ذلك أسبابه وعواقبه؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال،

ص 9, متاحة على: https://spcommreports.ohchr.org/TMRe- sults-Base/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26454; هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2021 - المملكة العربية السعودية، العمال المهاجرين (2021) متاحة على: https://www.hrw.org/ world-report/2021/country-chapters/saudi-arabia#; هيومن رايتس ووتش، ”وكأنني لست إنسانة“: الانتهاكات بحق العاملات المنزليات الآسيويات في المملكة العربية السعودية“ (يوليو 2008) ص 34 - 82، متاحة على: https://www.hrw.org/sites/de- fault/files/reports/ saudiarabia0708_1.pdf.

110 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية على التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية (14 مارس 2018) UN Doc CEDAW/C/SAU/CO/3-4، الفقرة 37 متاحة من: https:// digitalli-brary.un.org/record/1627642?ln=en.

111 منظمة Peoples' Dispatch، "إعدام امرأة فلبينية يذكر بسجل المملكة العربية السعودية المروع في مجال ظروف العمل والإعدامات"، 2 فبراير 2019، متاحة على: https://peoplesdispatch. org/2019/02/02/execu- tion-of-filipino-woman-points-to-sau- di-arabias-appall- ing-record-on-work-conditions-execu- tions/; نيتا بهالا، "بعد وفاة الخادمات في المملكة العربية السعودية، الأقارب الكينيون يدقون ناقوس الخطر"، مؤسسة طومسون رويترز، 29 نوفمبر 2021، متاحة على: https://news.trust.org/ item/20211130103513-vnmch/.

112 هيومن رايتس ووتش، "وكأنني لست إنسانة": الانتهاكات بحق العاملات المنزليات الآسيويات في المملكة العربية", يوليو 2008 متاحة على: https://www.hrw. org/sites/default/files/reports/ saudiarabia0708_1.pdf; المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR), "فيتنام والمملكة العربية السعودية: خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى حماية العمال الذين يتم الاتجار بهم"، 2021، متاحة على: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/ Dis- playNews.aspx?NewsID=27768.

113 تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية إلى وجود 86 عاملة مهاجرة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عامًا في المملكة العربية السعودية في الربع الثالث من عام 2020: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، "إحصاءات سوق العمل للربع الثالث من 2020". (Stats.gov.sa), الصحيفة 41 متاحة على https://www.stats. gov.sa/en/814. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون الرقم المبلغ عنه أقل بكثير من الواقع نتيجة لعوامل مثل تزوير المستندات.

114 مجلة نيويوركر، "إعدام خادمة"، 11 يناير 2013، متاحة على: https:// www.newyorker.com/news/news-desk/a- maids-execution.

115 لجنة حقوق الإنسان الآسيوية, SAUDI ARABIA/SRI LANKA: ريزانا نافيك - تسلسل زمني للأحداث التي تؤدي إلى إعدام وشيك؟ أو إطلاق سراح غير مؤكد؟، 8 يناير 2013، متاحة على: http://www.humanrights.asia/news/for- warded-news/AHRC-FAT-002-2013/.

116 بي بي سي نيوز، عائلة خادمة سريلانكا المدانة في حالة انتظار يائس، 18 نوفمبر 2010، متاحة على: https://www.bbc. co.uk/news/world-south-asia-11773036.

117 لجنة حقوق الإنسان الآسيوية, SAUDI ARABIA/SRI LANKA: ريزانا نافيك - تسلسل زمني للأحداث التي تؤدي إلى إعدام وشيك؟ أو إطلاق سراح غير مؤكد؟، 8 يناير 2013، متاحة على: http://www.humanrights.asia/news/for-warded-news/AHRC- FAT-002-2013/.

118 لجنة حقوق الإنسان الآسيوية, SAUDI ARABIA/SRI LANKA: ريزانا نافيك - تسلسل زمني للأحداث التي تؤدي إلى إعدام وشيك؟ أو إطلاق سراح غير مؤكد؟، 8 يناير 2013، متاحة على: http://www.humanrights.asia/news/for-warded-news/AHRC- FAT-002-2013/.

119 مجلة نيويوركر، إعدام خادمة، 11 يناير 2013، متاحة على: https://www.newyorker.com/news/news-desk/a-maids-ex- ecution.

120 لجنة حقوق الإنسان الآسيوية, SAUDI ARABIA/SRI LANKA: ريزانا نافيك - تسلسل زمني للأحداث التي تؤدي إلى إعدام وشيك؟ أو إطلاق سراح غير مؤكد؟، 8 يناير 2013، متاحة على: http://www.humanrights.asia/news/for-warded-news/AHRC- FAT-002-2013/.

121 عرب نيوز، "قضية نافيك: الأب على استعداد للعفو"، 5 أكتوبر 2008، متاحة على: https://www.arabnews.com/node/316968

122 لجنة حقوق الإنسان الآسيوية, SAUDI ARABIA/SRI LANKA: ريزانا نافيك - تسلسل زمني للأحداث التي تؤدي إلى إعدام وشيك؟ أو إطلاق سراح غير مؤكد؟، 8 يناير 2013، متاحة على: http://www.humanrights.asia/news/for-warded-news/AHRC- FAT-002-2013/.

123 بي بي سي نيوز، "إعدام الخادمة السريلانكية ريزانا نافيك بقطع الرأس في المملكة العربية السعودية"، 9 يناير 2013، متاحة على: https://www.bbc.co.uk/news/world-asia-20959228.

124 منظمة العفو الدولية، "امرأة سريلانكية معرضة لخطر الإعدام في المملكة العربية السعودية"، 8 يناير 2013، متاحة على: https://www.am- nesty.org/en/ latest/news/2013/01/sri-lankan-woman-risk-exe- cution-sau- ./di-arabia

125 عرب نيوز، "قضية نافيك: الأب على استعداد للعفو"، 5 أكتوبر 2008، متاحة على: https://www.arabnews.com/node/316968

126 مجلة نيويوركر، "إعدام خادمة"، 11 يناير 2013، متاحة على: https:// .www.newyorker.com/news/news-desk/a- maids-execution

127 بي بي سي نيوز، "إعدام الخادمة السريلانكية ريزانا نافيك بقطع الرأس في المملكة العربية السعودية"، 9 يناير 2013، متاحة على: https://www.bbc.co.uk/ .news/world-asia-20959228

128 عرب نيوز، "رئيس سريلانكا يطلب من الملك التدخل"، 8 يناير 2013، متاحة على: https://www.arabnews.com/lanka-pres- .ident-seeks-king%e2%80%99s-intervention

129 بي بي سي نيوز، "إعدام الخادمة السريلانكية ريزانا نافيك بقطع الرأس في المملكة العربية السعودية"، 9 يناير 2013، متاحة على: https://www.bbc.co.uk/ .news/world-asia-20959228

130 كوكونوتس جاكرتا، "المملكة العربية السعودية تعدم عاملة منزلية إندونيسية دون إخطار الحكومة الإندونيسية: منظمة Migrant Care"، 30 أكتوبر 2018، متاحة على: https://coconuts.co/jakarta/ news/saudi-arabia-execut- ed-indonesian-domestic-work-er-without-notifying-indone- ./sian-govt-migrant-care

131 أنتارا نيوز، "الأمير وليد سيساعد في إنقاذ توتي من الإعدام"، 26 ديسمبر 2011، متاحة على: https://en.antaranews.com/ news/78698/prince- .walid-to-help-save-tuti-from-execution

132 صحيفة الغارديان، "معاملة المملكة العربية السعودية للعمال الأجانب تحت النار بعد قطع رأس الخادمة السريلانكية"، ١٣ يناير ٢٠١٣، متاحة على: https://www.the-guardian.com/world/2013/ jan/13/saudi-arabia-treatment-for-eign-workers.

133 وحدة أبحاث عقوبة الإعدام بجامعة أكسفورد، خرائط العمال المهاجرين المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة العربية السعودية، 28 مايو 2021، متاحة على: https:// www.law.ox.ac.uk/research-and-sub- ject-groups/death-pen-alty-research-unit/blog/2021/05/map- ping-migrant-workers-death.

134 وحدة أبحاث عقوبة الإعدام بجامعة أكسفورد، خرائط العمال المهاجرين المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة العربية السعودية، 28 مايو 2021، متاحة على: https:// www.law.ox.ac.uk/research-and-sub-

ject-groups/death-penalty-research-unit/blog/2021/05/map-ping-migrant-workers-death.

135 الجزيرة ، "إندونيسيا تحتج على إعدام السعودية لعاملة منزلية"، 31 أكتوبر 2018، متاحة على: https://www.aljazeera. com/news/2018/10/31/ -indonesia-protests-saudi-execu-

tion-of-domestic-worker.

136 انترناشونال بزنس تايمز، "سيتي زينب: إندونيسيا تتوقف عن إرسال خادمات إلى الشرق الأوسط بسبب سوء المعاملة وقطع الرؤوس، 5 مايو 2015، متاحة على: https://www.ibtimes.co.uk/siti- zainab-saudi-arabia-stop-sending-maids-middle-east-over- mistreatment-behead-ings-1499660.

137 جاكرتا بوست، "صدمة من إقدام السعودية على قطع رأس امرأة مريضة عقليًا"، 15 أبريل 2015، متاحة على: https://www.thejakartapost.com/ news/2015/04/15/shock-saudis-behead-ri-woman.html.

138 منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية تعدم امرأة إندونيسية يشتبه في إصابتها بمرض عقلي"، 14 أبريل 2015، متاحة على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/04/saudi-arabia-executes-indonesian-woman-with-suspected-mental-illness/.

139 منظمة العفو الدولية، "سيتي زينب بنت دوهري روبا"، يونيو 2021، متاحة على: https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/06/mde230322008eng.pdf.

140 ميرديكا (بالإندونيسية)، "العائلات في مادورا لا تعرف أن سيتي زينب حُكم عليها بالإعدام"، 15 أبريل 2015، متاحة على: https://www.merdeka.com/peristiwa/keluar-ga-di-madura-belum-tahu-siti-zaenab-telah-di-hukum-mati.html.

141 وكالة الأنباء السعودية (باللغة العربية)، الإعدام في قضية جنائية بالمدينة المنورة، 14 أبريل 2015، متاحة على: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=1349529.

142 رابلر، "إندونيسيا تحتج على قطع رأس عاملة منزلية في المملكة العربية السعودية"، 15 أبريل 2015، متاحة على: https://www.rappler.com/world/90002-indonesia-protest-saudi-beheading-siti-zainab/.

143 منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: معلومات إضافية: تنفيذ حكم الإعدام في سيتي زينب بنت دوهري روبا، 1 مايو 2015، متاحة على: https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/1564/2015/en/.

144 إذاعة صوت أمريكا، "إندونيسيا تفرض حظراً على إرسال العمال إلى المملكة العربية السعودية"، 23 يونيو 2011، متاحة على: https://www.voanews.com/a/indonesia-imposes-a-moratorium-on-sending-workers-to-saudi-arabia-124490609/167671.html.

145 بي بي سي نيوز، "الدية تنجي خادمة إندونيسية من الإعدام في السعودية"، 3 أبريل 2014، متاحة على: https://www.bbc.co.uk/ news/ world-asia-pacific-26872447.

146 صحيفة الغارديان، "إندونيسيا تتوقف عن إرسال عاملات منزليات إلى الشرق الأوسط - تقارير"، 5 مايو 2015، متاحة على: https:// www.theguardian. com/world/2015/may/05/indone sia-to-stop-sending-domestic-workers-to-middle-east-re- ports.

147 عرب نيوز، "إثيوبيا ترفع الحظر عن سفر العاملات المنزليات إلى الخارج"، 2 فبراير 2018، متاحة على: https://www.arab- news.com/ node/1237981.

148 عرب نيوز، "السعودية توقف توظيف عمالاً من إثيوبيا"، 23 يوليو 2013، متاحة على: https://www.arabnews.com/news/458374.

149 ميدل إيست مونيتور، "الفلبين تعلق توظيف عاملات منزليات في المملكة العربية السعودية"، 6 ديسمبر 2021، متاحة على: https://www.middleeastmoni- tor.com/20211206-philip- pines-suspends-recruitment-of-do- mestic-workers-in-sau di-arabia/.

150 هيومن رايتس ووتش، "التقرير العالمي لعام 2022: المملكة العربية السعودية: أحداث عام 2021، فبراير 2022، متاحة على: https://www.hrw. org/ world-report/2022/country-chapters/saudi-arabia; منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية"، متاحة على: https://www. amnestyusa. org/countries/saudi-arabia/.

151 سارة الجهاني ومحمد العتيق، "عنف الشريك الحميم في السعودية: موضوع يحظى باهتمام متزايد"، مجلة طب الأسرة والرعاية الأولية، 2020 (فبراير)، 9 (2): 481- 484.

152 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة, "الملاحظات الختامية على التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية: اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة" (14 مارس 2018)، UN Doc CEDAW/C/SAU/CO/3-4، الفقرة 19, متاحة على: https://digi-tallibrary.un.org/record/1627642?l- n=en.

153 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Docu- ments/1_Global/CCPR_C_GC_36_8785_E.pdf; اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية: المملكة العربية السعودية, 2) CERD/C/62/CO/8 يونيو 2003), الفقرة 18, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/ treatybodyex-ternal/Download.aspx?symbolno=CERD%2f- C%2f62%2f-CO%2f8&Lang=en; مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عقوبة الإعدام تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، خبراء حقوقيون يحذرون، 6 أكتوبر 2017، متاحة على: https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/ Pag-es/DisplayNews.aspx?NewsID=22208&LangID=E.

154 انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار الذي أقرته الجمعية العامة: الاتجار بالنساء والفتيات، القرار 31 ،A/ RES/55/67 يناير 2001، الفقرة 6, متاحة على: https:// undocs.org/en/A/RES/55/67; الإرشادات والمبادئ التوجيهية التي أوصت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر، 2002, المبدأ التوجيهي 4, الفقرة 5 والمبدأ التوجيهي 5, الفقرة 5, متاحة على: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publi-cations/Traffickingen.pdf.

155 الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990 (دخلت حيز النفاذ في 1 يوليو 2003)، متاحة على: https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-13&chap- ter=4.

156 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، يصل عدد المهاجرين الدوليين إلى 272 مليون مهاجر، في اتجاه تصاعدي مستمر في جميع مناطق العالم، كما تقول الأمم المتحدة، 17 سبتمبر 2019، متاحة على: https://www.un.org/development/desa/en/news/population/international-migrant-stock-2019.html.

157 يستخدم هذا التقرير تعريف "العمال المهاجرين" الوارد في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990: "الشخص الذي سيشارك أو يشارك أو شارك في نشاط مقابل أجر في بلد ليس من مواطنيه"، متاحة على https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-rights-all-migrant-workers.

158 وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب حقائق العالم: المملكة العربية السعودية، 24 مارس 2022، متاحة على: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/saudi-arabia/.

159 أسواق العمل الخليجية والهجرة، والديموغرافيا، والهجرة وسوق العمل في المملكة العربية السعودية أسواق العمل الخليجية الهجرة والسكان، 2018، ص 11، متاحة على: https://gulfmigration.grc.net/media/pubs/exno/GLMM_EN_2018_05.pdf.

160 ولايات المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، اتصالات الأمم المتحدة, 7 يونيو 2021, ص 2, متاحة على: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26454.

161 كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية، "المملكة العربية السعودية"، 24 مارس 2022، متاحة على: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/saudi-arabia/; هيومن رايتس ووتش، "أحلام سيئة: استغلال وإساءة معاملة العمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية، 13 يوليو 2004، متاحة على:

https://www.hrw.org/ report/2004/07/13/bad-dreams/exploita-
.tion-and-abuse-mi- grant-workers-saudi-arabia

162 مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، "المملكة العربية السعودية: الجماعات الحقوقية تقول أن إصلاحات نظام الكفالة لا تضمن حرية التنقل"، 15 مارس 2021، متاحة على: https://www.business-humanrights.org/en/lat-
/est-news

reforms-to-saudis-sponsorship-kafala-system-and-rights-
/groups-say-these-reforms-are-not-adequate; هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: إصلاحات العمل غير كافية"، 25 مارس 2021، متاحة على: https://www.hrw.org/news/2021/03/25/ saudi-ara-
bia-labor-reforms-insufficient#:~:text=(Beirut)%20

E2%80%93%20Saudi%20Arabia%20introduced,Hu-%
.man%20Rights%20Watch%20said%20today

163 المرسوم الملكي رقم م/51 (2005) بشأن قانون العمل، الجزء الأول، الفصل الثاني، المادة 7 (2).

164 أقرت محكمة العدل الدولية بأن تلك الحقوق المعززة للرعايا الأجانب تشمل الوصول الفوري إلى المساعدة القنصلية، وهو أمر حيوي للحفاظ على الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة للرعايا الأجانب الذين يواجهون عقوبة الإعدام. وفي حالة عدم إتاحة الدولة للوصول القنصلي، فإن أي إعدام قد يصل إلى حد الحرمان التعسفي من الحياة، انظر: قضية لاغراند (ألمانيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية) محكمة العدل الدولية (ICJ)، 27 يونيو 2001، متاحة على: https:// www.icj-cij.org/public/
.files/case-related/104/104-20010627- JUD-01-00-EN.pdf

165 مركز كورنيل لمناهضة عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، "تمثيل الأفراد الذين يواجهون عقوبة الإعدام: دليل لأفضل الممارسات (يونيو 2017) متاح على: https://
deathpenaltyworldwide.org/ publication/representing-indi-
./viduals-facing-the-death-penal- ty-a-best-practices-manual

166 لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، لجنة الأمم المتحدة للقضاء

على التمييز العنصري: ملاحظات ختامية، المملكة العربية السعودية, 2 يونيو 2003، CERD/C/62/ CO/8، الفقرة 18, متاحة على: https://www.refworld.org/ docid/ 3f2736a34.html.

167 عند التركيز بشكل أساسي على الجنسية كعامل تصنيف، فمن الأهمية بمكان ملاحظة التقاطعات بين العرق والإثنية والجنسية والحالة الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض الأفراد لخطر متزايد لعقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية: انظر على سبيل المثال منظمة العفو الدولية، إهانة للعدالة: عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، 14 أكتوبر 2008، ص 3متاحة على: https://www.amnesty.ie/wp-content/ uploads/2016/05/ Saudi-Death-Penalty.pdf; كارولين هويل، "عقوبة الإعدام في تقاطعات التمييز والحرمان: محنة الرعايا الأجانب" في كارول إس ستيكر وجوردان إم. ستيكر (المحررون)، عقوبة الإعدام المقارنة (إدوارد إلغار، 2019)، ص 200-177.

168 الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، "التقديرات السكانية لمنتصف عام 2021"، متاحة على: https:// www.stats.gov.sa/en/43.

169 الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، "التقديرات السكانية لمنتصف عام 2021"، متاحة على: https:// www.stats.gov.sa/en/43.

170 المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إحاطة عن إعدامات العمالة الأجنبية في السعودية (2020)، ص 4

171 المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إحاطة عن إعدامات العمالة الأجنبية في السعودية (2020)، ص 5

172 المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إحاطة عن إعدامات العمالة الأجنبية في السعودية (2020)، ص 6

173 لجنة حقوق الإنسان (@HRCSaudi_EN), (تويتر, 18 يناير 2021), متاحة على: https://twitter.com/hrcsaudi_en/ status/13510879585652 81793?lang=en-GB.

174 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32 على المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية والمحاكمة العادلة، UN Doc. CCPR/C/GC/32, 23 أغسطس 2007, الفقرة 59 ؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القرار رقم 1989/64، تنفيذ الضمانات التي تضمن حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام، 24 مايو 1989، الفقرة 1 (أ)؛ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1984/50، الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام، 25 مايو 1984، الفقرة 5

175 اتصال عاجل من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بحكومة المملكة العربية السعودية بشأن 7 مواطنين باكستانيين، SAU 4/2015، 25 أغسطس 2015، متاحة على: https://spcommreports. ohchr.org/TMResultsBase/ DownLoadPublicCommunication-File?gId=22668.

176 المرسوم الملكي رقم (م/39) لعام 1422 (2001) بشأن النظام الأساسي للحكم، المادة 172، الترجمة الإنجليزية الرسمية متاحة على: https://www.saudiem- bassy.net/law-criminal-procedure.

177 المادة 65، قانون الإجراءات الجنائية السعودي، الصادر في 2013، متاحة على: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDe- tails/8f1b7079-a5f0-425d-b5e0-a9a700f26b2d/1.

178 البرلمان الأوروبي، مشروع قرار، قرار البرلمان الأوروبي بشأن عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، ولا سيما قضيتي مصطفى هاشم الدرويش وعبد الله الحويطي، 6 يوليو 2021، متاحة على: https://www.europarl. europa.eu/doceo/ document/B-9-2021-0397_EN.html.

179 وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدول لعام 2021 حول ممارسات حقوق الإنسان: المملكة العربية السعودية، 2021، متاحة على: https:// www.state. -gov/reports/2021-country-reports-on-hu man-rights-practices/saudi-arabia/.

180 مشروع العدالة الباكستاني، عبر الشقوق: استغلال العمال المهاجرين الباكستانيين في نظام التوظيف الخليجي، 23 أبريل 2019، متاحة على: https://data.jpp.org. pk/en/entity/ zecwsxcg5z?page=30.

181 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفيًا، تطبيق عقوبة الإعدام على الرعايا الأجانب وتقديم المساعدة القنصلية من قبل البلد الأم، A/74/318، 20 أغسطس 2019، متاحة على: https:// digitallibrary.un.org/re- cord/3826491?ln=en#record-files-col- lapse-header.

182 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفيًا، تطبيق عقوبة الإعدام على الرعايا الأجانب وتقديم المساعدة القنصلية من قبل البلد الأم، A/74/318، 20 أغسطس 2019، متاحة على: https:// digitallibrary.un.org/re- cord/3826491?ln=en#record-files-col- lapse-header.

183 جامعة أكسفوردن "خرائط العمال المهاجرين المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة العربية السعودية"، 28 مايو 2021، متاحة على: https://www. law.ox.ac.uk/research- and-subject-groups/death-penalty-re- search-unit/blog/2021/05/ mapping-migrant-workers-death.

184 جامعة أكسفوردن "خرائط العمال المهاجرين المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة العربية السعودية"، 28 مايو 2021، متاحة على: https://www. law.ox.ac.uk/research- and-subject-groups/death-penalty-re- search-unit/blog/2021/05/ mapping-migrant-workers-death.

185 مشروع العدالة الباكستاني، "عبر الشقوق: استغلال العمال المهاجرين الباكستانيين في نظام التوظيف الخليجي" (أبريل 2019)، متاحة على: https://data.jpp.org.pk/en/entity/ zecwsxcg5z?page=30.

186 هيومن رايتس ووتش، "عالقون" معاملة الباكستانيين في النظام الجنائي السعودي، 7 مارس 2018، متاحة على: https://www.hrw.org/report/2018/03/07/caught- web/treatment-pakistanis-saudi-criminal-justice-system.

187 هيومن رايتس ووتش، "عالقون" معاملة الباكستانيين في النظام الجنائي السعودي، 7 مارس 2018، متاحة على: https://www.hrw.org/report/2018/03/07/caught- web/treatment-pakistanis-saudi-criminal-justice-system.

188 ديلي ميل، "شقيقة سائق التاكسي المحكوم عليها بالإعدام في المملكة العربية السعودية تتوسل إلى أسطورة إنجلترا آلان شيرر ولويس هاميلتون للمساعدة في إنقاذ حياة شقيقها"، 11 ديسمبر 2021، متاحة على: https:// www.dailymail. co.uk/news/article-10277639/Sister-man- death-row-Saudi-Arabia-begs-Alan-Shearer-Lewis-Hamilton- help-save-broth-er.html

189 المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR)، "بعد أربع سنوات من تأكيد الأمم المتحدة على الانتهاكات الشنيعة في قضيته: المملكة العربية السعودية على وشك إعدام السجين الأردني حسين أبو الخير بقطع الرأس"، 30 أكتوبر 2019، متاحة على: https://tinyurl.com/4r975s62.

190 المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR)، "بعد أربع سنوات من تأكيد الأمم المتحدة على الانتهاكات الشنيعة في قضيته: المملكة العربية السعودية على وشك إعدام السجين الأردني حسين أبو الخير بقطع الرأس"، 30 أكتوبر 2019، متاحة على: https://tinyurl.com/4r975s62.

191 الوثائق محفوظة في ملف لدى ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR).

192 الوثائق محفوظة في ملف لدى ريبريف والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR).

193 ريبريف، "المملكة العربية السعودية: أنقذوا حسين أبو الخير"، متاحة على: https://secure.reprieve.org/page/63428/petition/1?- lo-cale=en-GB

194 لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، 30 ،CCPR/C/GC/36 أكتوبر 2018، الفقرة 35؛ لجنة القضاء على التمييز العنصري، ملاحظات ختامية: المملكة العربية السعودية، 2 ،CERD/C/62/CO/8 يونيو 2003، الفقرة 18؛ الأمم المتحدة، عقوبة الإعدام تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، خبراء حقوقيون يحذرون، 6 أكتوبر 2017، متاحة على: https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/ .DisplayNews. aspx?NewsID=22208&LangID=E

195 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 6 (دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008)، متاحة على: https://digitallibrary. un.org/record/551368?l-n=en; لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، CCPR / C / GC / 36 /، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet. ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/ CCPR_C_GC_36_8785_E.pdf.

196 اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، 1963 (دخلت حيز التنفيذ في 19 مارس 1967)، متاحة على: https://legal.un.org/ilc/ texts/instruments/english/conventions/9_2_1963.pdf.

197 مجلة التايم، "ولي العهد محمد بن سلمان يتحدث إلى التايم عن المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط والرئيس ترامب"، 5 أبريل 2018، متاحة على: https://time.com/5228006/ mohammed-bin-salman-interview-tran-script-full/.

198 واشنطن بوست، "المملكة العربية السعودية، الرائدة على مستوى العالم في الإعدامات، تدرس إنهاء استخدام عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات"، 27 أغسطس 2020، متاحة على: https://www.

washingtonpost.com/world/middle_east/saudi-arabia-executions-mbs/2020/08/26/b6488bb4-e314-11ea-82d8-5e55d47e-90ca_story.html.

199 لجنة حقوق الإنسان (@HRCSaudi_EN), (تويتر, 18 يناير 2021), متاحة على: https://twitter.com/hrcsaudi_en/ status/1351087958565281793?lang=en-GB.

200 العربية (باللغة العربية)، اقرأ النص الكامل لمقابلة ولي العهد السعودي، 3 مارس 2022، متاحة على: https://tinyurl. com/2zy3ahhp. المقابلة الكاملة، باستثناء هذا الاقتباس، منشورة في مجلة الاتلانتيك، السلطة المطلقة: بسؤاله عن مقتل جمال خاشقجي، قال محمد بن سلمان، "إذا كانت هذه هي الطريقة التي فعلنا

بها الأمور، فلن يكون خاشقجي من بين أهم 1000 شخص على القائمة"، 3 مارس 2022، متاحة على: https://www.theatlantic.com/magazine/ ar-chive/2022/04/mohammed-bin-salman-saudi-arabia-pal-./ace-interview/622822

201 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 6 (دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008)، متاحة على: https://digitallibrary. un.org/record/551368?l-.n=en

202 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 6 (دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008)، متاحة على: https://digitallibrary. un.org/record/551368?l-n=en; لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، CCPR / C / GC / 36 /، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet. ohchr.org/ Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/ CCPR_C_ .GC_36_8785_E.pdf

203 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 35, متاحة على: https://tbin- ternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/ Shared%20Documents/1_ Global/CCPR_C_GC_36_8785_E. .pdf

204 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/ Shared%20 Documents/1_Global/CCPR_C_GC_36_8785_E. pdf (تم حذف الاستشهادات الداخلية)، انظر أيضًا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، عقوبة الإعدام تؤثر بشكل غير متناسب

على الفقراء، خبراء حقوقيون يحذرون، 6 أكتوبر 2017، متاحة على: https:// www.ohchr.org/en/NewsEvents/ Pages/DisplayNews.aspx-.?NewsID=22208&LangID=E

205 هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: يجب أن يحمي قانون العقوبات المرتقب الحقوق"، 29 أبريل 2022، متاحة على: https:// www.hrw.org/news/2022/04/29/saudi-arabia-forthcoming- penal-code-should-protect-rights.

206 "لا يجوز إدانة أي شخص بارتكاب أي جريمة جنائية نتيجة لأي فعل أو تقصير لا يمثل جريمة جنائية بموجب القانون الوطني أو الدولي وقت ارتكابه. ولا يجوز توقيع عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية وقت ارتكاب الجريمة الجنائية". الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 11 (2)، متاحة على: https://www.un.org/en/about-us/univer- sal-declaration-of-human-rights.

207 فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز ، رأي رقم 26/2019 بشأن عبد الكريم محمد الحواج ومنير عبد الله أحمد آل آدم (المملكة العربية السعودية، A / HRC / WGAD / 2019/26 ، 9 أكتوبر 2019 ، الفقرة 105, متاحة على: https:// www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Detention/Opinions/Session84/A_HRC_WGAD_2019_26_AdvanceEditedVersion.pdf.

208 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، CCPR/C/GC/36، الفقرة 38, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20 Documents/1_Global/CCPR_C_GC_36_8785_E.pdf; قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1984/50، الضمانات التي تكفل حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام، 25 مايو 1984، المادة 2، متاحة على: https://www.ohchr.org/en/ instru- ments-mechanisms/instruments/safeguards-guarantee- ing-protection-rights-those-facing-death.

209 فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، رأي رقم 26/2019 بشأن عبد الكريم محمد الحواج ومنير عبد الله أحمد آل آدم (المملكة العربية السعودية)، / A

9 ، HRC / WGAD / 2019/26 أكتوبر 2019، متاحة على: https://www. ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Detention/ Opinions/Session84/A_HRC_WGAD_2019_26_AdvanceEdit- ed- Version.pdf.

210 انظر على سبيل المثال منظمة العفو الدولية، تكميم الأصوات المنتقدة: محاكمات سياسية أمام المحكمة الجنائية المتخصصة في المملكة العربية السعودية، 6 فبراير 2020، متاحة على: https://www.amnesty.org/en/ documents/ /mde23/1633/2020/en.

211 UNHRC "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: زيارة إلى المملكة العربية السعودية"، 13 ديسمبر 2018، UN Doc A/HRC/40/52/ADD.2، الفقرة 68، متاحة على: https:// daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/ HRC/40/52/Add.2&Lang=E.

212 UNHRC "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: زيارة إلى المملكة العربية السعودية"، 13 ديسمبر 2018، UN Doc A/HRC/40/52/ADD.2، الفقرة 69، متاحة على: https:// daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/ HRC/40/52/Add.2&Lang=E.

213 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 32 (دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008)، متاحة على: https://digitallibrary. un.org/re- cord/551368?ln=en

214 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 36, متاحة على: https://tbin- ternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/ Shared%20Documents/1_ Global/CCPR_C_GC_36_8785_E. pdf.

215 على الرغم من أن هذه الزيادة قد تتزامن مع إقرار قانون العقوبات لمكافحة الإرهاب ومصادر تمويله في عام 2014، فإن العديد من الذين أُعدموا بين عامي 2016 و2021 قد حُكم عليهم بجرائم يرجع تاريخ ارتكابها إلى عام 2012. وبالرغم من تعديل القانون في عام 2017، لكن لم يطرأ أي تغيير جوهري على تطبيق عقوبة الإعدام أو لم يتم قصر تطبيقها على الجرائم التي تؤدي إلى القتل العمد فقط.

216 ستيفاني كيرشغيسنر، "سجن امرأة سعودية 45 عامًا لاستخدامها وسائل التواصل الاجتماعي، بحسب جماعة حقوقية" صحيفة الغارديان (لندن، 30 أغسطس 2022) متاحة على: https://www.theguardian. com/world/2022/aug/30/saudi-woman-given-jail-sentence-for-social-media-use-says-human-rights-group.

217 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 6 (دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008)، متاحة على: https://digitallibrary.un.org/re-cord/551368?ln=en.

218 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/CCPR_C_ GC_36_8785_E.pdf; اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية: المملكة العربية السعودية، 2 ،CERD/C/62/CO/8 يونيو 2003، الفقرة 18؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، عقوبة الإعدام تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، خبراء حقوقيون يحذرون، 6 أكتوبر 2017، متاحة على: https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22208&LangID=E.

219 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 36, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/CCPR_C_ GC_36_8785_E.pdf

220 الوثائق محفوظة في ملف لدى ريبريف.

221 حسن المالكي, (@HsnFrhanALmalki), (تويتر), متاحة على https://twitter.com/hsnfrhanalmalki?lang=en.

222 الوثائق محفوظة في ملف لدى ريبريف.

223 الوثائق محفوظة في ملف لدى ريبريف.

224 الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة 6 (دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008)، متاحة على: https://digitallibrary.un.org/record/551368?ln=en.

225 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/CCPR_C_ GC_36_8785_E.pdf.

226 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 35, متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/CCPR_C_ GC_36_8785_E.pdf.; و، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، عقوبة الإعدام تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، خبراء حقوقيون يحذرون، 6 أكتوبر 2017، متاحة على: https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22208&LangID=E.

227 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اتفاقية حقوق الطفل، 1989 (دخلت حيز التنفيذ في 2 سبتمبر 1990)، U.N Doc. E/ CN.4/RES/1990/74. انظر أيضًا لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم 10 (2007): حقوق الأطفال في قضاء الأحداث، 25 ،CRC/C/GC/10 أبريل 2007، الفقرة 23, متاحة على: http://www.refworld.org/docid/4670fca12.html.

228 قاعدة بيانات معاهدة الأمم المتحدة، الفصل 11. اتفاقية حقوق الطفل، متاحة على: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails. aspx?s-rc=IND&mtdsg_no=IV-11&chapter=4#EndDec.

229 محكمة العدل الدولية، النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المادة 38؛ مايكل دومينغز ضد الولايات المتحدة، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، 2002، الفقرة 84-85.

230 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، 18 ،CRC/C/GC/24 سبتمبر 2019، الفقرة 20, متاحة على: https://digitallibrary.un.org/record/3899429?ln=en

231 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم 10 (2007): حقوق الأطفال في قضاء الأحداث، 25 ،CRC/C/GC/10 أبريل 2007، الفقرة 23, متاحة على: http://www.refworld.org/docid/4670fca12.html.

232 اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وأساليب المعاملة الأخرى الوحشية أو غير الآدمية أو المهينة، 1984 (دخلت حيز التنفيذ في عام 1987)، المواد 12 و13 و15 و1، متاحة على: https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cat.aspx.

233 المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، المملكة العربية السعودية، حالة التصديق، متاحة على: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/Trea-tyBodyExternal/Treaty.aspx-CountryID=152&Lang=EN?.

234 الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965 (دخلت حيز التنفيذ في 4 يناير 1969)، المادة 2 (ج)، متاحة على: https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx.

REPRIEVE

PO Box 78292, London UK, E1W 9SS

02075538140 • info@reprieve.org.uk • @reprieve

reprieve.org.uk

ESOHR

European Saudi organisation for Human Rights

المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان

@ESOHumanRightsE

www.esohr.org/en/

This publication was made possible thanks to funds raised by players of People's Postcode Lottery and awarded via Postcode Justice Trust.

Supported by players of PEOPLE'S POSTCODE LOTTERY

Awarded funds from POSTCODE JUSTICE TRUST

Co-funded by the European Union

This publication was produced with the financial support of the European Union. Its contents are the sole responsibility of Reprieve and ESOHR, and do not necessarily reflect the views of the European Union.